

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الرابع والأربعون العدد الثانى مايو ٢٠٠٧

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتاب

المجلد الرابع والأربعون — العدد الثانى — مايو ٢٠٠٧

القنوات الفضائية وتشكيل السلوكيات العدوانية والاجتماعية لدى عينتين من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين

دراسة استطلاعية *

مها الكردى **

تحاول هذه الدراسة الاستطلاعية التعرف على الدور الذى يمكن أن يلعبه التعرض لمشاهدة القنوات الفضائية فى التأثير على بعض الأنماط السلوكية لدى الأطفال ، مثل السلوك العدوانى ، والسلوك الاجتماعى ، والعزلة ، والذى يمكن التوصل إليه من خلال المقارنة بين أطفال مشاهدين وأطفال غير مشاهدين . ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على تطبيق مقياسين نفسيين لقياس هذه الفروق . وتشير نتائج الدراسة بالفعل إلى وجود بعض الفروق ، التى سيتم التعامل معها بحذر حتى الانتهاء من إجراء الدراسة الأساسية والتى تضم عينة قوامها ٣٥٠٠ طفل .

مقدمة

تتشكل الملامح الأساسية للشخصية فى مراحل الطفولة المتتابعة من خلال مجموعة من التفاعلات بين الفرد والأبنية الاجتماعية المختلفة التى يتعامل معها

* عرض لنتائج الدراسة الاستطلاعية التى أجراها قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان "الطفل المصرى والقنوات الفضائية : تشكيل السلوكيات العدوانية والاجتماعية لدى عينتين من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين" . بإشراف الأساتذة الدكاترة : قدرى حفنى ، وماجى الحلوانى ، والدكتورة مها الكردى باحثا رئيسيا ، وعضوية كل من : الأستاذ الدكتور إلهامى عبد العزيز ، والدكتورة إيمان شريف ، والأستاذ أحمد كتامى سكرتيرا فنيا ، كما قام بإجراء المعالجات الإحصائية كل من : الأستاذة عزيزة عبد العزيز ، والأستاذ علاء فتح الله .

** خبيرأول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٧ .

فى حياته اليومية متمثلة فى : الأسرة ، والمدرسة ، وجماعة الرفاق والأقران ، ومن وسائل الإعلام ، وخاصة الإعلام المرئى ، حيث تمارس هذه التفاعلات أدواراً متفاوتة فى عملية تشكيل الشخصية ، بما تتضمنه من أبعاد وأنساق عاملية مكونة لاتجاهاته وأنماطه السلوكية . كما تؤثر عوامل التغير الاجتماعى التى تشهدها المجتمعات الحديثة - خاصة المجتمعات النامية - فى العصر الراهن فى مجالات التنشئة المختلفة للأطفال الذين يمرون بعدة مراحل ارتقائية ، حيث يتفاعلون ويتعاملون من خلالها مع الآخرين ، ومع البيئة المحيطة .

وقد اهتم علماء النفس الاجتماعى بدراسة المتغيرات النفسية للشخصية فى إطار اهتمامهم بدراسة السلوكيات بشقيها الإيجابى والسلبى ، تلك السلوكيات التى يتم تعلمها - وفقا لنظرية التعلم الاجتماعى - عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين ، وتقليدهم ، ثم تعزيزها من خلال العلاقات التفاعلية مع الآخرين . وفى هذا الصدد ، فإن العوامل المعرفية والاجتماعية والبيئية تحدد مدركات الأفراد لسلوكياتهم من جانب ، كما أن ردود أفعال الآخرين نحو نواتج هذه السلوكيات قد تعززها أو تنبذها من جانب آخر [١] .

وتتناول هذه الورقة عرضا لنتائج الدراسة الاستطلاعية التى أجريت على عينتين من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين للقنوات الفضائية ؛ للوقوف على دور العوامل المعرفية والثقافية ممثلة فى مشاهدة القنوات الفضائية ، فى إطار بعض المتغيرات الاجتماعية ، من أهمها : النوع ، والسن ، والظروف الإيكولوچية ، وأساليب التنشئة الوالدية ، تلك المتغيرات التى تلعب أدواراً متفاوتة فى تشكيل اتجاهات سلوك الأطفال فى مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة (بداية المراهقة) من سن ٩ إلى ١٥ سنة ، واللتين تمثلان مرحلتين من النمو والارتقاء المعرفى والاجتماعى والفسيولوچى ، التى يمر بها الفرد خلال حياته .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذى تلعبه مشاهدة عينة من الأطفال للقنوات الفضائية ، بما تتضمنه من مواد إعلامية مختلفة ، والعوامل الديموجرافية ، فى تشكيل وصياغة بعض الأنماط السلوكية ، مثل : السلوك العدوانى ، والعزلة ، والمشاركة الاجتماعية ، عند مقارنتهم بنظرائهم من غير المشاهدين . وفى ضوء هذا الهدف الرئيسى تتحدد تساؤلات الدراسة فيما يلى :

١ – هل تلعب مشاهدة الأطفال من مشاهدى القنوات الفضائية دورا فى تشكيل بعض السلوكيات عند مقارنتهم بعينة مماثلة من غير المشاهدين ؟

٢ – هل توجد اختلافات بين العينتين على مستوى المقارنة الوصفية وفقا للمتغيرات الديموجرافية المتمثلة فى :

أ – النوع .

ب – الفئة العمرية .

جـ– المنطقة السكنية التى يقطنون بها .

وللإجابة عن هذه التساؤلات اتبعت الإجراءات التالية :

الإجراءات المنهجية

وصف خصائص العينة الكلية *

تكونت العينة الكلية من ٧٠٤ مفردة ، توزعت إلى ٣٨٢ من الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية ، و٣٢٢ من غير المشاهدين ، وقد تم اختيارهم من بعض المدارس ذات النوعيات التعليمية المختلفة [٢] . وقد توزعت العينتان وفقا للمتغيرات الديموجرافية كما هو موضح فى الجدول رقم (١) .

* قام بسحب العينة الكلية الأستاذة الدكتورة سحر الطويلة خبيرة العينات ، بالطريقة العشوائية المنتظمة من دليل قوائم المدارس بوزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ، والتى اشتملت على المدارس الحكومية الرسمية ، والتجريبية لغات ، واللغات الخاصة ، والمدارس الأزهرية ، الكائنة بمحافظة الجيزة ، والقاهرة الكبرى بامتداداتها فى مدينة القاهرة الكبرى (التجمع الخامس) ، ومدينة الرحاب ، وطريق مصر الإسماعيلية الصحراوى .

جدول رقم (١)

خصائص العينة الكلية

المتغيرات		المشاهدون ك	المشاهدون ٪	غير المشاهدين ك	غير المشاهدين ٪
النوع	ذكور	٢٠٠	٥٢٫٤	١٦٧	٥١٫٩
	إناث	١٨٢	٤٧٫٦	١٥٥	٤٨٫١
السن	من ٩ - أقل من ١٢ سنة	١١٨	٣٠٫٩	٩٧	٣٠٫١
	من ١٢-أقل من ١٥ سنة	٢٦٤	٦٩٫١	٢٢٥	٦٩٫٩
المرحلة الدراسية	الابتدائى	٢٢٦	٥٩٫١	٢٠٠	٦٢٫١
	الإعدادى	١٥٦	٤٠٫٩	١٢٢	٣٧٫٩
المنطقة السكنية	منطقة راقية	٢٠١	٥٢٫٦	١٦٤	٥١٫٨
	منطقة شعبية	٦٠	١٥٫٧	٥٤	١٦٫٩
	منطقة متوسطة	١٢١	٣١٫٧	١٠٤	٣٢٫٣

الأدوات

تكونت أدوات الدراسة من ثلاثة مقاييس نفسية * بهدف الكشف عن بعض المتغيرات السلوكية للشخصية ، مثل : السلوك العدوانى ، والتسامح ** ، والعزلة ، والمشاركة الاجتماعية ، لدى عينتى الدراسة من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين . وقد تم الاعتماد فى إعداد الأدوات على قوائم أيزنك للشخصية التى تتميز بكفاءة سيكومترية عالية ، حيث تم اختيار أكثر البنود تشبعا على بعدى الانبساطية والعصابية (٣) ، وبعض بنود مقياس الذهانية (٤) ، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض بنود مقياس الميل إلى الإثارة الفرعى لبطارية أيزنك

* قام بإعداد المقاييس الدكتورة إيمان شريف عضو هيئة البحث .

** سيتم الاكتفاء بعرض نتائج استجابات أطفال العينتين على مقياس العدوان ، والعزلة ، والمشاركة الاجتماعية ، فقط ؛ نظرا لضيق المساحة المخصصة لعرض نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية . على أن يتضمن التقرير النهائى للدراسة الأساسية عرض نتائج المقاييس الثلاثة .

للشخصية الذى يقيس بعد صلابة التفكير ومرونته (٥) ، وأيضا من مقياس نمط الشخصية (أ) (٦) ، والذى يقيس مجموعة من الصفات السلوكية التى تظهر لدى الفرد وفقا للظروف المختلفة .

وقد ناقشت هيئة البحث بنود المقاييس الثلاثة تفصيلا ، واستبعدت بعض البنود التى لا تتناسب مع هدف وعينة الدراسة ، إلى أن تم الاتفاق على صياغتها فى صورتها النهائية ، ثم تم عرضها على ثلاثة من المحكمين المتخصصين فى علم النفس * ، وقد حظيت على درجة عالية من الاتفاق من قبلهم ، ثم تم تطبيق هذه المقاييس على عينتى الدراسة فى المدارس المختارة والسابق الإشارة إليها .

وصف المقاييس

١ - مقياس العدوان

تكون المقياس من عشرين بندا ، يجاب عليها "بنعم" أو "لا" ، وتقيس هذه البنود بعض السمات أو الصفات الشخصية التى تشير إلى مدى الميل إلى إتيان السلوك العدوانى فى المواقف المختلفة ، من خلال التعرف على مظاهر القابلية للاستثارة ، والميل إلى استخدام العنف ، سواء البدنى ، أو الإيذاء المعنوى ، والرغبة فى السيطرة على الآخرين ، كما تشير إلى سمة عدم التحلى بالصبر وعدم القدرة على التحكم فى الانفعالات ، والشعور بالغضب الدائم ، بالإضافة إلى التعبير الانفعالى غير المتزن عند مواجهة أو التعرض للمواقف المثيرة للغضب . كما توضح بعض بنود المقياس أشكال الأساليب الوالدية فى تنشئة الأبناء بشقيها الإيجابى والسلبى .

* تم تحكيم الأدوات من جانب كل من : الأستاذة الدكتورة نيڤين زيور ، أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس ، الأستاذة الدكتورة ليلى عبد الجواد ، مستشار علم النفس بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الأستاذ الدكتور إلهامى عبد العزيز ، أستاذ علم نفس الطفل بمعهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس .

ويشير الحصول على الدرجات المرتفعة على المقياس إلى الرغبة فى البحث الدائم عن الأشياء المثيرة والخطيرة ، وإلى التعبيرات الانفعالية الحادة ، وعدم تقبل الآخرين ، والشعور بالحزن والألم والتعاسة . بينما تعبر الدرجات المنخفضة عن الاحتياج الطبيعى إلى القليل من الاستثارة والمخاطرة ، والتعبير الانفعالى المتزن فى المواقف المختلفة ، باعتبارها احتياجات طبيعية للتعبير عن الغرائز الفطرية لدى الفرد ، والتى يسعى إلى إشباعها بأساليب مقبولة اجتماعيا .

٢ - مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية

تكون المقياس من ثلاثة عشر بندا يجاب عليها "بنعم" أو "لا" ، وتقيس هذه البنود بعض السمات الوجدانية والصفات الاجتماعية التى تتناول بعدى الانبساطية والانطواء ، حيث يشير المفهوم الأول إلى تفضيل الطفل مصاحبة الآخرين ومشاركتهم اجتماعيا ، والميل إلى الارتباط بهم وجدانيا ، والتعبير عن انفعالاته ومشاعره بود واهتمام ، بالإضافة إلى الرغبة فى مشاركة الآخرين فى أنشطتهم الجماعية . وفى المقابل يعبّر مفهوم الانطواء عن عدم الرغبة فى التعبير عن المشاعر والانفعالات الطبيعية ، والتعامل مع الآخرين بعدم اكتراث ولا مبالاة ، كما يشير إلى ميل الشخص إلى الهدوء والعزلة ، وعدم تقبل الآخرين ، وعدم الرغبة فى مشاركتهم فى أنشطتهم المختلفة .

وتدل الدرجات المنخفضة على المقياس إلى القدرة على عقد صداقات عديدة وجديدة ، والميل إلى المشاركات الاجتماعية والجماعية . وفى المقابل ، تشير الدرجات المرتفعة على المقياس إلى الرغبة فى الانعزال وصلابة التفكير وعدم مرونته ، وعدم تقبل الآخرين ، وعدم الميل إلى استكشاف خبرات جديدة ، وعدم الاكتراث بالآخرين ، والشعور بالتعب والإرهاق والملل دون وجود أسباب حقيقية لذلك .

الثبات

تم حساب الثبات باختبار معامل جوتمان Guttman ، ومعاملات ألفا بطريقة القسمة النصفية ، وقد تبين أنها معاملات مقبولة منهجيا ، وذات معامل ثبات مرتفع ، كما يبين الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

معاملات ثبات المقاييس

المقاييـــــس	معامل جوتمان	ألفا للجزء الأول	ألفا للجزء الثانى
العدوان	٠.٩٦٣	٠.٩٣٩	٠.٩٥٧
العزلة – المشاركة	٠.٩١٣	٠.٧٤٦	٠.٩٣٤
التسامح	٠.٥٨	٠.٧٥٧	٠.٥٢٤

التطبيق الميدانى

تم تطبيق المقاييس على عينتى الدراسة من الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين للقنوات الفضائية فى نفس المدارس المختارة ، والتى بلغت ست عشرة مدرسة تقدم أنواعاً من التعليم الدراسى المتنوع . وتمت جلسات التطبيق بصورة منفردة بين الباحث والطفل المبحوث ، وقد استغرق التطبيق مدة شهر فى الفترة من ١٥ فبراير حتى ١٥ مارس عام ٢٠٠٦ .

الأسلوب الإحصائى لتحليل البيانات

تم إجراء العمليات الإحصائية للنتائج المستخلصة باستخراج الدرجات العليا والمتوسطة والمنخفضة لاستجابات العينتين على المقاييس ، والمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى ، وقد تم التعامل مع هذه النتائج باعتبارها مؤشرات إحصائية ؛ نظرا لأن عينة هذه الدراسة الاستطلاعية قد اختيرت بصورة عمدية فى هذه المرحلة ، ومن ثم لا تتيح إجراء المعاملات الارتباطية مثل ؛ اختبار "ت" T. Test لدلالة الفروق ، على أن تتم هذه العمليات فى الدراسة الأساسية التى تجرى حاليا على عينة مكونة من ٣٥٠٠ مفردة ، والتى تم اختيارها بصورة عشوائية منتظمة .

تحليل وتفسير النتائج [٧]

أولا : استجابات أطفال العينتين على مقياس العدوان

تكون مقياس العدوان من عشرين سؤالا تستهدف :

١ - الكشف عن ميل الطفل ورغبته فى البحث عن الاستثارة ، من خلال التعرف على مدى تفضيله أو عدم تفضيله مشاهدة مباريات الملاكمة والمصارعة ، والأفلام التى تتضمن أفعال العنف والعدوان ، مثل : مشاهد القتل والإعدام ، وإيذاء الآخرين بدنيا ومعنويا ، ومدى تفضيل مشاهدة ترويض الحيوانات المفترسة ، ومن خلال الكشف عن رغبة الطفل فى ممارسة المقالب مع الآخرين .

٢ - الكشف عن مظاهر التعبير الانفعالى للمبحوث عند التعرض للمواقف التى تثير الغضب ، مثل : الرغبة فى أخذ الحق بالقوة ممن اعتدى عليه ، وممارسة بعض أشكال من السلوك العدوانى ، مثل : الضرب ، والشجار ، والصراخ والسب فى المواقف المختلفة .

٣ - التعرف على أساليب التنشئة الوالدية للأبناء ، من خلال الوقوف على مدى صرامتها أو لينها ، ومدى حض الوالدين أو أحدهما للطفل لأخذ حقه بالقوة ممن اعتدى عليه ، ومن خلال التعرف على أساليب العقاب التى يمارسها الوالدان أو أحدهما على الطفل إذا أخطأ ، سواء كانت الضرب أو التوبيخ والتأنيب ، والعفو ، بالإضافة إلى التعرف على أساليب حث الوالدين للطفل على كيفية اتباع التعاليم الدينية (متشددة أو متزنة) ، وأيضا من خلال السماح أو عدم السماح للطفل بمناقشة القرارات الخاصة بالأسرة أو بالطفل نفسه .

وقد أسفرت نتائج استجابات عينتى الأطفال على مقياس العدوان إجمالا وتفصيلا وفقا للمتغيرات الديموجرافية على مايلى :

١ - استجابات أطفال العينتين على مقياس العدوان إجمالا *

أوضحت استجابات الأطفال من العينتين على مقياس العدوان ارتفاعا نسبيا لمعدل الحصول على الدرجة المرتفعة - إجمالا - والتى تشير إلى الميول العدوانية السلبية لصالح عينة الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية ، حيث سجلت ٢ر٣٣٪ فى مقابل ٥ر٢٩٪ لعينة غير المشاهدين . وقد أكدت هذه النتيجة ارتفاع معدل الدرجة المنخفضة التى تشير إلى الحاجة إلى القليل من الاستثارة المقبولة لصالح عينة غير المشاهدين أيضا ، حيث بلغت ٧ر٣٦٪ فى مقابل ٦ر٢٩٪ للمشاهدين .

وقد أوضحنا أن الحصول على الدرجة المرتفعة على بنود المقياس يشير إلى وجود نمط من الشخصية التى تتصف بالميل إلى التعبير الانفعالى بغضب فى المواقف المختلفة ، كما تتصف بالقلق والتوتر ، والميل إلى البحث عن الأشياء المثيرة ، وإلى الرغبة فى المخاطرة والاستثارة ، بالإضافة إلى إدراك المواقف العصبية باعتبارها تمثل تهديدا وخطورة على الفرد. وبالمقارنة بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة التى سجلت لكلتا العينتين على مقياس العدوان ، نجد أنها تدل على إمكانية حدوث تأثير ما على سلوكيات الأطفال فى الاتجاه نحو العدوانية من خلال كثافة مشاهدة المواد الإعلامية المتضمنة لأفعال ومظاهر العنف المفضلة لديهم ، ومن حيث تفضيلهم لنماذج الأبطال الذين يجسدون هذه الأفعال ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع معدلات استجابات الأطفال على مقياس العدوان ، آخذين فى الاعتبار عدم الجزم بصورة حاسمة لصالح متغير المشاهدة ، وخاصة مع وجود عوامل أسرية وبيئية أخرى مؤثرة فى السلوك ، مثل أساليب التنشئة الوالدية الصارمة للأبناء ؛ نظرا لأن الفرق فى الدرجات المرتفعة - إجمالا - لدى العينتين يعتبر نسبيا، ولا نستطيع اعتباره مؤشرا حاسما فى هذا الشأن . فقد يستمد الأطفال غير المشاهدين سلوكياتهم أيضا من مشاهدة تلك الأفلام التى

* سيتم الاكتفاء بتحليل النسب المئوية لمعدلات درجات الاستجابات للأطفال إجمالا ، وحسب متغيرات العينة : النوع ، والسن ، والمنطقة السكنية دون عرض الجداول الإحصائية .

يفضلونها ويتعرضون لها فى القنوات التليفزيونية الأرضية أيضا، ولكن ليس بنفس الكثافة التى تعرضها القنوات الفضائية التى تخصص محطات معينة لعرض هذه النوعية من المواد الإعلامية .

وفى هذا الصدد ، أوضحت نتائج العديد من الدراسات التى تناولت موضوع دور كثافة معدلات مشاهدة الأفلام المتضمنة لأفعال ومظاهر العنف – وخاصة دراسات چورچ جربنر وزملائه [٨] – وجود تأثيرات واضحة على سلوكيات المشاهدين ، وخاصة من فئة الأطفال والمراهقين . كما بينت نتائج دراسة أخرى لـ Aluja أجريت عام ٢٠٠٠ أن التلاميذ الذين يدركون أفلام العنف على أنها مثيرة ومسلية يوصفون بأنهم أكثر عدوانية ، حيث حصلوا على درجات أعلى على بنود مقياس العصابية الذى طبق على عينة منهم . وتعنى هذه النتيجة أن من يدرك العنف على أنه شىء طبيعى ومسلى ويُكون أيديولوچية إيجابية عنه ، يعتبر شخصا يتسم بسمات معينة ، ومن ضمنها سمة العدوانية [٩].

وفى المقابل ، يمكن تفسير الدرجات المتوسطة والمنخفضة التى حصل عليها الأطفال من العينتين على مقياس العدوان بأنها تعتبر نتيجة منطقية ؛ نظرا لأنها قد تعبر عن الاحتياجات النفسية ، والرغبات الفطرية الطبيعية فى محاولة البحث عن الاستثارة المقبولة للتخفف من التوترات الانفعالية والاجتماعية التى يستشعرونها بحكم المرحلة العمرية التى يمرون بها ، وخاصة الإحساس بالدونية والضعف نظرا للتكوين الجسمانى والعقلى لديهم ، وبالتالى قد يستخدمون بعض الميكانيزمات الدفاعية فى مواجهة الواقع الذى يعيشون فيه ، ومن ضمنها التوحد Identification بالبطل الذى يجسد بعض الأفعال التى تشير إلى القوة البدنية والعقلية ، وبالتالى تعمل على التخفف من التوترات والانفعالات النفسية . فالطفل لا يكتفى بالتلقى فقط ، ولكنه يتفاعل مع مايشاهده ويتعرض له بأساليب مختلفة ، وفى هذه الحالة تعتبر هذه النتيجة منطقية ، ولكن إذا أدت هذه

المشاهدات إلى تأثيرات سلبية – كأن يحاول الطفل ممارسة وتقليد ومحاكاة مايشاهده فى الواقع – فإنها تعتبر نتيجة سلبية ، وخاصة إذا ماكانت أساليب التنشئة الوالدية أو المجتمعية تحث وتحرض على ممارسة هذه السلوكيات العدوانية فى المواقف المختلفة ، وتعززها ، ولا يجد الطفل فى اتجاهات وردود أفعال الآخرين لسلوكياته العدوانية نبذا لها .

٢ – استجابات أطفال العينتين حسب متغير النوع

من بين أهداف هذه الدراسة السيكومترية الاستطلاعية محاولة الكشف عن مدى وجود مظاهر للسلوك العدوانى لدى أطفال العينتين من المشاهدين وغير المشاهدين حسب متغير نوع العينة من الذكور والإناث . وفى هذا الصدد ، تلعب أساليب التنشئة المختلفة أدوارا متفاوتة فى تشكيل السلوك النوعى Gender ، حيث يحظى كلاهما بأسلوب وطريقة معينة فى التنشئة تبعا للتكوين الفسيولوچى بداية ، الأمر الذى يترتب عليه توقع أدوار نوعية مختلفة يتطلبها المجتمع من كل منهما . فبحسب نظرية التصنيف الذاتى للهوية (١٠) ، يتعرف كل من الطفل الذكر والأنثى على هويته من خلال سيناريو معد سلفا من قبل ثقافة المجتمع والثقافات الفرعية التى يعيش فيها . ونظرا للمتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها العالم فى الفترة الزمنية الراهنة ، أصبح نموذج الدور النوعى المتوقع من كلا النوعين متقاربا – إلى حد بعيد – على مستوى معظم بلدان العالم ، حيث ينعكس هذا النموذج فى المواد الإعلامية ، وخاصة فى وسائل الإعلام المرئية (القنوات الفضائية) ، والتى انتشرت بصورة ملحوظة فى الوقت الراهن ، والتى تعكس صورة كل من الذكر والأنثى فى الأعمال الفنية المختلفة ، والتى تعد أحد أساليب التنشئة التى يستمد منها الطفل سلوكياته فى مراحله العمرية المختلفة .

وفيما يتعلق باستجابات عينتى الدراسة على مقياس العدوان وفقا لمتغير النوع ، يتبين :

أ - ارتفاع معدل الدرجة العليا على المقياس التى تشير إلى الميول العدوانية لصالح عينتى الذكور إجمالا ، حيث بلغت ٧١٫٦٪ فى مقابل ٥٣٫١٪ لعينتى الإناث .

ب - الارتفاع النسبى لمعدلات الدرجة المرتفعة على المقياس لصالح عينة الذكور المشاهدين ، حيث بلغت ٣٧٫٥٪ فى مقابل ٣٤٫١٪ لغير المشاهدين .

جـ - ارتفعت نسبيا معدلات الدرجة العليا لصالح عينة المشاهدات من الفتيات ، حيث بلغت ٢٨٫٦٪ مقارنة بغير المشاهدات التى سجلت ٢٤٫٥٪ .

د - ارتفعت بصورة واضحة معدلات الدرجة المرتفعة لصالح الذكور المشاهدين ، حيث بلغت ٣٧٫٥٪ فى مقابل ٢٨٫٦٪ للإناث المشاهدات . كما ارتفعت بصورة ملحوظة معدلات هذه الدرجة لدى الذكور غير المشاهدين مقارنة بالإناث غير المشاهدات ، حيث سجلت ٣٤٫١٪ فى مقابل ٢٤٫٥٪ .

هـ - ارتفعت المعدلات التى تشير إلى الميول العدوانية الطبيعية لصالح عينة الفتيات غير المشاهدات مقارنة بنظرائهن ، حيث بلغت ٤٥٫٢٪ فى مقابل ٣٥٫٧٪ على التوالى .

و - أكدت معدلات الدرجة المنخفضة على المقياس وجود فرق أو اختلاف نسبى بين عينتى الذكور من المشاهدين وغير المشاهدين لصالح الأخيرة ، حيث سجلت ٢٨٫٧٪ فى مقابل ٢٤٪ على التوالى .

نستخلص مما سبق وجود فروق على مقياس العدوان بين عينتى الذكور والإناث إجمالا لصالح الذكور ، والذى قد يرجع إلى تأثير كثافة مشاهدة أفلام العنف من جانب ، وإلى أسلوب تنشئة النوع الذكرى خاصة ، وإلى الأساليب الوالدية فى التنشئة عامة من جانب آخر . وفى هذا الصدد ، يوضح عالم النفس James فى تفسيره للعنف الذكرى[١١] الدور الذى يمارسه التنميط الاجتماعى فى تحديد دور الرجل فى مقابل دور المرأة ، حيث أشار إلى أن عنف الذكور غالبا مايأتى من منطلق دعم وتعزيز ثقافة المجتمع التى ترسم صورة للرجل

المسيطر والقوى بدنيا وعقليا ، والمؤكد لذاته ، بينما ينمط دور المرأة (الأنثى) على أنها تلك المتلقية للعنف ، وعلى إمكانية ممارستها للسلوك العنيف أحيانا من منطلق الدفاع عن النفس ، أو فى التعبير عن الإحباط والقهر ، وللتنفيس عن الضغوط والتوترات الانفعالية التى تعانى منها فى الوسط المحيط .

ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بتأثير الأساليب الوالدية فى التنشئة على الأبناء ، فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن الأسر التى تستخدم العنف والقسوة فى التأديب ، تخلق لدى الأطفال أنماطا من التفسيرات المعرفية والاجتماعية تبرر استخدام العنف كأسلوب للاستجابة فى حياة هؤلاء الأبناء فى المواقف المختلفة [١٢] .

٣ - استجابات أطفال العينتين حسب متغير الفئة العمرية

يستمد الفرد اتجاهاته وقيمه وعاداته ، والتى تنعكس فى أنماطه السلوكية من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة عبر المراحل العمرية فى فترة الطفولة ، حيث يكون الطفل أكثر قابلية لتعلم الأنماط السلوكية ؛ نظرا لحداثة سنه والخبرات التى يتلقاها ويكتسبها ، والتى تتناسب وقدراته العقلية ، والانفعالية ، كما تتحدد سلوكياته أيضا تبعا لمدركاته المعرفية التى يكتسبها تدريجيا ، وبالتالى تتشكل ملامح الشخصية فى المراحل الارتقائية المتتابعة ، آخذين فى الاعتبار قدرة الطفل على الانتقاء والاختيار وفقا لاحتياجاته ورغباته المختلفة والمتنوعة . فكلما ارتفع السن كلما ازدادت واتسعت هذه الاحتياجات . ومن جانب آخر ، لا يقتصر تلقى الطفل لخبراته من الأسرة فقط ، بل من الأقران ، الذين يلعبون دورا هاما فى مجال تشكيل السلوكيات من خلال البيئة المحيطة ، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام فى هذا الشأن ، وخاصة فى الفترة الزمنية الراهنة . وللتعرف على الفروق بين أفراد العينة وفقا للنمو العمرى ، فقد تم تقسيم العينة إلى فئتين عمريتين : الأولى من ٩ إلى أقل من ١٢ سنة ، والثانية من ١٢ إلى ١٥ سنة ، وقد أسفرت استجابات العينتين عن الآتى :

أ - الارتفاع النسبى لمعدلات الدرجة التى تشير إلى الميول العدوانية على المقياس لصالح المشاهدين من الفئة العمرية الأصغر سنا ، حيث سجلت ٦ر٣٧٪ فى مقابل ٣ر٣١٪ للفئة العمرية الأكبر سنا (١٢-١٥ سنة) .

ب - الارتفاع الملحوظ لمعدلات الدرجة المرتفعة (الميول العدوانية) لصالح عينة المشاهدين من الفئة العمرية (٩-١٢سنة) مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين ، حيث سجلت ٦ر٣٧٪ فى مقابل ٩ر٢٩٪ على التوالى .

جـ - الارتفاع النسبى لمعدلات هذه الدرجة لصالح الأطفال المشاهدين من الفئة الأكبر (١٢- ١٤ سنة) مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين ، حيث بلغت ٣ر٣١٪ فى مقابل ٣ر٢٩٪ على التوالى .

د - وتؤكد هذه النتائج معدلات الدرجة المنخفضة على المقياس ، التى تشير إلى الحاجة إلى القليل من الاستثارة لصالح عينة غير المشاهدين من الفئة الأصغر سنا ، حيث بلغت ٣ر٤٣٪ فى مقابل ١ر٢٩٪ لنظرائهم من المشاهدين .

هـ - الارتفاع النسبى للدرجة التى تشير إلى انخفاض الميول العدوانية لصالح عينة غير المشاهدين الأكبر سنا مقارنة بأمثالهم ، حيث سجلت ٨ر٣٣٪ فى مقابل ٨ر٢٩٪ على التوالى .

نخلص مما سبق إلى وجود اختلافات وفروق واضحة بين عينتى الدراسة حسب متغير الفئة العمرية لصالح الأطفال المشاهدين - الأصغر والأكبر سنا- مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين إجمالا ، ولصالح الفئة العمرية الأصغر سنا مقارنة بالأكبر سنا فى العينتين أيضا . الأمر الذى يشير إلى إمكانية وجود دور لعامل مشاهدة المواد المتضمنة لأفعال ومظاهر العنف المفضلة لديهم من جانب آخر ، وإلى متغير الفئة العمرية نفسه أيضا، سواء كانت هذه الاستجابات تعبيرا عن الاحتياجات النفسية التى يستشعرها الأطفال فى المراحل العمرية المبكرة ، أو كانت ناتجة عن إدراك هؤلاء الأطفال بأن

الواقع الاجتماعي المحيط يتطلب مثل هذه السلوكيات ، كما تُستمد من أساليب التنشئة الوالدية التي تحث على هذا السلوك وتعززه في الحياة اليومية . وبالطبع تكمن الخطورة ، إذا ما تعدت هذه الإدراكات مجرد محاولة التعبير عن الاحتياجات النفسية الأساسية ، وخاصة في مجال التخفف من التوترات الانفعالية ، وحاول الطفل تقليد هذه السلوكيات في الواقع ؛ نظرا لأن ملامح الشخصية الأساسية تتحدد - إلى حد كبير - في المراحل العمرية المبكرة .

٤- استجابات أطفال العينتين حسب متغير المنطقة السكنية

من العوامل المؤثرة في تشكيل الاتجاهات السلوكية للفرد المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئة المحيطة ، ومايعكسه من أساليب وأنماط للحياة اليومية التي يمارسها الأفراد . ومن أبرز المظاهر التي تعكس المستوى الاقتصادي المنطقة السكنية التي يقطن فيها الأفراد . وقد تم تصنيف العينة الكلية وفق متغير المنطقة السكنية إلى ثلاث فئات : مناطق راقية ، ومتوسطة ، وشعبية ، مع الأخذ في الاعتبار أن محل السكن قد يختلف عن المنطقة الكائن بها المدرسة ، ومن ثم فقد تم التعامل مع هذا المتغير باعتباره مؤشرا عاما للنتائج المستخلصة ، حيث لايمكن الفصل بصورة حاسمة بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية للأسر التي تقطن في المنطقة السكنية الواحدة ، وإنما تم التعامل معها بحسب التصنيفات المعروفة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصورة إجمالية . وقد أسفرت النتائج المتعلقة باستجابات عينتي الدراسة على مقياس العدوان عما يلي :

أ - ارتفاع واضح لمعدل الحصول على الدرجة المرتفعة التي تشير إلى الميول العدوانية لصالح الأطفال المشاهدين الذين يقطنون في المناطق الشعبية إجمالا فبلغت ٤٣,٨٪ ، ويليهم بفارق واضح معدلات أطفال المناطق المتوسطة ٣١,٧٪ ، بينما سجل أقل المعدلات الأطفال القاطنين في المناطق الراقية ٢٧,٤٪ .

ب - وفى المقابل تبين اختلاف هذا الترتيب السابق لدى عينة الأطفال غير المشاهدين ، حيث حصل على أعلى معدل للدرجة المرتفعة الذين يقطنون فى المناطق الراقية ، فبلغت ٩ر٣٢٪ ، ويليهم المناطق الشعبية ٨ر٢٨٪ ، بينما سجل أقل معدل الأطفال فى المناطق المتوسطة ٤ر٢٠٪ فقط .

جـ - وتؤكد هذه النتائج السابقة استجابات الأطفال على مستوى المقارنة بين العينتين من نفس المنطقة ، حيث تبين ارتفاع ملحوظ لمعدل الدرجة العليا للأطفال المشاهدين فى المناطق الشعبية ٨ر٤٣٪ فى مقابل ٨ر٢٨٪ لغير المشاهدين ، يليهم - بفارق واضح - الأطفال فى المناطق المتوسطة التى بلغت متوسطات درجاتهم ٧ر٣١٪ فى مقابل ٤ر٢٠٪ فقط ، بينما اختلف الأمر لدى عينة أطفال المناطق الراقية التى سجلت ارتفاعا لصالح غير المشاهدين ، فبلغت ٩ر٣٢٪ فى مقابل ٤ر٢٧٪ للمشاهدين .

د - وعلى مستوى المقارنة بين الأطفال من العينتين من نفس المنطقة السكنية ، فقد تبين وجود اختلاف بين مجموعات الأطفال الحاصلين على الدرجات المنخفضة ، وخاصة لدى الأطفال فى المناطق الشعبية ، حيث بلغت ٢ر٤٦٪ ، أى أنهم أقل عدوانية بصورة واضحة من نظرائهم المشاهدين التى سجلت ٣ر٢٦٪ ، بينما تقاربت نسبيا هذه المعدلات لدى العينتين فى المنطقتين المتوسطة والراقية ، حيث سجلت ٨ر٢٧٪ ، و ٥ر٣٣٪ على التوالى ، حيث تعبر هذه الدرجات - من جانب آخر - عن الحاجة إلى القليل من الاستثارة ، والمخاطره ، والتعبيرات الانفعالية الطبيعية فى المواقف التى تحتاج لمثل هذه السلوكيات كما سبقت الإشارة .

ويتفق مع النتيجة المتعلقة بارتفاع معدل الدرجة العليا على مقياس العدوان لصالح عينة الأطفال المشاهدين الذين يقطنون فى المناطق الشعبية المنخفضة ، نتائج إحدى الدراسات التى أجريت فى مصر على عينة من تلاميذ بعض

المدارس ، حيث تبين وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات أفراد العينة على بعد العنف الجسدى واللفظى لصالح تلاميذ الطبقة الاقتصادية المنخفضة ، الذين كانوا أكثر عرضة واستهدافا للعنف ومواجهة الآخرين بصورة عدائية (١٣) . كما تبين من نتائج دراسة أخرى وجود علاقة بين أسلوب ونمط الحياة فى الأسرة ، ودور المنطقة السكنية والأقران فى ارتفاع أو انخفاض الميول العدوانية لدى تلاميذ المدارس ، وخاصة المراهقين (١٤) .

نخلص مما سبق إلى إمكانية وجود دور لعامل المشاهدة للقنوات الفضائية ، بما تتضمنه من مواد إعلامية تعكس مشاهد وسلوكيات العنف المفضلة ، فى مجال الميل والرغبة فى إتيان سلوكيات تعكس العدائية ، والحدة فى التعبيرات الانفعالية ، وخاصة لدى عينة المشاهدين الذين يقطنون فى المناطق الشعبية بصورة واضحة ، فى مقابل ارتفاع المعدلات التى تشير إلى وجود الميول العدوانية الطبيعية على نفس المقياس لدى عينة غير المشاهدين المماثلين لهم من نفس المناطق السكنية . ويليهم فى ذلك أطفال المناطق المتوسطة المشاهدون . بينما على العكس من هاتين العينتين ، أوضحت استجابات عينة الأطفال المشاهدين فى المناطق الراقية الانخفاض الواضح فى المعدلات التى تشير إلى الميول العدوانية مقارنة بأمثالهم الذين يقطنون فى نفس المنطقة السكنية ، الأمر الذى يدل على وجود متغيرات أخرى تلعب أدوارا هامة فى هذا الشأن .

ثانيا : استجابات أطفال العينتين على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية

اشتمل المقياس على ثلاثة عشر بندا تضمنت الأبعاد التالية :

١ - الكشف عن علاقة الطفل بالآخرين ، سواء كانوا أقرانا أو من الإخوة ، أو الوالدين ، من خلال الأسئلة التى تعكس مدى تحقيق هذه العلاقات لحاجة الطفل إلى الاستقرار ، ورضا الطفل عن نفسه وعن الآخرين ، والقدرة ، أو عدم القدرة على التحكم فى التعبير عن الانفعالات والمشاعر الإيجابية ، ومن خلال شعور الطفل بالتوتر والقلق فى المواقف الاجتماعية .

٢ – الكشف عن ميل الطفل ورغبته فى المشاركات الجماعية ، والأنشطة الاجتماعية ، ومدى شعوره بالضيق والملل والتذمر من هذه المظاهر السلوكية ، ومدى تفضيله للهدوء والسكون وعدم الاختلاط بالآخرين ، ومدى شعوره بالتعب والإرهاق دون سبب .

٣ – التعرف على ميل الطفل إلى عقد صداقات عديدة ، والرغبة فى استكشاف خبرات جديدة من خلال المشاركات والاختلاط بالآخرين .

ويشير الحصول على الدرجات المنخفضة على المقياس إلى الميول الاجتماعية والرضا عن النفس والاستقرار الانفعالى ، بينما على العكس تشير الدرجات المرتفعة إلى عدم الرغبة فى المشاركات الاجتماعية ، وعدم الاكتراث بالآخرين والشعور بالملل والضيق من هذه المظاهر الاجتماعية .

١ – استجابات أطفال العينتين على المقياس إجمالا

يهدف تطبيق مقياس العزلة – المشاركة الاجتماعية إلى الكشف عن مدى انشغال الأطفال بمشاهدة القنوات الفضائية عن مخالطة ومشاركة الآخرين اجتماعيا ، عند مقارنتهم بنظرائهم من غير المشاهدين ، وقد أسفرت استجابات الأطفال من العينتين عما يلى :

أ – ارتفاع معدل الحصول على الدرجة المنخفضة على المقياس التى تشير إلى الميول الاجتماعية – لدى العينتين إجمالا – مقارنة بالدرجات المرتفعة التى تشير إلى الميول الانعزالية ، ولصالح عينة المشاهدين نسبيا ، حيث بلغت ٣٩٫٥٪ فى مقابل ٣٧٪ ، بما يشير إلى عدم وجود تأثير واضح لعامل المشاهدة فى هذا الشأن إلا بدرجة بسيطة .

ب – وفى المقابل ، انخفضت معدلات الحصول على الدرجة المرتفعة التى تشير إلى الانفرادية ، وتقاربت نسبيا لدى العينتين ، حيث سجلت ٢٩٫٣٪ فى مقابل ٣٠٫٤٪ لغير المشاهدين .

٢- استجابات أطفال العينتين بحسب متغير النوع

أ - اتضح من نتائج استجابات عينتى الذكور على مستوى الحصول على الدرجة التى تشير إلى الميول الاجتماعية ارتفاع هذه الدرجة نسبيا لصالح عينة غير المشاهدين مقارنة بأمثالهم من المشاهدين ، حيث بلغت ٤٣ر١٪ فى مقابل ٤٠٪ على التوالى . وتؤكد هذه النتيجة معدل الدرجة المرتفعة التى تشير إلى الانعزالية ، حيث سجلت انخفاضا لصالح عينة غير المشاهدين أيضا ، فبلغت ٢٣ر٤٪ فى مقابل ٢٩٪ على التوالى ، بما يعنى عدم وجود دور واضح لعامل المشاهدة في ظهور الميول الاجتماعية تبعا لمتغير النوع الذكرى .

ب - وعلى العكس ، فيما يتعلق باستجابات عينتى الإناث على المقياس ، فقد لوحظ من النتائج اختلاف واضح بين العينتين على مستوى الحصول على الدرجة المنخفضة التى تدل على الميول الاجتماعية لصالح عينة الإناث المشاهدات ، حيث بلغت ٣٩٪ فى مقابل ٣٠ر٢٪ على التوالى ، بما يشير إلى أن الإناث المشاهدات أكثر اجتماعية من نظيراتهن من نفس النوع ، وقد يرجع هذا الأمر إلى وجود دور ما لعامل المشاهدة فى إمكانية تعلمهن لبعض السلوكيات الاجتماعية من خلال المشاهدة ، كما تبين من نتائج التقرير السابق ، الذى أوضح إفادتهن بأنهن يتعلمن بعض السلوكيات من خلال مشاهدة المواد الإعلامية التى تتضمن السلوكيات الاجتماعية . وقد أكدت هذه النتيجة معدلات الدرجات المرتفعة على المقياس التى سجلت انخفاضا لصالح عينة المشاهدات أيضا ، حيث بلغت ٢٩ر٧٪ فى مقابل ٣٨ر١٪ لغير المشاهدات ، أى أنهن الأقل اجتماعية . وبالطبع ينبغى عدم إغفال إمكانية وجود عوامل أخرى - أسرية ومجتمعية - أدت إلى هذه النتيجة .

جـ - وعلى مستوى المقارنة بين عينتى الذكور والإناث من المشاهدين ، فيلاحظ

من النتائج وجود تقارب نسبى بينهما فى الميول الاجتماعية ، حيث بلغت ٤٠٪ و ٣٩٪ على التوالى .

د – وفيما يتعلق بالمقارنة بين عينتى الذكور والإناث غير المشاهدين ، فيلاحظ وجود اختلاف واضح فى استجابات هاتين العينتين على مستوى الحصول على الدرجة التى تشير إلى الاجتماعية ، حيث سجلت ١ر٤٣٪ لصالح عينة الذكور فى مقابل ٣ر٣٠٪ فقط لعينة الإناث . الأمر الذى يشير إلى أنهم أكثر اجتماعية من الإناث من نفس العينة .

نخلص مما سبق إلى أن ارتفاع الدرجات التى تشير إلى الميول الاجتماعية لدى عينتى الذكور مقارنة بالإناث ، قد يرجع إلى الفروق النوعية بينهما ، حيث يميل الذكور غالبا إلى الاختلاط بالآخرين ، وإلى القدرة على عقد صداقات عديدة ، والمشاركة فى الأنشطة الجماعية ، تبعا لمتغير النوع ، بينما تميل الإناث غالبا إلى عدم الاختلاط الزائد ، والاكتفاء بعدد محدود من الأصدقاء ، ويساعد على ذلك – من ناحية أخرى – أساليب التنشئة الأسرية المستمدة من عادات واتجاهات المجتمع التى تتيح للذكور الفرصة للخروج وممارسة الأنشطة خارج المنزل ، بينما تحد من هذه السلوكيات لدى الفتيات اللاتى يستجبن – غالبا– لهذه الأساليب تبعا للدوافع والجوانب الانفعالية والوجدانية لديهن ، بينما قد يمارس عامل المشاهدة دورا ما لدى أسر الفتيات المشاهدات فى تشجيعهن على ممارسة الأنشطة الجماعية بصورة أوضح ، كما تبين من استجاباتهن التى تشير إلى ارتفاع الميول الاجتماعية لديهن مقارنة بعينة غير المشاهدات .

٣– استجابات أطفال العينتين بحسب متغير الفئة العمرية

أ – بالمقارنة بين استجابات العينتين حسب الفئة العمرية (٩ إلى أقل من ١٢سنة) ، على مستوى الحصول على الدرجة التى تشير إلى الميول

الاجتماعية ، تبين ارتفاع معدل هذه الدرجة وتشابهها لدى عينتى الأطفال المشاهدين وغير المشاهدين ، حيث بلغت ٢ر٤٠٪ ، فى مقابل انخفاض الدرجة التى تشير إلى الانعزالية وعدم الرغبة فى المشاركة الاجتماعية ، حيث سجلت ٨ر٣٠٪ و ٩ر٢٩٪ على التوالى ، بما يشير إلى عدم وجود دور واضح لعامل المشاهدة فى الميل أو عدم الميل إلى ممارسة الأنشطة الجماعية والاجتماعية بصفة عامة لدى هذه الفئة العمرية .

ب - وعلى العكس ، تبين من استجابات عينتى الفئة العمرية الأكبر سنا وجود اختلاف نسبى بينهما لصالح الأطفال المشاهدين على مستوى الحصول على الدرجة المنخفضة على المقياس التى سجلت ٢ر٣٩٪ فى مقابل ٦ر٣٥٪ على التوالى ، بما يشير إلى إمكانية وجود دور ما بدرجة بسيطة لعامل المشاهدة على مستوى المقارنة بينهما .

جـ - وفيما يتعلق بالمقارنة بين الأطفال من عينة المشاهدين من الفئتين الأصغر والأكبر سنا، فقد لوحظ وجود تقارب نسبى فى استجاباتهم على المقياس على مستوى الحصول على الدرجة التى تدل على الميول الاجتماعية ، حيث بلغت ٢ر٤٠٪ و ٢ر٣٩٪ على التوالى .

د - وفى المقابل تبين وجود اختلاف نسبى لصالح العينة الأصغر من غير المشاهدين التى سجلت ٢ر٤٠٪ فى مقابل ٦ر٣٥٪ للفئة العمرية الأكبر .

مما سبق يتبين أنه كلما ارتفع السن كلما قلت الرغبة نسبيا فى المشاركات الاجتماعية والجماعية ، وخاصة لدى عينة غير المشاهدين . بينما يمكن القول إن عامل المشاهدة قد يلعب دورا ما لدى الفئة العمرية الأكبر سنا مقارنة بنفس الفئة من غير المشاهدين . وتعتبر هذه النتيجة منطقية ، وتتفق - بصفة عامة - والمظاهر السلوكية التى يعكسها متغير الفئة العمرية نفسه ، وليس إلى عامل المشاهدة وحده ، الذى قد يساهم - إلى حد ما - فى تشكيل بعض السلوكيات لدى المتلقين الذين يشاهدون بكثافة المواد الإعلامية ذات النوعيات المختلفة .

فالأطفال فى المراحل العمرية المبكرة والوسطى يميلون إلى الاختلاط بالآخرين ، وإلى الرغبة فى عقد صداقات جديدة ، واستكشاف خبرات جديدة بحكم مراحل النمو والارتقاء ، بينما يميل الأطفال الأكبر سنا - الذين يقعون فى مرحلة الطفولة المتأخرة وبدايات المراهقة - إلى الاستقلالية ، وعدم الرغبة فى الاختلاط بالآخرين ، وإلى الميل إلى الانعزالية والتفكير المستقل ، الأمر الذى لايلزمه وجود آخرين معهم ، بالإضافة إلى الشعور بالتوتر والقلق والتعبير بغضب وعدم اتزان انفعالى ، وعدم التحكم والسيطرة على الانفعالات ، تلك المظاهر السلوكية التى تميز الأطفال فى مرحلتى الطفولة المتأخرة وبدايات المراهقة ، والتى تواكب التغير الفسيولوچى والمعرفى والانفعالى فى هذه المراحل غالبا .

٤- استجابات أطفال العينتين بحسب متغير المنطقة السكنية

يمارس النسق الإيكولوچى الذى يعيش فيه الفرد دورا فى مجال التفاعلات والتعاملات التبادلية بين المكان وساكنيه ، أى بين الفرد والبيئة الفيزيقية ، حيث يتأثر الفرد بالبعد المكانى وما يعكسه من تأثيرات اجتماعية وثقافية على الأفراد بفئاتهم المختلفة . ومن بين أهداف هذه الدراسة الاستكشافية التعرف على استجابات الأطفال وفقا لمتغير المنطقة السكنية التى يقطنها الأطفال من العينتين . وقد أسفرت النتائج عن وجود اختلافات بين استجابات المشاهدين وغير المشاهدين على مستوى الأدآء على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية ، جملة وتفصيلا على النحو التالى :

أ - فيما يتعلق بالمقارنة بين استجابات الأطفال المشاهدين فى المناطق السكنية الثلاث ، فقد احتل أطفال المناطق المتوسطة المرتبة الأولى فى الميول الاجتماعية ، حيث سجلت ٤٦٫٧٪ ، ويليهم بنسبتى ٤٠٫٥٪ ، و٣٦٫٨٪ أطفال المناطق الشعبية ، ثم الراقية على التوالى ، بما يشير إلى أن أطفال المناطق المتوسطة أكثر اجتماعية من أقرانهم فى المنطقتين الأخريين بصورة واضحة .

ب - أما على مستوى المقارنة الإجمالية بين العينتين ، يتبين ارتفاع معدل الحصول على الدرجة التى تشير إلى الميول الاجتماعية لصالح عينة المشاهدين فى المناطق السكنية الثلاث ، إجمالا ، مقارنة بنظرائهم من نفس المناطق ، حيث بلغت النسبة ٤٦٫٧٪ لصالح أطفال المناطق المتوسطة فى مقابل ٤٢٫٦٪ لغير المشاهدين ، ويليهم أطفال المناطق الشعبية بنسبة ٤٠٫٥٪ فى مقابل ٣٨٫٥٪ على التوالى . بينما سجل أقل درجة فى الميول الاجتماعية أطفال المناطق الراقية فى العينتين ، حيث بلغت ٣٦٫٨٪ فى مقابل ٣٤٫١٪ على التوالى .

جـ - وعلى مستوى المقارنة بين استجابات الأطفال غير المشاهدين على المقياس ، فلم يختلف الترتيب إجمالا وفقا للحصول على الدرجة التى تشير إلى الاجتماعية ، ولكن على مستوى نسبة الدرجة نفسها ، فقد بلغت هذه النسبة لدى أطفال المناطق المتوسطة ٤٢٫٦٪ ، ويليهم المناطق الشعبية ٣٨٫٥٪ ، بينما سجل أقل درجة أطفال المناطق الراقية بنسبة ٣٤٫١٪ فقط .

نخلص مما سبق إلى أن عامل المشاهدة قد يكون له دور محدود فى مجال تشكيل السلوكيات الاجتماعية لدى عينة المشاهدين إجمالا ، ولدى أطفال المناطق المتوسطة أكثر بصفة خاصة ، بينما تبين أن أقل الأطفال اجتماعية هم أطفال المناطق الراقية فى العينتين ، الذين انخفضت لديهم معدلات الميول الاجتماعية على المقياس مقارنة بأقرانهم من المنطقتين الأخريين . الأمر الذى يشير إلى أن هذه النتيجة قد تعكس - إلى حد كبير - المظاهر السلوكية والعلاقات الاجتماعية بين الأسر بحسب البعد أو النمط الإيكولوچى فى المناطق الراقية ، حيث تباعدت هذه العلاقات حتى على مستوى الجيران فى المبنى السكنى الواحد ، بينما يمكن القول إنها لاتزال موجودة إلى حد كبير فى المناطق السكنية المتوسطة المستوى ، كما تبين من خلال استجابات الأطفال من العينتين . بينما اتسمت

هذه العلاقات بالوسطية لدى الأطفال فى المناطق الشعبية ، وتعتبر هذه النتيجة الأخيرة لافتة للنظر أيضا، حيث إنها تشير إلى نمط سلوكى مختلف عما كان عليه سابقا .

الخلاصة

أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق على مستوى المقارنة الإجمالية وحسب المتغيرات الديموجرافية بين عينتى المشاهدين وغير المشاهدين ، على النحو التالى :

١ - نتائج استجابات العينتين على مقياس العدوان

أ - تبين من المقارنة على المستوى الإجمالى وجود دور لعامل مشاهدة القنوات الفضائية فى ظهور الاستجابات التى تشير إلى الميول العدوانية ، والرغبة فى الاستثارة والمخاطرة لدى عينة المشاهدين .

ب - أوضحت النتائج حسب متغير النوع أن الأطفال الذكور من العينتين أظهروا ميلا واضحا لنمط السلوك العدوانى مقارنة بعينتى الإناث ، ولصالح الذكور المشاهدين نسبيا ، وفى المقابل ارتفع هذا الميل للسلوك العدوانى لدى الإناث المشاهدات - بصورة واضحة - مقارنة بنظيراتهن غير المشاهدات .

جـ - حسب متغير الفئة العمرية ، لم يتبين وجود دور واضح لعامل المشاهدة فى ظهور الميول العدوانية لدى الفئة العمرية الأصغر سنا (٩ إلى ١٢ سنة) ، حيث ارتفعت وتشابهت الدرجة العليا على المقياس لدى العينتين إجمالا . كما تبين أيضا فى المقابل ارتفاع هذه الميول العدوانية لديهم عند مقارنتهم بالأكبر سنا (١٢إلى ١٤ سنة) من العينتين . كما اتضح وجود دور ، ولكنه محدود ، لعامل المشاهدة لصالح عينة المشاهدين الأكبر سنا مقارنة بنظرائهم من غير المشاهدين .

د - حسب متغير المنطقة السكنية ، تبين وجود دور واضح لعامل المشاهدة ، في ارتفاع الدرجات التى تشير إلى الميول العدوانية لصالح عينة الأطفال الذين يقطنون فى المناطق السكنية الشعبية مقارنة بنظرائهم من نفس المناطق غير المشاهدين ، وبأقرانهم من المنطقتين الأخريين . كما تبين أن أقل المؤشرات التى تدل على الميول العدوانية لدى أطفال المناطق السكنية الراقية فى العينتين .

هـ - نخلص مما سبق إلى أن أكثر الأطفال ميلا للسلوك العدوانى هم الذكور المشاهدين الأصغر سنا ، الذين يدرسون فى المدارس الحكومية ، والذين يقطنون فى المناطق السكنية الشعبية .

٢ - نتائج استجابات العينتين على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية

أ - لم توضح نتائج المقارنة على المستوى الإجمالى وجود دور واضح لعامل المشاهدة فى ظهور الميول والاتجاهات الاجتماعية لدى العينتين إجمالا ؛ نظرا لارتفاع المؤشرات التى تدل على اتسامهم بهذه الميول ، وبدرجة بسيطة نسبيا لا تتعدى الـ ٥ر٢٪ لصالح المشاهدين .

ب - حسب متغير النوع ، تبين أن الأطفال الذكور من العينتين هم الأكثر اجتماعية - خاصة غير المشاهدين نسبيا - مقارنة بعينتى الإناث ، وفى المقابل ارتفعت هذه الميول الاجتماعية - بصورة ملحوظة - لدى الإناث المشاهدات مقارنة بنظيراتهن غير المشاهدات .

جـ - حسب متغير الفئة العمرية ، لم يتضح وجود دور لعامل المشاهدة لدى عينتى الأطفال الأصغر سنا (٩ إلى أقل من ١٢ سنة) ، الذين ارتفعت لديهم الاستجابات التى تشير إلى الميول الاجتماعية إجمالا ، ومقارنة بالأكبر سنا من العينتين ، وفى المقابل ارتفعت هذه المؤشرات لدى عينة غير المشاهدين الأكبر سنا (١٢-١٤ سنة) مقارنة بنظرائهم الأقل اجتماعية .

د - حسب متغير المنطقة السكنية ، اتضح وجود دور نسبى لعامل المشاهدة فى الميول الاجتماعية لدى أطفال المناطق السكنية المتوسطة إجمالا مقارنة بالأطفال فى المنطقتين الأخريين ، ونسبيا بنظرائهم غير المشاهدين . وفى المقابل تبين أن أقل الأطفال اجتماعية الذين يقطنون فى المناطق السكنية الراقية وخاصة غير المشاهدين .

هـ - يتبين من النتائج السابقة وجود اختلافات بين عينتى الأطفال وفقا لاستجاباتهم على مقياس العزلة - المشاركة الاجتماعية ، حيث اتضح أن أكثر الأطفال المشاهدين اجتماعية هم من الأصغر سنا من النوعين (الذكور والإناث) ، والذين يقطنون فى المناطق السكنية المتوسطة . بينما اختلفت هذه النتيجة لدى عينة غير المشاهدين ، حيث ارتفعت الميول الاجتماعية لدى الأطفال الذكور وبفارق واضح عن الإناث ، ومن الأصغر سنا ، الذين يقطنون فى المناطق السكنية المتوسطة . وفى المقابل تبين أن أكثر الأطفال انعزالية هم من عينة المشاهدين الأكبر سنا ومن الإناث نسبيا مقارنة بالذكور ، والذين يقطنون فى المناطق الشعبية .

تعقيب على النتائج

تناولت هذه الدراسة موضوع تشكيل بعض السلوكيات السلبية والإيجابية لدى عينة من الأطفال الذين يمثلون مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة (بداية المراهقة)، الذين يتفاعلون مع الأبنية الاجتماعية المختلفة ، وبالتالى تتشكل لديهم السمات والمتغيرات النفسية للشخصية بما تتضمنه من أبعاد وأنساق عاملية ، مثل : العصابية بمكوناتها ، والانبساطية بمكوناتها ، والفكر والانفتاح ويقظة الضمير ، والسمات المكونة للاتجاهات الاجتماعية المحافظة والمتحررة ، كما يرى جولدبرج Goldberg ، فى نظريته عن العوامل الخمسة [١٥] .

وقد طرحت هذه الدراسة عدة تساؤلات للوقوف على مدى الدور الذى تلعبه مشاهدة القنوات الفضائية ، والمتغيرات الديموجرافية الوسيطة فى تشكيل وظهور

بعض الأنماط السلوكية ، مثل : السلوك العدوانى ، والسلوك الاجتماعى ، التى تعكسها سمات العصابية والانبساطية ، لدى عينة من الأطفال المشاهدين للقنوات الفضائية عند مقارنتهم بعينة من غير المشاهدين .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها : ظهور الميول العدوانية لدى عينة الأطفال المشاهدين إجمالا ، ولدى الذكور الأصغر سنا من الذين يقطنون فى المناطق الشعبية ، الأمر الذى يشير إلى وجود دور لعامل المشاهدة من جانب ، وإلى المتغيرات الوسيطة من جانب آخر ، مثل : المنطقة السكنية ودور الأساليب الوالدية فى التنشئة . وفى المقابل ، أبرزت نتائج استجابات الأطفال على مقياس الاجتماعية - العزلة ، عدم وضوح دور لعامل المشاهدة فى مجال تعلم السلوكيات الاجتماعية الإيجابية ، بل على العكس ، فقد أظهرت استجابات بعض أفراد العينة من غير المشاهدين أنهم أكثر اجتماعية ومشاركة للآخرين ؛ وقد يرجع ذلك إلى متغير المنطقة السكنية المتوسطة المستوى ، الأمر الذى يوضح - فى النهاية - أهمية التعامل مع مؤشرات هذه الدراسة كمؤشرات أولية لا يمكن التعميم منها ، وإنما ينبغى الانتظار حتى تصدر الدراسة فى صورتها النهائية بعد تطبيقها على عينة منضبطة إحصائيا.

ومن جهة أخرى فإن ما قدمته هذه الدراسة من مؤشرات أولية يمكن أن تخضع لمزيد من التدقيق العلمى لأن نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية قد تحمل التأكيد أو النفى فى الدراسة الموسعة التى تجرى حاليا على عينة مكونة من ٣٥٠٠ مفردة ، كما سبقت الإشارة ، إلا أنها لفتت الانتباه إلى دور الكيان الأسرى فى التنشئة ثم المدرسة . حيث يقع العبء على هذين البناءين فى تنشئة جيل يقوم عليه مستقبل المجتمع .

الهوامش

١ – Baron, R.A., & Byrne, D., *Social Psychology: Understanding Human Interaction*, New Delhi, Prentice Hall of India, 1995. pp. 439-440.

٢ – تمثلت المدارس الحكومية فى : إمبابة الإعدادية بنات ، الطبرى الإعدادية والابتدائية بنين ، خالد زمزم المشتركة ؛ اللغات الخاص : راجاك الابتدائية والإعدادية مشتركة ، النزهة الدولية مشتركة ، طلائع المستقبل مشتركة ، الفرير بنين ، سانت كلير بنات ؛ التجريبية لغات : القومية الابتدائية الخاصة المشتركة ، قومية البكرى الابتدائية المشتركة ، العجوزة الإعدادية بنات ، كلية السلام التجريبية المشتركة ، المعاهد الأزهرية : حلمية الزيتون النموذجى الأزهرى ابتدائى مشترك ، المعادى الأزهرى إعدادى بنات ، عقبة بن نافع إعدادى بنين .

٣ – عبد الخالق ، أحمد ، *استخبارات الشخصية*، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ .

٤ – عبد الخالق ، أحمد ، *استخبار قوائم أيزنك للشخصية*، غير منشور .

٥ – نفس المرجع السابق .

٦ – يوسف جمعة ، *مقياس نمط الشخصية (أ)* ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٧ – تجدر الإشارة فى البداية ، وقبل تحليل وتفسير الاستجابات على المقاييس ، أن نعرض تلخيصا موجزا لنتائج التقرير السابق للدراسة الاستطلاعية التى أجريت على عينة مكونة من ٣٨٢ مفردة من الأطفال المشاهدين بعنوان "القنوات الفضائية وتشكيل الاتجاهات السلوكية لدى الأطفال" ، وقد استخدمت أداة الاستبار التى اشتملت على ٧٥ سؤالا ؛ بهدف التعرف على معدلات مشاهدة الأطفال للقنوات الفضائية ، وعلى اختياراتهم للمواد الإعلامية والنماذج المفضلة لديهم ، للاستدلال على احتياجاتهم ورغباتهم الدافعة لهذه الاختيارات ، ودورها فى تشكيل بعض الاتجاهات السلوكية . وقد تبين من النتائج : ارتفاع معدلات المشاهدة وانتظامها بصورة واضحة يوميا وفى العطلات ، وخاصة لقنوات الأفلام العربية والأجنبية المتضمنة لمشاهد وأفعال العنف والإثارة والمغامرات ، كما تبين تفضيلهم لنماذج الأبطال التى تجسد هذه المظاهر السلوكية . كما يميل مايقرب من نصف العينة إلى تقليد ومحاكاة مايشاهدونه . وأخيرا تبين أن المشاهدة تحقق للأطفال حاجات متعددة ، مثل : الحاجة إلى المعرفة ، وتعلم السلوكيات المختلفة ، وإلى الرغبة فى التسلية والترفيه ، وإلى الحاجة إلى التخفف من التوتر وملء الفراغ .

٨ – Gerbner, G. et al., Living with Television: The Dynamic of Cultivation Process, in J. Bryant. D. Zillman, eds. *Perspectives of Media Effects*, Hillsdale, N.Y. Erlbaum, 1989, pp. 12-40.

٩ – Aluja, F., et al., Personality and Curiosity about TV and Films Violence in Adolescents, in: *Personality & Individual Differences*, 2000. Vol. 23, No. 2, Aug., pp. 379-392.

١٠ – Kath, W., & Others, *Questioning identity: Gender, Class, Ethnity*, The Open University, Routledge, Great Britain. 2004. pp. 56-59.

١١ - James, K., et al., *Truth of Fiction : Men as Victim, Domestic Violence,* 1996. Vol. 17, No. 3, pp.121-125.

١٢ - Spacairelli, S. & Others, *Exposure to Serious Family Violence among Incaracterated Boys* : Its association with Violent offending and Potential Mediating Variables; Violence and Victims, Vol. 10. pp. 163-182, 1995.

١٣ - عمر ، رفعت ، *العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات الاجتماعية لدى عينة من طلاب المدارس الثانوية* ، المؤتمر السنوى الثامن - مركز الإرشاد النفسى - جامعة عين شمس ، الأسرة فى القرن الحادى والعشرين : تحديات الواقع وآفاق المستقبل ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ص ٥٦٩-٦٠٢ .

١٤ - Kanda, A., & Kawaguchi, T., A Study of School Childern with Type A, Behavior Pattern Association of Competitiveness and impatience- aggression, with Lifestyle related Factors, *Journal of Public Health*, 2002. Vol. 49, No. 3, pp. 167-177.

- انظر أيضا :

Laufer, A., Harel, The Role of Family, Peers and School Perceptions in Predicting Involvement in Youth Violence, *International Journal of Adolescent Medicine and Health*, 2003. Vol. 15, No. 3, pp.235-244.

١٥ - *Goldberg, L.R., The Development of Markers for Big-five Factors, Structure, Psychological Assessment*, Vol. 4. (1) March 1992, pp. 26-42.

Abstract

SATELLITE CHANNELS AND THEIR IMPACT ON SHAPING AGGRESSIVE AND SOCIAL BEHAVIOR AMONG CHILDREN VIEWERS

Maha El Kordy

This pilot study aims at examining the role of satellite channels in shaping some aspects of behavior such as: aggressive, social behavior and solitude on children viewers of satellite channels.

The study is applied to a sample of children viewers of satellite channels and non viewers, it makes use of two psychological measurements in order to identify the aforementioned aspects of behavior.

Finally, the study reveals that the scenes of violence broadcasted on satellite channels play a significant role in forming the tendency of children towards aggression in general, and especially the younger males who live in popular, and poor areas, comparing them to the non-viewers. The study shows also that watching satellite channels has no impact on the social behavior of its viewers, but it can have a role in the tendency towards solitude among viewers in comparison to the non satellite viewers and their peers as a whole.

إسهام الوقف الإسلامي فى الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

إبراهيم البيومي *

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤالين أساسيين هما :

١ - هل توجد علاقة بين نظام الوقف وإدارة المياه ؟

٢ - ما الذى تضيفه خبرة نظام الوقف إلى الجهود الرامية لرفع كفاءة نظم إدارة المياه وتطوير مصادرها ؟

ومن أهم نتائج البحث أنه يجب إعادة النظر فى قوانين إدارة المياه ، ووضع ميثاق أخلاقى لاستهلاك المياه ، وتضمين هذه الأخلاقيات فى مقررات التربية المدنية .

مقدمة

ظهر مفهوم "الإدارة المتكاملة لمصادر المياه" فى بداية التسعينيات من القرن الماضى ، مع تزايد الاهتمام بالمياه وبالنزاعات حول مصادرها على مختلف المستويات : العالمية ، والإقليمية ، والمحلية . أما نظام الوقف الإسلامى ، فقد نشأ قبل نحو خمسة عشر قرناً ، وذلك فى المدينة المنورة ، بعد أن هاجر إليها الرسول مباشرة ، وكان هو ﷺ أول من وقف وقفاً ، ودعا صحابته الكرام إلى أن ينهجوا نهجه ويستنوا بسنته ، فاستجابوا له ، وتوالت الأوقاف منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا ، وتبلور نظام متكامل للأوقاف من النواحى التشريعية ، والإدارية، والتنظيمية ، والاقتصادية ، والوظيفية ، وأسهم هذا النظام فى تطوير الحياة الاجتماعية من زوايا متعددة . وبالرغم من أن الوقف قد ازدهر حيناً وتدهور حيناً

* خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٧ .

آخر ، وتجلت آثاره فى بعض الأمكنة ، وخفتت فى بعضها الآخر ، إلا أنه – فى جميع الحالات – قد وجد واستمر موجودا فى أغلب البلدان العربية والإسلامية ، ليس هذا فقط ، وإنما انتقل إلى بلدان أخرى غير عربية وغير إسلامية ، وأصبح ركناً من أركان بناء وإدارة كثير من مؤسسات ما يطلق عليه بلغة العصر" المجتمع المدنى" . ويثير موضوع "الوقف الإسلامى والإدارة المتكاملة لمصادر المياه" سؤالين كبيرين هما :

١ – ما علاقة نظام الوقف بالمياه ومصادرها ، وما صلته بإدارة تلك المصادر ؟

٢ – ما الذى تضيفه خبرة نظام الوقف – المتجذرة بعمق فى الوعى الاجتماعى العربى والإسلامى – إلى الجهود الرامية إلى رفع كفاءة نظم إدارة المياه ، وتطوير مصادرها ، وترشيد استهلاكها من منظور يراعى اعتبارات الواقع ، ويحسب احتياجات أجيال المستقبل ؟

ويهدف هذه البحث إلى فتح باب الجدل العلمى حول إسهام نظام الوقف فى إدارة المياه ، ورعاية مصادره وتنميتها ، كما يهدف إلى استنهاض همم الباحثين والخبراء لتحليل وتأصيل المعرفة المتعلقة بهذا الجانب ، والنظر فى كيفية الاستفادة منها فى مواجهة مشكلات المياه التى لا يخلو منها بلد من بلدان العالم المعاصر .

وسنبدأ – أولاً – بإلقاء الضوء على أهم المفاهيم التى تتعلق بموضوعنا ، ولدينا مفهومان أساسيان هما: الوقف الإسلامى ، والإدارة المتكاملة لمصادر المياه . ثم نحلل علاقة الوقف بالمياه ومصادرها من منظور فقهى وتاريخى ، وننتقل بعد ذلك إلى تحليل علاقة الوقف بإدارة المياه من منظور مؤسسى – وظيفى ، ثم نوضح بعض أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين تقاليد الوقف فى إدارة المياه من جهة ، وقواعد الإدارة المتكاملة لمصادر المياه من جهة أخرى ، ونختتم بإلقاء الضوء على اقتصاديات إدارة مياه الأوقاف ، وبعض الأفكار والاقتراحات التى تحتاج إلى مزيد من المناقشة والجدل العلمى .

أولاً: مفهوم الوقف ومفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

١ - مفهوم الوقف الإسلامي

الوقف في أصله الشرعي سنة حث القرآن الكريم على العمل بها في بعض آياته ، مثل قوله تعالى : "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" (آل عمران : ٩٢) ، كما حث عليها الرسول ﷺ في بعض أحاديثه ، ومنها قوله : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له". وكان ﷺ أول من أنشأ وقفاً [١] ، وكان وقفه عبارة عن سبعة بساتين أوصى بها للفقراء والمساكين وذوى الحاجة ، واقتدى به كل قادر من أصحابه الكرام ، حتى قال الخصاف إنه لم يعُرف أحد منهم له مال إلا ووقف وقفاً لينفق من ريعه في وجه أو أكثر من وجوه البر والمنافع العامة أو الخاصة [٢] .

وقد أسهم الفقه – بمختلف مذاهبه السنية والشيعية – في إثراء نظام الوقف ، بدءاً بوضع تعريفات اصطلاحية للمقصود بالوقف ، مروراً ببيان ما يجوز وما لا يجوز وقفه أو الوقف عليه ، وصولاً إلى حل المشكلات التي تعترض الممارسات الاجتماعية العملية المرتبطة بالوقف ، وبما يترتب عليه من آثار على المستويات الفردية والجماعية .

والملاحظ أن "باب الوقف" هو من الأبواب الثابتة في جميع مصادر الفقه الإسلامي بجميع مذاهبه (السنية والشيعية) ، وهو ملىء بالاجتهادات والآراء والأفكار التي عالجت مسائل الوقف من مختلف الجوانب . وبالبحث في التاريخ المعرفي لفقه الوقف تبيَّن لنا أنه كان أول فرع من فروع الفقه الإسلامي يستقل بذاته ، وتُفرد له مؤلفات خاصة به ، وذلك منذ منتصف القرن الثالث الهجري على يد هلال بن يحيى المعروف بهلال الرأي (ت ٢٤٥ هـ) . وجاء من بعده بقليل من السنوات أبو بكر الخصاف الحنفي (ت ٢٦١) الذي ألف أشهر كتاب في هذا الموضوع ، وهو كتاب "أحكام الأوقاف"، الذي لا يزال مرجعاً أساسياً في

موضوعه حتى اليوم .

ولعل من أهم ما أسهم به "الفقه" الإسلامى فى بناء نظام الوقف هو إرساء أسس فاعلية هذا النظام ، من خلال تأصيل الفكرة المجردة للوقف ، وهى فكرة "الصدقة الجارية" ، وأيضًا من خلال تفصيل الأحكام المتعلقة بالإجراءات والتنظيمات المشخصة لهذه الفكرة فى الواقع الاجتماعى .

ويستفاد من فقه الوقف – بدون الدخول فى تفاصيله وتفريعاته – أن الفقهاء قد بذلوا جهوداً مضنية لوضع أصول البناء المؤسسى لنظام الوقف على النحو الذى يحافظ على حرمته ، ويضمن له استمرار النمو والعطاء اللذين يكفلان تحقيق الغاية منه فى خدمة الترقى الاجتماعى العام . وتتلخص تلك الأصول فى ثلاثة مبادئ كبرى هى :

١- احترام إرادة الواقف

"إرادة الواقف "المقصودة هنا هى التى يقوم بالتعبير عنها – فى وثيقة وقفه – فى صورة مجموعة من الشروط التى يحدد بها كيفية إدارة أعيان الوقف ، وتقسيم ريعه ، وجهات الاستحقاق من هذا الريع ، ويطلق على تلك الشروط فى جملتها اصطلاح "شروط الواقف" ، وقد أضفى الفقهاء عليها صفة الإلزام الشرعى فقالوا : إن "شرط الواقف كنص الشارع"[٣] ، فى لزومه ووجوب العمل به .

وعلى ذلك ، نظروا إلى وثيقة الوقف (الحجة) باعتبارها "دستوراً" واجب الاحترام ، وأن أحكامه واجبة التطبيق ، ولكنهم حددوها بأن تكون محققة لمصلحة شرعية ، وموافقة للمقاصد العامة للشريعة ، وأبطلوا كل شرط يؤدى إلى إهدار مصلحة معتبرة ؛ وبذلك توافرت للأوقاف ومؤسساتها حماية شرعية ، وحرمة معنوية ، وكانت – هذه وتلك – من عناصر فاعليتها ، ومن أهم أسباب زيادة الطلب الاجتماعى عليها .

إن الإرادة الحرة للواقف هى حجر الزاوية فى بناء نظام الوقف كله على

صعيد الممارسة الواقعية ، ولم يكن لهذا النظام أن يظهر وينمو وتتنوع وظائفه بدون تلك الإرادة ، التى كفلت له أحد عناصر فاعليته ؛ ولذلك فقد أضفى عليها الفقهاء صفة الحرمة ، وأكسبوها قوة الإلزام .

ب - اختصاص السلطة القضائية بالولاية العامة على الأوقاف

قرر الفقهاء أن الولاية العامة على الأوقاف هى من اختصاص السلطة القضائية وحدها دون غيرها من سلطات الدولة [٤] ، وتشمل هذه الولاية ولاية النظر الحسبى أو ما يسمى بالاختصاص الولائى ، وولاية الفصل فى النزاعات الخاصة بمسائل الأوقاف ، أو ما يسمى بالاختصاص القضائى .

والذى يهمنا هنا هو "الاختصاص الولائى" الذى يشمل شئون النظارة على الوقف ، وإجراء التصرفات المختلفة المتعلقة به ، بما فى ذلك استبدال أعيانه عند الضرورة ، والإذن بتعديل شروط الواقف أو بعض منها ، والحكم بإبطال الشروط الخارجة عن حدود الشرع وفقًا لمقاصده العامة [٥] .

ومن الواضح أن مثل تلك التصرفات من شأنها التأثير فى استقلالية الوقف ، ومن ثم فى فاعلية الأنشطة والمؤسسات التى ترتبط به ، وتعتمد فى تمويلها عليه ؛ ولهذا أعطى الفقهاء للقضاء – وحده دون غيره – سلطة إجراء التصرفات فى الحالات التى تعرض للوقف بما يدفع عنه الضرر ويحقق له المصلحة ، باعتبار أن القضاء هو المختص بتقدير مثل هذه المصالح ، ولكونه أكثر الجهات استقلالية ومراعاة لتحقيق العدالة وعدم تفويت المصلحة العامة والخاصة [٦] ، وأيضًا لعدم تمكين السلطة التنفيذية للدولة من التدخل فى شئون الوقف ، وعدم إتاحة الفرصة لها لاتخاذ بعض الحالات الطارئة التى تعرض له ذريعة للاستيلاء عليه ، أو إساءة توظيفه ، أو إعاقة فعاليته .

ويمكن القول إن بقاء نظام الوقف تحت الاختصاص الولائى للسلطة القضائية كان أحد عناصر ضمان استقلاليته واستقراره وفعاليته ، وبالتالى فإن إلغاء هذا الاختصاص ، أو إخراج الوقف من تحت مظلته يضعف

استقلاليته ، ويقوض أساساً من أسس فاعليته .

جـ - تمتع الوقف بالشخصية الاعتبارية

يستفاد من أحكام فقه الوقف وتفريعاته - لدى جميع المذاهب الفقهية كما أسلفنا ، مع ما بينها من اختلافات - أن الوقف يصبح محلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات متى انعقد بإرادة صحيحة صادرة من ذى أهلية فيما يملكه ، ومتى كان متجهاً لتحقيق غرض مشروع من أغراض البر والمنافع العامة أو الخاصة ، وينطبق ذلك على أعيان الوقف وعلى المؤسسات والمشروعات التى تنشأ تحقيقاً لأغراض الواقف وشروطه [٧] .

إن إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف كان بمثابة ضمانة تشريعية وقانونية تدعم الضمانتين السابقتين ، وتضاف إليهما للمحافظة على استقلاليته واستمراريته وفعاليته فى آن واحد ؛ وذلك لأن وجود ذمة مستقلة للوقف لا تنهدم بموت الواقف كان من شأنه دوماً أن يحفظ حقوقه فى حالة تعرضه للغصب ، أو الاعتداء ، حتى ولو كان من قبل السلطات الحكومية . وإلى ما قبل العصر الحديث ، وقبل نشوء الدولة الحديثة فى العالم العربى والإسلامى ، كان من الصعب إقدام تلك السلطات على إدماج أموال الوقف ومؤسساته فى الإدارة الحكومية ، أو إخراجها عن إطارها الشرعى والوظيفى الذى أنشئت من أجله .

عناصر فاعلية الوقف فى الممارسة الاجتماعية

فى ضوء ما قرره الفقهاء من أصول نظرية قانونية وفرت لنظام الوقف ضمانات استقلاليته الإدارية والوظيفية ، تبلورت عناصر مؤسسية وتنظيمية أسهمت فى تفعيل هذا النظام عبر الممارسة الاجتماعية وتراكماتها التاريخية [٨] ، مع ملاحظة أن ثمة علاقة جدلية مستمرة ربطت بين اجتهادات الفقهاء وبين ممارسات المجتمع .

وتتلخص أهم عناصر فاعلية الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف فى الآتى :

أ - المؤسسية

تعتبر "المؤسسية" من أهم العناصر التى كفلت فاعلية نظام الوقف فى الممارسة العملية [٩] ، وقد تجلت أهمية هذا العنصر منذ البدايات الأولى لنشأة الوقف ، وكان من الطبيعى فى تلك البدايات الأولى أن تتسم المؤسسية بالبساطة والبعد عن التعقيد ، ومحدودية العلاقات التنظيمية والإدارية ، ثم تطورت بمرور الزمن ، وتعقدت بفعل استمرارية التراكم التاريخى ، وأصبحت كثيفة العلاقات ، سواء على المستوى الخاص بكل مؤسسة وقفية على حدة ، أو على المستوى العام ، ومن حيث ارتباط نظام الوقف بغيره من النظم الفرعية الأخرى فى المجتمع .

لقد نشأ الوقف لبنةً فى صلب البناء المؤسسى للنظام الاجتماعى الإسلامى نفسه ، ولم ينشأ متأخراً عنه أو لاحقاً له . وقد وفرت الاجتهادات الفقهية لنظام الوقف مجموعة من القواعد والإجراءات والمعايير التى كفلت له الانتظام الإدارى والانضباط الوظيفى ، والفاعلية فى الأداء ، وجنبته العشوائية ، وتجسد ذلك فى كثير من الأمور ، منها إثبات الوقف فى صك مكتوب هو حجة الوقف ، وتسجيل كافة التصرفات التى تطرأ عليه ، وحفظ جميع وثائقه وأرشفتها ، ووضع قواعد للمحاسبة والرقابة وتحديد الوظائف ، وتعيين موظفين ، وتقسيم العمل بينهم ، مع وضع أهداف محددة للمؤسسة الوقفية ... إلخ ، وكلها عناصر أساسية لا غنى عنها لوجود أية مؤسسة ، ولتمكينها من أداء وظائفها ، ومدها بأسباب البقاء .

ب - استقلالية الإدارة والتمويل

استند عنصر استقلالية نظام الوقف إلى الإرادة الحرة للواقف من ناحية ، وتدعمت هذه الاستقلالية – من ناحية أخرى – عن طريق السلطة القضائية ،

التى كان لها - كما سبق أن ذكرنا - الولاية العامة على شئون الوقف ، واستوى فى ذلك وقف السلطان - بصفته الشخصية أو بكونه حاكماً - مع وقف الشخص العادى مسلماً كان أو غير مسلم .

ومن المعروف أن الأصل فى الإرادة الفردية هو الحرية ، كما أن الأصل فى سلطة القاضى هو الاستقلال ، وعلى ذلك فالمؤسسة الوقفية ولدت بإرادة حرة ، واستظلت بسلطة مستقلة ، وارتبطت فعاليتها - إلى حد كبير - بمدى تحقق تلك الاستقلالية .

وعبر الممارسة الاجتماعية التاريخية برزت أهم سمتين لاستقلالية نظام الوقف فى جانبين ، وهما :

- الاستقلال الإدارى ؛ حيث اعتمدت إدارة الوقف والمؤسسات الوقفية على القواعد والشروط التى وضعها الواقفون أنفسهم وأثبتوها فى نصوص وقفياتهم ، دون تدخل من أية سلطة إدارية حكومية ، ومن ثم لم يتم استيعاب الأوقاف داخل الجهاز الإدارى للدولة ، إلا فى الحالات الاستثنائية التى كانت تنتفى فيها إمكانية وجود إدارة أهلية مستقلة .

وفى الوقت الذى اتسمت فيه إدارة الأوقاف بالاستقلالية والتسيير الذاتى ، غلب عليها - تاريخيا - نمط الإدارة العائلية ، التى كانت لها إيجابيات تمثلت أهمها فى الحرص على أعيان الوقف والالتزام بتنفيذ شروط الواقفين ، وكانت لها - أيضاً - سلبيات تمثلت أهمها فى الإهمال وعدم المحاسبة وكثرة الخلافات ، وتراكم المنازعات بين الناظر والمستحقين ، وبخاصة فى حالة عدم توافر عناصر ذات كفاءة من ذرية الواقف أو عائلته للقيام بمهمات إدارة الوقف .

- الاستقلال المالى ؛ حيث اعتمدت المؤسسات الوقفية على التمويل الذاتى من ريع الوقفيات المخصصة لها، ولم تكن الدولة تقدم لها أية مساعدات مالية تذكر ، بل إنه - فى أغلب الحالات - لم يتم إعفاء أموال الوقف من الضرائب

الخراجية والعشورية (فى الأراضى الزراعية) ، وغير ذلك من الرسوم التى فرضت على العقارات والممتلكات ، وكانت تؤدى لخزينة الدولة باسم "النوائب" أو "أموال الميرى"[١٠] .

جـ- اللامركزية

تجلى عنصر "اللامركزية" فى نظام الوقف عبر الممارسة الاجتماعية فى الناحية الإدارية ، حيث لم تظهر إدارة مركزية موحدة تتولى شئون جميع الأوقاف فى الدولة ، بل وجدت "إدارات" متعددة غلبت عليها الصفة المحلية ، وكان أساس عملها هو "التسيير الذاتى" وفقاً لشروط الواقف ، وتحت إشراف القاضى ، وبعيداً عن الاندماج فى جهاز الإدارة الحكومية . ولم يظهر النمط المركزى فى إدارة الأوقاف إلا فى ظل الدولة الحديثة التى نشأت فى العالَمين العربى والإسلامى على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين .

كما تجلت "اللامركزية" – كأحد عناصر فاعلية نظام الوقف أيضاً – فى الناحية الوظيفية أو الخدماتية ، حيث لم تتركز الخدمات التى قدمها الوقف فى مجال دون غيره ، كما لم تقتصر تلك الخدمات على فئة ما ، أو فى جماعة دون أخرى ، بل انتشرت على أوسع رقعة من النسيج الاجتماعى للأمة ومرافقها العامة بتكويناتها المختلفة ، بغض النظر عن الجنس ، أو الدين أو المكانة ، أو الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى ، ولم تنحصر ممارسة الوقف ولا خدماته فى المراكز الحضرية دون غيرها من البوادى والأرياف والمناطق النائية ، بل شملت كل تلك الجهات ، بنسب متفاوتة بطبيعة الحال .

وتكشف الممارسة التاريخية أيضاً عن أن الأوقاف استفادت من تعددية المذاهب والاجتهادات الفقهية فى دعم استقلاليتها وتقوية فعاليتها فى الاستجابة للحاجات المحلية التى تختلف من جهة لأخرى . وبما أنه لم يكن هناك مركز فقهى واحد مُلزم للجميع – بل تعددت المذاهب والاختيارات – فقد أدى ذلك إلى إضفاء قدر كبير من المرونة على نظام الوقف ، وظل هذا التوجه قائماً حتى مشارف

العصر الحديث ، إلى أن تم اعتماد مذهب رسمى للدولة فى بعض الحالات ، وقننت أحكام الوقف فى حالات أخرى ، ومن هنالك بدأت التعددية تقل ، وأخذت النزعة المركزية تزداد [١١] ، وآل الأمر – فى معظم الحالات – إلى الاندماج فى البيروقراطية الحكومية المركزية .

فاعلية نظام الوقف بين المجتمع والدولة

قبل التطرق لمدى تأثر المجتمع والدولة بحصيلة نظام الوقف – بعناصر فاعليته السابق ذكرها : الفقهية منها والتاريخية – نود التأكيد على أن الوقف فى نموذجه التاريخى لم تتوافر له على الدوام كل تلك العناصر لا فى مصر ولا فى غيرها من بلدان العالم الإسلامى ، بل إن التدهور قد أصاب هذا النظام نتيجة لفقدان بعض عناصر فاعليته أو كلها – فى بعض الحالات – إضافةً إلى أسباب أخرى اجتماعية وسياسية ، وبدلاً من أن يكون الوقف قوة دافعة للتقدم الاجتماعى العام كان عقبة فى طريق هذا التقدم ، وبخاصة فى مراحل الانحطاط العام التى مرت بها المجتمعات الإسلامية ، ومعنى ذلك أنه مثلما يمكن الحديث عن "نظام وقف فاعل" يمكن الحديث أيضاً عن "نظام وقف غير فاعل أو معطل" ، ولكننا نركز هنا فقط على نموذج "الوقف الفاعل" الذى تتجه الجهود نحو إحيائه وتطويره ليكون رافداً من روافد التنمية والتقدم .

لقد صبت فاعلية نظام الوقف فى بناء "مجال مشترك" بين المجتمع والدولة معاً ضمن الإطار التعاونى التضامنى الحاكم للعلاقة بينهما ؛ ذلك لأن هذا النظام بخصائصه السابق ذكرها لم يكن مستوعباً بكامله فى مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر ؛ فهو لم يؤد إلى تقوية المجتمع وإضعاف الدولة ، كما لم يؤد إلى تضخم الدولة على حساب الحريات الاجتماعية ، وإنما تركز دوره فى تقوية " التوازن" بينهما عبر الإسهام فى بناء "مجال مشترك" ، وليس لبناء جبهة مواجهة يحتمى بها المجتمع ، على النحو الذى تؤدى إليه فلسفة المجتمع المدنى فى بعض تأويلاتها الحديثة على الأقل .

إن نظام الوقف "الفاعل" – فى نموذجه التاريخى – كان بمثابة نسق فرعى من أنساق بناء الكيان العام للمجتمع ، بما فى ذلك بناء سلطته السياسية ، حيث اشتركت فى بنائه ، واستفادت منه فى الوقت نفسه [١٢] ؛ ومن ثم فإن نظام الوقف لم يقم بمواجهة هذه السلطة أو خلق حركية اجتماعية مضادة لها ، وإنما نشأ للقيام بدور تلقائى – وأساسى فى الوقت نفسه – فى مجال ضبط العلاقة بين الأمة (المجتمع) والسلطة السياسية بطريقة تجعل إمكانيات تغلغل السلطة وهيمنتها على الكيان الاجتماعى فى حدها الأدنى ، وهو ما حدث على مر عصور الدولة الإسلامية التقليدية ؛ إذ ظل حيز السلطة السياسية محصوراً فى نطاق ضيق – هو نطاق النخبة – ومحدد الاختصاصات بالنسبة لمؤسسات الأمة التى دعمها نظام الوقف باستمرار ، وكان له دور أساسى فى ضبط هذه العلاقة من خلال إسهامه فى تلبية قسط كبير من مختلف الحاجات ، وتوفير كثير من خدمات المرافق العامة التى عادة ما اتخذتها الدولة – فى الخبرة الأوروبية وفى التجربة العربية المعاصرة – ذريعة لتمددها وبسط سلطتها على مختلف مناحى الحياة ، مثل : الحاجة للأمن ، وللخدمة ، وللمرافق العامة ، وللتوظيف والحصول على فرص العمل . وعندما كانت تقدم الدولة تلك الحاجات والخدمات كانت تفرض فى الوقت نفسه هيمنتها وتحكم سلطتها على المجتمع ، لقد كانت تقدمها ترياقاً للقمع الذى تمارسه وتؤسس له ، الأمر الذى استوجب نهضة المجتمع المدنى فى مواجهة تسلط المجتمع السياسى .

ويندرج إسهام نظام الوقف فى بناء هذا المجال ضمن الدور الذى تؤديه "منظومة أعمال التضامن العام" التى تشتمل على أنظمة الزكاة ، والوقف ، والصدقات ، والوصايا ، والكفارات ، والنذور ، والتطوع بالنفس والمال والوقت لعمل الخير وخدمة الآخرين ، فمن حصيلة هذه المنظومة التى يسهم بها المجتمع ، ومن حصيلة عديد من وظائف السلطة الحاكمة ، يتشكل "المجال المشترك" ضمن الإطار التعاونى الحاكم لعلاقة المجتمع بالدولة فى الرؤية الإسلامية .

ومن المنظور الشرعى والتاريخى نلاحظ أن أيًا من مكونات "منظومة التضامن" لم يكن حكراً على فرد أو فئة أو جهة دون أخرى ، كما أن الإفادة منها لم تكن مجالاً احتكاريًا للمجتمع وحده ، أو للدولة وحدها ، وإنما كانت لمصلحتهما معاً ، وإن بنسب متفاوتة .

وعلى ذلك ، فإن معنى "المجال المشترك" هو تلك القاعدة التضامنية العامة التى تسهم فى بنائها عناصر من المجتمع ومن سلطة الدولة وممثليها ، عبر عديد من المبادرات والأنشطة والمشروعات التى تستهدف تحقيق المنافع العمومية (المادية والمعنوية) ، وتضمن فى الوقت نفسه عدم تمكين الدولة من إلغاء إرادة المجتمع ، وعدم وضع المجتمع فى حالة مواجهة مع الدولة . وبتحليل "نظام الوقف" - محل اهتمامنا فى هذا البحث - من المنظور الفقهى والتاريخى معاً ، ومن حيث مدى إسهامه فى بناء "المجال المشترك" بين المجتمع والدولة ، يتضح لنا أن المحصلة النهائية لهذا النظام قد تمثلت فى أنه كان مصدر قوة مزدوجة لكل من المجتمع والدولة .

أما كون الوقف مصدراً لقوة المجتمع ؛ فبما وفره من مؤسسات وأنشطة أهلية ظهرت بطريقة تلقائية ، وقامت بتلبية حاجات محلية عامة وخاصة ، على أساس التمويل الذاتى (من الحلال) ، وتمتعت بالاستقلال الإدارى ، واتسمت بالاستقرار وبالتنوع الوظيفى ، وهذه المؤسسات وتلك الأنشطة تم من خلالها تقديم عديد من الخدمات والسلع العامة - بدون مقابل غالباً ، أو بأسعار رمزية تقل كثيراً عن أسعار السوق - سواء فى مجال العبادة ودعم القيم الروحية والبنى الأخلاقية للمجتمع ، أم فى مجالات التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية ، بمختلف صورها ، التى تشمل الفئات الفقيرة وذوى الاحتياجات الخاصة . وأما كونه مصدراً لقوة الدولة ؛ فبما خفف عنها من أعباء القيام بأداء تلك الخدمات ، وبما عبأه للدولة ذاتها من موارد أعانتها على القيام بوظائفها الأساسية فى حفظ الأمن والقيام بواجب الدفاع ، هذا فضلاً عن أن احترام

الدولة لنظام الوقف ، ومشاركة رموزها وممثليها فى دعمه والمحافظة عليه ؛ كان من شأنه أن يقوى من شرعية سلطة الدولة نفسها ، ويوثق علاقتها بالمجتمع ؛ وذلك لكون احترامها لهذا النظام هو الوجه الآخر لاحترام إرادة المجتمع التى أسهمت فى بناء نظام الوقف ذاته .

٢- مفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

يعتبر مفهوم "الإدارة المتكاملة" للمياه ومصادرها من المفاهيم الحديثة نسبياً فى حقل العلوم الإدارية بشكل عام ، وفى مجال الإدارة العامة بشكل خاص ، فقد بدأ فى الظهور ضمن سياق الاهتمام الدولى بتنمية الموارد المائية والبحث عن وسائل زيادتها وصيانتها وحل المنازعات التى تنشأ حولها أو بسببها . ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضى جرت مشاورات مكثفة بين الخبراء والمختصين فى هذا المجال ، وعقدت عدة مؤتمرات وندوات دولية ، كان أولها مؤتمر كوبنهاجن سنة ١٩٩١ ، تلاه مؤتمر دبلن سنة ١٩٩٢ ؛ وهو المؤتمر الذى صيغت فيه مبادئ الإدارة المتكاملة للمصادر المائية . وتتلخص هذه المبادئ فى الآتى :

أ - إن المياه العذبة مصدر محدود وناضب وحيوى لاستدامة الحياة والتنمية والبيئة .

ب - يجب أن تقوم تنمية الموارد المائية وإدارتها على أساس الشراكة بين المستخدمين ، والمخططين ، وصانعى السياسات على شتى المستويات الدولية والإقليمية والمحلية ، المركزية واللامركزية .

جـ - إن المرأة تؤدى دوراً أساسياً فى جلب المياه وفى إدارتها وصيانتها .

د - للمياه قيمة اقتصادية أياً كانت استخداماتها ، وينبغى الاعتراف بها كسلعة اقتصادية .

هـ - تدعو الإدارة المتكاملة لموارد المياه إلى ترشيد استغلال المصادر المائية على اختلاف أنواعها ؛ حتى تتاح فرصة أكبر لتنمية مشروعات الرى الصغيرة .

وإضافة إلى ما سبق ، يشدد خبراء إدارة المياه على ضرورة تحسين نظم تجميع البيانات المتعلقة بالموارد المائية واستخداماتها ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها ، كما يؤكدون على أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تسعى للوقاية من أزمات المياه ، وخاصة فى أوقات الأزمات الكبيرة التى قد تنشأ عن الفيضانات أو الجفاف أو التلوث .

وقد شكلت تلك المبادئ منطلقاً للمناقشات التى جرت أثناء قمة الأرض فى ريو دى جانيرو سنة ١٩٩٢ ، وقدمت اللجنة الاستشارية للشراكة العالمية من أجل المياه تعريفاً للإدارة المتكاملة للموارد المائية ينص على أنها : "عملية تتيح التنمية المنسقة للموارد المائية البرية وغيرها من الموارد ذات الصلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها ، وذلك بشكل منصف لا يؤثر على استدامة النظم الإيكولوجية الحيوية [١٣] .

وفى ضوء هذا المفهوم للإدارة المتكاملة لموارد المياه ، اتجهت مؤسسات دولية وإقليمية إلى التأكيد على ضرورة إرساء إطار للسياسات العالمية الخاصة بالمياه ، وإلغاء الطابع المركزى لإدارة الخدمات المائية ، ووضع تعريفة اقتصادية الطابع للمياه ، وزيادة مشاركة أصحاب الشأن فى صنع السياسات المائية واتخاذ القرارات المتعلقة بها .

وبالرغم من أن بلدان الوطن العربى توجد بها مصادر متنوعة للمياه العذبة: مياه أمطار وسيول ، ومياه جوفية (عيون وآبار) ، ومياه أنهار أو مياه سطحية ، فإن أهمية الاتجاه نحو الإدارة المتكاملة لمصادر المياه فى البلدان العربية تتضح بالنظر إلى أن أغلب مناطق الوطن العربى تعانى من ندرة المياه ؛ لوقوعها فى المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية ، ولا تضم البلدان العربية جميعها سوى خمسين نهراً – تدخل ضمنها روافد أنهار النيل والفرات ودجلة – وتمتد مشكلة المياه العربية إلى نوعيتها ، حيث تتدنى وتتحول – فى بعض الحالات – إلى مياه غير صالحة للاستعمال الآدمى أو الحيوانى أو

الزراعـى . ولا تزال نسـبـة كـبـيرة تـصل إلى ٨٣٪ من إجـمـالى الموارد المائيـة السطحية فى الوطن العربى تستخدم للزراعة المروية فقط ، ويعتمد عليها إنتاج ٧٠٪ من إجمالى الإنتاج الزراعى العربى [١٤] .

وتشير دراسـات متخصصـة فى مشـاكل المياه فى البلدان العربية إلى أن الفاقد من إجمالى المياه المنقولة يصل إلى حوالى ٥٠٪ منها ، وأن نسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ تفقد فى مرحلة الاستهلاك نتيجة تصرفات غير مشروعة تستخدم المياه فى غير ما هى مخصصة له ، مثل : استخدام مياه الشرب فى رش الشوارع ، ورى الحدائق ، وغسيل السيارات ، إضافة إلى المفقود نتيجة رداءة الأدوات الصحية وإهمال صيانتها بشكل دورى [١٥] . ولمواجهة مشكلات المياه والأزمات التى تتسبب فيها على مستويات متعددة ، تؤكد الدراسات نفسها على ضرورة رفع كفاءة شبكات نقل المياه وتطويرها وصيانتها ، ورفع كفاءة الرى الحقلى ، وتغيير التركيب المحصولى بما يتناسب مع الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة ، وتطوير نظم الرى بما يحقق الاستخدام الكفء للموارد المائية السطحية والجوفية .

والحاصل هو وجود فجوة آخذة فى التزايد بين الموارد والاحتياجات المائية فى الوطن العربى ، وتتفاقم هذه الفجوة مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية . ويتطلب الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية ، أو لمياه البحر المحلاة استثمارات هائلة وتكنولوجيا متقدمة غير متاحة لأغلب البلدان التى هى فى حاجة إليها .

والسؤال هنا مرة أخرى هو : ما علاقة نظام الوقف بإدارة مصادر المياه ؟ وما الذى تقدمه خبرة نظام الوقف فى هذا المجال ؟

ثانيا: العلاقة بين نظام الوقف ومصادر المياه وإدارتها

ثمة علاقة تكاد تكون عضوية بين الوقف والمياه ؛ حيث يكشف لنا السجل التاريخى للأوقاف فى مختلف البلدان العربية والإسلامية عن تغلغل الماء فى جوانب نظام الوقف جميعها منذ نشأته على عهد رسول الله ﷺ إلى اليوم .

وليس من قبيل المصادفة أن يكون وقف بئر رومة فى المدينة المنورة من أوائل الأوقاف التى ظهرت فى عهد رسول الله ﷺ ، فقد روى عن عثمان بن عفان – رضى الله عنه – أن النبى ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ، وكانت لرجل من بنى غفارة ، وكان يبيع منها القربة بمد [١٦] ، فقال "تبيعنيها بعين فى الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لى ولا لعيالى غيرها ، فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبى ﷺ فقال : أتجعل لى ما جعلت له ؟ فقال نعم" ، وفى رواية أخرى قال ﷺ : من يشترى بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها فى الجنة ؟ فاشتريتها – أى عثمان – من صلب مالى[١٧] .

وقد ظل الارتباط وثيقاً بين الماء والعمران المدنى منذ العصور الموغلة فى القدم ، وأدرك مؤسسو المدن والأمصار الإسلامية أهمية الماء كشريان للحياة المدنية المستقرة ، وكان توجيه النبى ﷺ بوقف بئر رومة نموذجاً احتذى به المسلمون فى مختلف بقاع الأرض ، وعلى مر العصور . وسجلت كتب الحكمة السياسية الماء على رأس قائمة تضم ستة شروط ضرورية لعمارة المدن ، وهى : سعة المياه المستعذبة ، وإمكان الميرة المستمدة ، واعتدال المكان الموافق لصحة الهواء والتربة ، والقرب مما تدعو الحاجة إليه من المراعى والأحطاب ، وتحصين المنازل من الأعداء والزعار ، وأن يحيط بالمدينة سواد (أرض زراعية خصبة) تعين أهلها بموادها[١٨] .

وتؤكد الأحكام الفقهية الخاصة بالوقف على أن الوقف لا يصح إلا فى مال مملوك : إما ملكية رقبة ، أو ملكية منفعة – فى بعض الحالات – أو هما معاً . وللماء من حيث إمكانية تملكه حالتان هما : إما أن يكون مملوكاً ملكية عامة ، وخاصة فى جميع مصادره السطحية (الأنهار والبحار والبحيرات وفروعها) ، وهو الأصل ؛ لقول رسول الله ﷺ : الناس شركاء فى ثلاثة : الماء ، والكلأ ، والنار" ، والشركة العامة تقتضى الإباحة . وإما أن يكون ملكية خاصة ، وذلك بحيازته .

ويكون مصدر الحق فى ملكيته فى هذه الحالة هو ما بذل فيه من عمل وجهد حتى يحوزه صاحبه ، وما يقتضيه ذلك من نفقات لجلبه أو استخراجه ، أو تخزينه ، أو تنقيته ، ونقله ، وتوزيعه ، وصيانة مستلزماته وأدواته . وأكثر مصادر المياه قابلية للتملك ملكية خاصة بهذا المعنى هى المصادر الجوفية .

وبثبوت ملكية الماء أو مصدر من مصادره ، فإنه يعتبر : إما حقاً من حقوق الملكية الأصلية العينية فى بعض الحالات؛ وذلك عند حيازته ولو من مصدر عام للماء ، كنهر جارٍ أو سيل سارٍ ، أو عند حيازة مصدر من مصادره الجوفية ، مثل بئر معين ، أو عين عذبة . وأما حقاً من حقوق الارتفاق ، أو مادة لحق من حقوق الارتفاق [١٩] .

وسواء كان الماء ملكاً عينياً ، أو كان حقاً من حقوق الارتفاق ، فقد اعتبره الفقهاء مالاً متقوماً * ، وأجازوا وقفه للانتفاع به وتخصيصه للمنفعة العامة . وأياً كانت نوعية ملكية المياه (ملكية عينية أصلية ، أو ملكية انتفاع عينى كحق من حقوق الارتفاق) فإن له ثمناً فى أغلب الأحوال ، ويعتبر سلعة اقتصادية داخلة فى التداول السوقى وليست خارجة عنه . وبما أن له ثمناً مقدراً بتكلفة توفيره ، أو بأكثر قليلاً أو أقل قليلاً من تلك التكلفة ، فلا بد من طرف يدفع هذا الثمن مقابل الحصول عليه ، وهذا الطرف إما أن يكون السلطة العامة التى تمثلها الحكومة ، أو المستهلك (الهيئات والأفراد) ، أو طرف وسيط يتحمل التكلفة ، ويوفر الماء مجاناً لمن يحتاجه ، وهذا الطرف الوسيط لم يكن سوى الوقف فى الخبرة العربية الإسلامية ، إلى جانب بعض أعمال الصدقات والتبرعات التى خصصها الواهبون لتقديم المياه لذوى الحاجة إليها .

وكما أسلفنا ، فقد توالت أوقاف المياه منذ بداية نشأة نظام الوقف ، وتأسى الواقفون برسول الله فى حثه على الوقف بصفة عامة ، ووقف بئر رومة بصفة خاصة بالنسبة لمن اختاروا تخصيص ريع وقفياتهم ، أو جزء منه لتوفير

* الشئ المتقوم – حسب الاصطلاح الفقهى – يعنى ماله ثمن وجائز شرعا .

المياه ، أو قيامهم بوقف مصدر من مصادرها كبئر أو عين أو حصة مقدرة من أى من تلك المصادر ، ومن ثم شملت أوقاف المياه أنواعاً متعددة منها :

١ - وقف مصدر من مصادر المياه

تكشف الخبرة العربية الإسلامية فى مجال الوقف عن أن أغلب وقفيات المياه قد انصبت على المصادر الجوفية (العيون ، والآبار) ، إلى جانب بعض المصادر السطحية ، مثل : الجداول ، والنهيرات ، والبحيرات الصغيرة . ولم يقتصر الأمر على مجرد وقف مصدر من تلك المصادر الموجودة فعلا ، وإنما أسهمت الأوقاف أيضاً فى استحداث المزيد منها ، وذلك بحفر آبار جديدة ، أو شق قنوات وجداول مائية لتيسير الحصول عليها ، وكان الهدف الغالب هو توفير المياه للاستخدام الآدمى والحيوانى ، وهو ما نجده بكثرة فى شروط وقفيات مصادر المياه المشار إليها ؛ حيث حرص الواقفون على تخصيص استعمال الماء الموقوف لأغراض محددة لا يجوز الخروج عليها احتراما لشرط الواقف ، وضمانا لاستمرار تحقيق المنفعة من المياه . والأمثلة على هذا النمط من أوقاف المياه كثيرة ، ومنها الآتى :

أ - وقف العيون : ومن أشهر نماذجها فى التاريخ العربى الإسلامى "وقف عين زبيدة" زوجة هارون الرشيد ، وقد وقفتها للإسهام فى إمداد مكة بالمياه العذبة . ويذكر اليعقوبى فى تاريخه أن السيدة زبيدة أمرت خازن أموالها بعمل ما يلزم كى تصبح العين صالحة لإنتاج المياه وانتفاع أهل مكة بها ، ونقل عنها أنها قالت للخازن "اعمل ولو كلفك ضربة الفأس دينارا" [٢٠] . ويذكر المسعودى أن جملة ما صرف من أجل تجهيز عين زبيدة وتشغيلها بألف ألف وسبعمائة ألف دينار ذهبا[٢١]. وحسب رواية الأزرقى عن أخبار مكة ، فإن السيدة زبيدة بعد انتهاء العمل وتمام المشروع قامت برمى المستندات فى نهر دجلة ، وقالت "تركنا الحساب ليوم الحساب ، ومن بقى عنده شىء من المال فهو له ، ومن بقى له شىء عندنا أعطيناه"[٢٢] .

وأوقاف العيون كثيرة ومعروفة فى تاريخ الوقف فى بلدان عديدة ، مثل المغرب ، والجزائر[٢٣] ، ولكن أغلبها ما عاد له وجود أو أثر بعد أن عدت عليه عوادى الزمن ، وتغيرت نظم توفير المياه ، وامتدت شبكاتها الحديثة إلى معظم الأحياء السكنية فى المدن والقرى .

ب – وقف الآبار : والآبار قابلة بطبيعتها للتملك الخاص ، ومن ثم للوقف . ولكى تعتبر تابعة للأملاك العامة ، أو محملة بحق ارتفاق مقرر للمنفعة العامة يجب أن تكون قد أعدت بالفعل أو قانوناً لاستعمال عام ، أو لمنفعة عامة [٢٤] . ومن أكثر الآبار شهرة فى تاريخ الوقف بئر رومة التى سبقت الإشارة إليها. وقد عرف تاريخ الوقف كثيراً من الآبار الموقوفة داخل المدن ، وفى القرى والأرياف ، وعلى طرق السفر ، وخاصة طرق الحج القديمة ، ومنها طريق الحج اليمانى[٢٥] ، وطريق الحج المصرى ، وطريق الحج العراقى[٢٦] .

جـ – وقف "الأفلاج" و"الغيول" : أما الأفلاج فهى معروفة فى سلطنة عمان وبعض الإمارات العربية فى منطقة الخليج ، والفلج عبارة عن نظام لتوفير المياه لمجموعة من المزارعين لرى الأرض ، وتوجد ثلاثة أنواع منها هى : أفلاج غيلية ، وأفلاج عينية ، وأفلاج داؤودية ، وجميعها يستمد مياهه من المياه السطحية المتحدرة من أعالى الأودية . وقد طور العمانيون نظاماً لإدارة الأفلاج ، بما فى ذلك تعيين موظفين ، وترتيب أولويات استخدام المياه : للشرب أولاً ، ثم لسقى الأرض الزراعية ، ثم لبعض الأغراض المدنية والصناعية فى حالة توافر فائض من المياه ، مع الاهتمام بجدولة نوبات الرى نهاراً وليلاً ، ومراعاة العدالة فى توزيع المياه ، وفى تحديد سعر لها. وأما الغيول فهى معروفة فى اليمن ، وهى قريبة من نظام الأفلاج [٢٧] . وقد دأب أهل اليمن وأهل عمان على وقف ما يملكون من غيول أو أفلاج ، أو حصص منها للمصلحة العامة ، ولا تزال آثار وقفياتهم

مـاثلة حتى اليوم ، وتظهر فى ميزانية وزارة الأوقاف اليمنية أرقام تشير إلى إيرادات بيع مياه الأوقاف[٢٨] .

وقد وضع الفقهاء العديد من القواعد التى تنظم عملية تخصيص استعمال المياه الموقوفة ، آخذين فى الاعتبار شروط الواقف من جهة ، وتحقيق منفعة المستخدمين للمياه من جهة أخرى . فمثلاً ، إذا شرط الواقف أن تكون مياه البئر التى وقفها لشرب الإنسان وسقى الحيوان ، فلا يجوز الوضوء منها ، وخاصة إذا كانت مياه البئر قليلة وفى منطقة قاحلة . وإذا شرط الواقف أن تكون المياه لمسجد أو لمدرسة أو لمشفى أو تكية ، فلا يجوز الأخذ من تلك المياه لغسيل الملابس أو لنظافة المنزل ، أو لسقى الحديقة [٢٩] .

٢- وجود حق ارتفاق للماء على الوقف

قد يكون للماء غير الموقوف حق من حقوق الارتفاق – أو أكثر من حق – على عين من الأعيان الموقوفة ، ومن ذلك مثلاً: حق مرور مجرى المياه من أراضى الوقف ، أو حق مرور إمدادات المياه من مبانى الوقف ، أو حق مسيل (صرف) عبر أراضى أو مبانى الوقف . وفى جميع هذه الحالات ، وما شابهها ، فإن تنظيم حقوق ارتفاق المياه على أعيان الوقف يتم تنظيمها مع مراعاة مصلحة الوقف من جهة ، وضمان حقوق الارتفاق للغير من جهة أخرى . وبالرغم من أن حالات وجود حقوق ارتفاق للماء – غير الموقوف – على أعيان الوقف ليست كثيرة ، فإنها ذات أهمية خاصة ؛ لكونها تعتبر من حقوق الارتفاق الإدارية ، وهى تختلف عن حقوق الارتفاق المدنية التى عادة ما تكون حقوقاً سلبية لا تقتضى عمل شيء من الجهة الواقع عليها الحق ، كتحمل حق المرور ، أو المطل . أما حقوق الارتفاق الإدارية [٣٠] ، فقد تفرض التزاماً إيجابياً لمصلحة الجهة صاحبة الحق ، مثل وجوب القيام ببعض الأعمال الواقية من الفيضان لمنع طغيان المياه على الأراضى ، وفى مثل هذه الحالة ، فإن جهة الوقف تسهم فى عمل من أعمال صيانة مجارى المياه ، وتتحمل نفقات هذه الصيانة أداءً لحق من حقوق الارتفاق الواجبة على الوقف .

٣ - وجود حق ارتفاق للوقف على المياه

قد يكون لوقف حق من حقوق الارتفاق – أو أكثر من حق – على مصدر من مصادر المياه (السطحية أو الجوفية) أو مياه الأمطار فى بعض الحالات . ومن ذلك مثلاً : حق الشفة ، وحق الشرب . ويقصد بحق الشفة " حق شرب الماء ... والمراد بها شرب بنى آدم لدفع العطش ، أو للطبخ ، أو الوضوء ، أو الغسل ، أو غسل الثياب ونحوها ، والمراد بها فى حق البهائم الاستعمال لدفع العطش ونحوه مما يناسبها"[٣١] . ويثبت حق الشفة بهذا المعنى لمستخدمى أرض الوقف ، والدواب التى تعمل فيها .

أما حق الشرب ، فيقصد به"النوبة من الماء لسقى الأرض والزرع"[٣٢] . ويثبت حق الشرب لأراضى الوقف ومزارعه من القنوات أو الترع أو الجداول أو البحيرات العذبة التى تقع بمحاذاة أراضى الوقف ، أو عقاراته المبنية ، أو تمر من خلالها ، على أن تتحمل جهة الوقف أية مصروفات أو رسوم أو ما شابه ذلك ؛ لضمان وصول المياه إليها أسوة بغيرها من الجهات أو الأراضى غير الموقوفة سواءً بسواء .

٤ - أن يكون الماء عنصراً أساسياً فى ذات أعيان الوقف

هذه الصورة هى الغالبة فى علاقة الوقف بالمياه ومصادرها وأنماط إدارتها على وجه العموم . وتتجلى هذه الصورة بوضوح إذا نظرنا إلى التكوين المادى لنظام الوقف ؛ إذ نجده يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية يدخل الماء فى كل قسم منها من باب أنه ضرورة لا تتم منفعة الوقف بدونها ، وهذه الأقسام هى :

أ – **الأراضى الزراعية** : شكلت الأراضى الزراعية العمود الفقرى فى ممتلكات الأوقاف ، وخاصة فى البلدان التى تمثل فيها الزراعة قطاعاً رئيسياً من قطاعات الاقتصاد الوطنى، ومعروف أن مياه الرى هى روح الزراعة ، ولا يمكن فصل وقف الأراضى الزراعية عن المياه ومجاريها ومصادرها وطرق

صيانتها وإدارتها . وقد بلغت مساحات الأراضى الزراعية الموقوفة نسبة يعتد بها فى بعض البلدان ، مثل : مصر ، والعراق ، وسوريا ، والسودان ، واليمن ، والجزائر ، والمغرب . ومما يؤسف له أنه لا توجد بيانات إحصائية دقيقة ومتاحة عن مساحات الأراضى الزراعية الموقوفة فى البلدان العربية بشكل عام ، أو فى بعضها على الأقل بشكل خاص . وغالباً ما يواجه الباحث فى هذا الموضوع بعبارات إنشائية مطاطة تشير إلى "اتساع" رقعة الأراضى الزراعية الموقوفة ، أو القول بأنها "شاسعة" ، أو "هائلة"، دون تحديد مدى الاتساع أو الشساعة أو الهول الذى يشار إليه ، وما ذلك إلا تعبير عن واحدة من المشكلات "المعلوماتية" التى يعانى منها قطاع الأوقاف فى البلدان العربية جميعها ، وإن بدرجات متفاوتة السوء من بلد إلى آخر .

كل ما نعرفه – مثلا – عن إجمالى مساحة الأراضى الزراعية الموقوفة فى مصر حالياً أنها حوالى ٢٠٠ر٠٠٠ فدان : منها مائة ألف فدان تبقت من الأوقاف القديمة الموروثة من العهود السابقة بعد أن تعرضت للتفكيك والضياع خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ، ومنها حوالى مائة ألف فدان جديدة اشترتها هيئة الأوقاف المصرية فى محاولة منها لإعادة تثبيت نظام الوقف فى الأراضى الزراعية بعد أن قُلع منها فى الفترة المشار إليها، منها ٤٨ر٠٠٠ فدان شرق العوينات ، و٣٠ر٠٠٠ فدان فى توشكى ، و٢١ر٥٠٠ فدان فى الصالحية ، و٢ر٢٠٠ فدان فى أنشاص بمحافظة الشرقية [٣٣] . وكانت آخر الإحصاءات قبل ثورة ١٩٥٢ تفيد بأن إجمالى الأراضى الموقوفة وصل إلى حوالى ثلاثة أرباع المليون فدان[٣٤] . وكانت وزارة الأوقاف المصرية تقوم بإدارة المياه اللازمة لزراعة نسبة كبيرة منها عن طريق قسم خاص هو "قسم الزراعة" ، وقسم متخصص داخلها هو "قسم الرى والميكانيكا"،

وكـان أشـبـه بوزارة رى مـصـغـرة داخل وزارة الأوقـاف . وكـان من اختصاصات هذا القسم : إنشاء المساقى والمصارف ، ووضع المقايسات عن تطهير تلك المساقى والمصارف، والنظر فى تعدى الأهالى عليها ، وتدبير طرق الرى والصرف ، وصيانة وإنشاء الكبارى على الترع والمصارف ، والحصول على رخص آلات الرى، والنظر فى طلب الغير رى أطيانهم من فتحات الأوقاف (حقوق الارتفاق) ، وتحرير صور جداول المناوبات التى ترد من تفاتيش الرى ، ومباشرة الإجراءات اللازمة لشراء السواقى وآلاتها وتركيبها ... إلخ [٣٥] . ولكن هذا القسم (الرى والميكانيكا) قد ألغى من وزارة الأوقاف بعد أن استولت الحكومة على معظم الأراضى الزراعية التى كانت تديرها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى وسلمتها لهيئة الإصلاح الزراعى لتوزعها على صغار الفلاحين .

وفى الجزائر ، تشير بعض الإحصاءات إلى أن إجمالى الأراضى الزراعية الموقوفة يبلغ ١١٥٣٩٫٦٤ هكتارا[٣٦] ، وفى فلسطين يبلغ ١٠٠٫٠٠٠ دونم [٣٧] ، وهى تشمل فقط مساحة الوقف الصحيح فى الأراضى الزراعية . وفى الأردن ٩٩٤٦,٨ دونم بنسبة ٠٫٣٨ ٪ من إجمالى الزراعية [٣٨] . أما فى اليمن ، فإن مبيعات الحاصلات تشكل ١١٪ من إجمالى إيرادات الأوقاف بمبلغ ٧٥٫٠٠٠٫٠٠٠ ريال [٣٩]. ولا تتوافر لدينا إحصاءات أخرى عن مساحات أراض الوقف فى بقية البلدان العربية .

ب - **المبانى السكنية والمنشآت الحرفية والصناعية الموقوفة** : شكلت المبانى السكنية والمنشآت الحرفية والصناعية القسم الثانى من ممتلكات الأوقاف ، وبخاصة فى المدن الكبرى ، والمراكز الحضرية ، إلى جانب بعض المساكن والمنشآت الخاصة فى القرى والبوادى . وقد احتاجت تلك المبانى والمنشآت باستمرار للمياه للاستعمال الآدمى ، أو لشرب الحيوان ، أو

لأغراض صناعية وحرفية مختلفة . ولا تتوافر لدينا أية بيانات تتعلق بمياه المبانى والمنشآت السكنية والحرفية والصناعية ، ولا تظهر المصادر الرسمية المتاحة أية معلومات عن هذا الجانب فى مختلف البلدان العربية .

جـ - **المؤسسات الوقفية** : ارتبطت بالوقف مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات التى أنشئت بأموال الأوقاف ، أو خصصت لها عوائد الأوقاف للإنفاق عليها وتسييرها حتى تقدم الخدمات والمنافع التى أنشئت من أجلها . ويمكن تصنيف تلك المؤسسات فى أربع مجموعات رئيسية هى :

١ - منشآت للعبادة ، وأهمها : المساجد ، والجوامع ، والزوايا .

٢ - مؤسسات تعليمية ، وأهمها : المدارس ، والكتاتيب ، والمعاهد ، والجامعات .

٣ - مؤسسات صحية ، وأهمها : المستشفيات ، والعيادات ، والصيدليات .

٤ - مؤسسات اجتماعية ، وأهمها: دور الأيتام ، والملاجئ ، والتكايا ، والأربطة ، ... إلخ .

وقد احتاجت تلك المؤسسات والمنشآت جميعها للمياه (للشرب ، للطهارة ، للنظافة ، للطعام ...) ، ولم يكن من سبيل للحصول عليها إلا بأن تتكفل جهة الوقف بتوفيرها والإنفاق من ريع الوقف من أجل ضمان وصولها للمؤسسة الوقفية ، مع ترتيب استعمال حقوق الارتفاق للوقف من موارد المياه القريبة منه فى مثل تلك الحالات . وشأنها شأن المبانى والمنشآت الموقوفة ، لا تتوافر عن المؤسسات الوقفية أية معلومات عن الجانب الخاص باستهلاكها المياه من المصادر المختلفة ، سواء كانت مصادر خاصة بالأوقاف ، أو مصادر عامة أو خاصة لجهات أخرى .

والحاصل أن ثمة حضوراً كثيفاً للمياه فى نظام الوقف ، وأن هذا الحضور

قد نشأت عنه مجموعة من المؤسسات المائية التى ارتبطت أساساً بنظام الوقف ، وقامت من أجل الإسهام بشكل مباشر فى إدارة مياه الأوقاف ومؤسساتها ومصالحها المختلفة ، ولخدمة أغراضها المتنوعة ، سواء كانت للاستعمال الآدمى ، أو الحيوانى ، أو لأغراض الزراعة ، أو الصناعة .

ومن أهم مؤسسات الأوقاف التى نشأت للإسهام فى إدارة المياه (جلباً ، وتخزيناً ، وتنقية ، وتوزيعاً ، واستعمالاً لأغراض آدمية أو حيوانية): الأسبلة ، والحمامات ، والصهاريج ، والأحواض ، والخزانات [٤٠] . وتحتاج مثل هذه المؤسسات إلى دراسات خاصة تحلل كلاً منها تحليلاً متعمقاً من واقع الخبرات التى تراكمت حولها فى الأزمنة الماضية ؛ وذلك بهدف استخلاص المبادئ والقيم التى تكفلت بنجاحها فى أداء مهماتها ، والنظر فى إمكانية الإفادة منها فى مواجهة مشكلات الواقع الراهن ، والتخطيط للتعامل مع المشكلات التى قد يحملها المستقبل فى هذا المجال الحيوى .

ثالثا : اقتصاديات إدارة الوقف المائى والإدارة المتكاملة لمصادر المياه

الجانب الاقتصادى فى نظام الوقف بصفة عامة ، وفى جانبه المائى بصفة خاصة ، لم يحظ بما يستحقه من اهتمام الجماعة العلمية فى المراكز البحثية والجامعات العربية ، اللهم إلا فى حالات استثنائية ونادرة [٤١] (والنادر لا حكم له) . ويكشف السجل التاريخى لعلاقة نظام الأوقاف بالمياه ومصادرها عن مادة بالغة الثراء لإجراء بحوث اقتصادية متعمقة ومبتكرة فى الوقت نفسه .

وتفيد المعلومات المتوافرة – والتى تحتاج إلى دراسات أخرى مستقلة – بأن اقتصاديات مياه الأوقاف قد تباينت بتباين الغرض من الوقف ذاته ، واختلفت طرق حسابها باختلاف نمط علاقة المياه بالوقف على النحو السابق شرحه . كما تفيدنا المعلومات المتوافرة بأنه ليس صحيحاً الانطباع السائد بأن الأوقاف المائية كانت تعمل – أو يجب أن تعمل – خارج نظام السوق وقواعده

الاقتصادية التى تقوم على أساس العرض والطلب ، وتحديد سعر للخدمة أو السلعة فى ضوء تفاعلات قوى العرض والطلب بشأن هذه الخدمة أو تلك السلعة . وقد مر بنا أن ميزانيات بعض وزارات الأوقاف تتضمن مبالغ تشير إلى إيرادات بيع مياه الأوقاف . كما أن وثائق الأوقاف المحفوظة بأرشيفات وزارات الأوقاف العربية ودوائرها الإدارية تحتوى على معلومات غزيرة تفيد بأن مياه الأوقاف كانت مدرجة باستمرار ضمن بنود ميزانية الأوقاف [٤٢] : الصغيرة منها والمتوسطة والكبيرة ، وتلك التى كانت تدار إدارة أهلية خاصة ، أو تدار إدارة حكومية عامة .

ومن ثم ، يمكن القول أيضا إنه ليس صحيحا أن مياه الأوقاف كانت تدار إدارة غير اقتصادية ، أو أن قواعد إدارتها – على الأقل من الناحية النظرية أو الافتراضية – كانت غير رشيدة . ومن الحقائق المهمة التى تؤكدها وثائق الأوقاف أنه فى جميع الأحوال كانت هناك جهة معينة تتحمل تكاليف توفير المياه ، وذلك على النحو الآتى :

أ – إذا كان الوقف عبارة عن مصدر مائى (بئر ، أو عين مثلاً) والهدف منه هو الإنفاق من ريعه على أعمال ومؤسسات ومنافع أخرى ، فإن مياه الوقف فى هذه الحالة تخضع بالكامل لنظام السوق ، ويكون لها سعر مساوٍ للمياه المعروضة فى السوق للبيع والشراء ، سواء بسواء . والقاعدة العامة الواجب تطبيقها فى المعاملات الوقفية هى أنه لا يجوز تأجير أعيان الوقف أو تقديم منتجاته بأقل من سعر المثل ، أو بأقل من سعر السوق ، وإنه يفتى دوماً بما فيه مصلحة الوقف ، والأنفع لجهته ، والأدر لخيره ، وإنه يجب الاحتياط له حتى لا تغتاله النفوس النهمة ، ولا تدعى ملكيته [٤٣] ، وإلا وقع الإخلال بشروط الواقف ، ولم يمكن الصرف على المنافع أو أوجه البر التى قصدها ، وهذا غير جائز لا شرعاً ولا قانوناً .

ب – إذا كان الوقف عبارة عن مصدر مائى ، وهدف الواقف هو توفير المياه

للآدمى أو للحيوان أو لرى الأرض دون مقابل ، فإن المياه الموقوفة لا تخضع لأسعار السوق ، بل تقدم مجاناً حسب شرط الواقف ، ويتكفل الوقف ذاته بتحمل نفقات تقديمها على الوجه الذى أراده منشئ الوقف . ومن الأمثلة على ذلك ما يظهر فى ملفات محاسبة وقف عمر مكرم ـ نقيب الأشراف فى مصر وزعيم المقاومة الشعبية ضد الحملة الفرنسية على مصر أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر – إذ اشترط تخصيص ثمانية أرادب قمح لملء السبيل ، وثلاثة أرادب قمح لإحضار قواديس للساقية وكيزان للسبيل وأباريق للشرب ، وأربعة أرادب أخرى لرجل يملأ السبيلين بمدينة أسيوط [٤٤] ، وكل ذلك من حاصل ريع أوقاف السيد عمر مكرم نفسه .

جـ – المياه اللازمة لرى الأراضى الزراعية الموقوفة . وهذه المياه يتحمل الوقف الزراعى تكلفتها ، وتستنزل هذه التكلفة من ريع الأرض وفقاً للأسعار أو الرسوم المطبقة على الأراضى الأخرى غير الموقوفة . وكذلك تتحمل تكلفة مياه المبانى السكنية والحرفية والصناعية الموقوفة . ومن الأمثلة على ذلك أن أحمد باشا المنشاوى – من كبار الملاك ومن كبار منشئى الأوقاف فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ـ قد وقف ١٢ وابور مياه قوة الواحد منها تتراوح بين ٨ و ١٠ حصان بالإضافة إلى طلمبة ٨ بوصة [٤٥] ؛ وذلك لتوفير المياه اللازمة لرى الأراضى التى وقفها فى وجوه متعددة من المنافع والخيرات العامة .

د – المياه التى تلزم لمؤسسات الأوقاف (مدارس ، ومساجد ... إلخ) يجرى احتساب ثمنها باعتباره جزءا من مصروفات هذه المؤسسات ، وتتكفل بدفعها موارد الوقف التى تمول تلك المؤسسات ، وانطبق ذلك على بعض أسبلة المياه التى كانت ملحقة بمؤسسات وقفية أخرى [٤٦] ، أو كانت مستقلة عنها ولكنها تقدم خدماتها المائية للمترددين عليها .

فى ضوء ما سبق ، يمكن القول إن خبرة نظام الوقف المائى تكشف عن أن قطاع الوقف الذى لا تخلو منه دولة عربية هو طرف فى توفير بعض مصادر المياه ، أو توفير خدمة المياه ذاتها وفق نظام السوق ، وأن هذا القطاع طرف فى إدارة جانب من الموارد المائية اللازمة للاستعمال الآدمى والحيوانى والزراعى والمدنى ، وخاصة تلك الموارد المستمدة من مصادر جوفية ، أو من مصادر سطحية . كما أن قطاع الأوقاف طرف فى تقديم المياه وفق منطق الاقتصاد الاجتماعى (خارج نطاق السوق أحياناً وطبقاً له أحياناً أخرى) .

وفى ضوء تلك الحقائق ، يتضح أن ثمة قواسم مشتركة بين تقاليد نظام الوقف فى إدارة المياه ، ومبادئ الإدارة المتكاملة . وتتلخص تلك المشتركات فى الجدول الآتى :

مبادئ الإدارة المتكاملة للمياه	إدارة الوقف المائى
المياه العذبة مصدر محدود وحيوى .	المياه أساس الحياة ، وهى نعمة يجب المحافظة عليها وترشيد استهلاكها .
المياه سلعة اقتصادية اجتماعية بيئية ، أولوية البعد الاجتماعى ، ومراعاة البيئة .	لا مياه بلا ثمن ، تثمين المياه قاعدة عامة فى نظام الوقف .
إدارة المياه على المستوى الأدنى وفق مبدأ اللامركزية .	لا مركزية إدارة المياه هى الأصل فى نموذج إدارة المياه الموقوفة .
رعاية النظم الإيكولوجية والمشاركة الأهلية مع إشراف حكومى عام .	مراعاة البيئة ونظمها الفرعية المحيطة ، إلى جانب مراعاة الثقافة الفرعية المحلية .

ويضيف تراث إدارة أوقاف المياه بعدا أخلاقيا متميزا إلى مفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه ، كما أنه يضيف بعدا شرعيا (قانونيا) من شأنه الإسهام فى تأصيل قواعد إدارة المياه فى مختلف مراحلها ، والعمل على تنمية مصادرها فى الوقت نفسه .

وبالرغم من أن أغلب تقاليد إدارة المياه فى نظام الوقف قد تجمدت ولم تواصل تطورها؛ وذلك لأسباب متعددة – لا مجال للخوض فيها هنا– فإنها تضمنت جوانب عدة لا تزال تحمل بداخلها عناصر بقائها وفعاليتها ، ومن أهم

هذه الجوانب الآتى :

١ - الجانب الشرعى ، ويكشف هذا الجانب فى تقاليد إدارة الوقف المائى عن عمق المحتوى الإنسانى - البيئى الذى نبهت إليه أحكام إدارة المياه من المنظور الشرعى . فقد تحدث الفقهاء عن أربعة حقوق متعلقة بالمياه بصفة عامة ، وهى : حق الشرب ، وحق الشفة [٤٧] ، وحق المجرى ، وحق المسيل . أما حق المجرى ، فيقصد به حق صاحب الأرض البعيدة عن مجرى الماء فى إجرائه من ملك جاره إلى أرضه لسقيها ، وقد يكون المجرى نفسه مملوكا للجار ، أو لصاحب الأرض المحتاجة إليه ، أو لهما معاً ، أو مشتركا بينهما وبين آخرين ، وليس للجار أن يمنع مرور الماء لأرض جاره ، وإلا كان لهذا إجراؤه رغم أنفه . وأما حق المسيل ، فهو أن يكون لشخص حق تصريف المياه الزائدة فى ملكه من ملك الغير ، وحكمه حكم المجرى ، فليس لمن يمر المسيل فى أرضه أن يمانع فى ذلك أو يعارضه ، إلا إذا أحدث ضرراً بيناً لا يمكن تلافيه فله منعه [٤٨] . ولكل حق منها أحكام وقواعد تنظمه ، كما إن لكل منها طرقا ووسائل لإدارته إدارة كفؤة تضمن تحقيق المنفعة المتوخاة منه . وهذا الجانب منقول لنظام الوقف من الفقه الإسلامى الذى تناول المرافق العامة ، وكيفية تنظيم العلاقات الإنسانية حولها ، وكيفية مراعاة الجوانب البيئية المرتبطة بها أيضا .

٢ - الجانب الأخلاقى ، ويكاد هذا الجانب أن يكون غائبا عن المفهوم الحديث للإدارة المتكاملة لمصادر المياه . أما تراث الوقف المائى فيقدم فى هذا الجانب الكثير من المبادئ والآداب والأخلاقيات المرتبطة بإدارة المياه ، وطرق الحصول عليها ، وكيفية استهلاكها . ويستمد هذا الجانب الأخلاقى قوته من الوازع الدينى ومن ضمير الفرد الذى يتعامل مع المياه ، سواء كان مستهلكا ، أو موظفا فى إدارتها . ومن بين الآداب والأخلاقيات التى تمدنا بها خبرة الإدارة الوقفية فى هذا المجال :

أ - إن إدارة المياه يجب أن تسند لمن يكون ساعيا فى جلب مصالحها ودفع المفاسد عنها ، ومن أعظم المفاسد أن يكون الموظف خائنا غير أمين ، ومن حق ولى الأمر أن ينزع يد من لم يكن أمينا عادلا فى إدارته لمياه الأوقاف ، وأن يحمله أية خسائر يكون قد ألحقها بالمياه أثناء إدارته لها .

ب - مبدأ أن "الحق فى المياه يكون على قدر الحاجة"، سواء كانت للاستعمال الآدمى ، أو الحيوانى ، أو على قدر المساحة إذا كانت للاستعمال الزراعى .

جـ - ما هو للشرب لا يصح الوضوء منه ، وإذا صح هذا بالنسبة للوضوء وهو شرط صحة الصلاة ، فمن باب أولى أنه يجب أن يستهلك كل ماء فيما خصص له فقط .

د - يحرم السَّرَف فى استعمال المياه ، ولو للوضوء ، فلا يجوز أن يزيد على ثلاث مرات ، وخاصة إذا كان الماء ماءً موقوفاً على التطهير ، كماء المساجد ، والمدارس .

هـ - أدوات استعمال الماء الموقوف ، مثل : الأباريق ، والدلاء ، والأكواب ... إلخ ، إذا تلفت بيد المستهلك لا يطالب بتعويضها ، إلا إذا كان متعديا ، ومن التعدى استعمال مياه الوقف فى غير ما خصصت له ، فإذا تلف شيء من تلك الأدوات أثناء الاستعمال المخالف كان على المستهلك تعويض ما تلف بعد محاسبته .

و - السقايات المسبلة على الطرق يمتنع أن تستعمل فى غير الشرب ، أو نقل الماء منها للشرب ، وما سوى ذلك لا يجوز [٤٩] .

وثمة قواعد وأخلاقيات أخرى تحتاج إلى التنقيب والتفتيش عنها فى المصادر التى تحتوى تراث نظام الوقف . وثمة أدلة تشير إلى أن مثل تلك الآداب والأخلاقيات قد روعيت فى نظم ولوائح إدارة أوقاف المياه ، ومنها مثلاً : ما ورد

فى لائحة ديوان عموم الأوقاف المصرية التى أصدرها الخديوى عباس الأول ، فقد جاء فيها" ... وإن كان فى شرط الواقف ما ينص على ممنوعية بيع الماء من الصهاريج التابعة لتلك المساجد ، يصدر إلى ناظر الوقف وإلى شيخ السقائين تعليمات أكيدة لعدم بيع الماء من أمثال الصهاريج المشار إليها ... "[٥٠] .

الخاتمة

ليس لمثل هذا النوع من البحوث الجديدة فى موضوعها خاتمة يمكن أن تنتهى إليها وتغلق بها؛ إذ الأولى - والحال والشأن أن ما ورد فى هذا البحث كله يعتبر فاتحة لمزيد من البحث المتخصص - أن نورد بعض الأفكار التى أثارها النظر فى علاقة الوقف بالمياه ومصادرها وطرق إدارتها ؛ حتى تكون حافزا لباحثين وخبراء آخرين للخوض فيها وإخضاعها للدراسة ، ومن ذلك الآتى :

١ - دراسة فقه المعاملات الخاص بالمياه فى كتب الفقه الإسلامى ومصادره التراثية القديمة (كتب المذاهب الكبرى) ، ومقارنتها بما يخص المياه فى مدونات القوانين الحديثة (مثل مجلة الأحكام العدلية ، ومرشد الحيران لقدرى باشا مثلاً) ، ومقارنة ذلك بما هو وارد فى التقنينات المدنية المعاصرة ، وذلك للإفادة من هذه الدراسات فى تطوير قواعد إدارة المياه ، وربط النظم المعاصرة لإدارتها بتلك القواعد .

٢ - دراسة بعض المؤسسات التقليدية التى أسهمت فى إدارة المياه الموقوفة دراسة متعمقة وفق منهجية دراسة الحالة التى تستقصى جميع البيانات والخبرات المتعلقة بالمؤسسة محل البحث ، ومن تلك المؤسسات : أسبلة المياه ، والأفلاج ، والسقايات ، والحمامات ، ونظم الرى التى طبقتها إدارات الأوقاف فى أراضيها الزراعية .

٣ - إعادة النظر فى قوانين ولوائح إدارة المياه - الموقوفة وغير الموقوفة - من منظور الإدارة المتكاملة للمياه . وفقه الوقف يساعد فى تطويرها ؛ لأنه

قائم أساساً على مراعاة "المصلحة" العامة والخاصة ، فالمصلحة هى لب مقاصد الشريعة كلها ، ونظام الوقف هو أحد النظم الاجتماعية الفرعية التى قامت من أجل الإسهام فى تحقيق مقاصد الشريعة فى المجتمع المدنى الذى يعيشه المواطنون حيثما وُجدوا ، وأينما كانوا .

٤ - ضرورة وضع ميثاق أخلاقى لإدارة المياه وآداب استعمالها ، على أن يكون مستنداً إلى تعاليم الدين الحنيف ، ومستلهماً لحصيلة الخبرات الإيجابية لتجارب الأمم فى هذا الخصوص ، وأن يجرى تعميم هذا الميثاق على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ، وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتطبيقه والالتزام به .

٥ - تضمين أخلاقيات وآداب إدارة المياه فى مقررات التربية المدنية بمراحل التعليم المختلفة فى البلدان العربية والإسلامية ، وخاصة فى مقررات مراحل التعليم ما قبل الجامعي .

٦ - آن الأوان أن تنهض جهة مسئولة لبناء قاعدة معلومات منظمة ومنتظمة عن الأوقاف بصفة عامة ، وأوقاف المياه بصفة خاصة فى البلدان العربية ، بحيث تبدأ ببناء هذه القاعدة المعلوماتية على المستوى القطرى الخاص بكل دولة ، ثم تنتقل إلى المستوى الإقليمى العربى بعد ذلك ؛ حتى يمكن بناء سياسات ذات كفاءة عالية ، واتخاذ قرارات ملائمة فى كل ما يتصل بقطاع الأوقاف ، أو بعلاقة هذا القطاع بغيره من القطاعات والمرافق الأخرى .

المراجع

١ – الخصاف ، أبو بكر ، *كتاب أحكام الأوقاف* (القاهرة : مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٣٢٢ -١٩٠٤) ص٤ .

٢ – لمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم البيومى غانم ، *الأوقاف والسياسة فى مصر* (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٨) ص ص ٤٨ -٥٣ .

٣ – هذه القاعدة منصوص عليها فى معظم كتب الفقه لدى المذاهب المختلفة ، بما فى ذلك كتب المذهب الحنفى ، ومنها : الدر المختار للحصفكى (بيروت : بت) ج٣ ، ص٣٦١ ، وحاشية ابن عابدين المسماة "رد المحتار على الدر المختار" ، وانظر أيضاً الشيخ أحمد فرج السنهورى ، فى قانون الوقف (القاهرة ١٩٤٩) ج١، ص١٩٨ .

٤ – ابن خلدون ، *مقدمة ابن خلدون* (القاهرة : كتاب الشعب ، ب ت) ص ١٩٨ ، وانظر رأياً مماثلاً فى : أبو الحسن الماوردى ، أدب القاضى ، تحقيق محمد سرحان (بغداد :١٩٧١) ص٧٢ .

٥ – الماوردى ، المرجع السابق ، ص ص٢٢٠ -٢٣٦ .

٦ – لمزيد من التفاصيل انظر مثلاً : الخصاف ، مرجع سابق ، ص٢٠٢ .

٧ – انظر : السنهورى ، فى قانون الوقف ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ص٨٢٣ -٨٢٤ .

٨ – انظر : غانم ، مرجع سابق ، ص ٨٨ و ص٩٠ .

٩ – حول المعنى الاجتماعى للمؤسسية انظر: محمد المالكى ، محاضرات فى تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية (مراكش : تينمل للطباعة والنشر ، ١٩٩٣) ص١١ .

١٠ – الخصاف ، مرجع سابق ، ص٣٤ .

١١ – من ذلك ما حدث للأوقاف فى مصر مثلاً خلال القرنين الأخيرين ، انظر : غانم ، مرجع سابق ، ص ص٣٨٣ -٤٩٩ .

١٢ – حول مفهوم نظام الوقف الفاعل انظر : إبراهيم البيومى غانم ، *فاعلية نظام الوقف فى توثيق التضامن بين المجتمع والدولة فى دول الخليج العربى* ، بحث قدم ونشر ضمن أعمال ندوة "واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدنى فى دول مجلس التعاون الخليجى" ، جامعة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠ .

١٣ – انظر : أعمال المؤتمر الإقليمى الثالث والعشرين لإفريقيا الذى انعقد تحت عنوان *"الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائى فى إفريقيا"* (جوهانسبرج – جنوب إفريقيا ١-٥/٣/٢٠٠٤) .

١٤ – مخيمر ، سامر ، وحجازى ، خالد ، *أزمة المياه فى المنطقة العربية* : الحقائق والبدائل الممكنة (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – كتاب عالم المعرفة رقم ٢٠٩ – مايو ١٩٩٦) ص١٢١ .

١٥ - المرجع السابق ، ص١٣ ، و ص١٢١ . وتتضمن دراسات أخرى اقتراحات تتناول إدارة مخاطر المياه ، واكتساب معارف وتقنيات تطوير مصادر المياه ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص ، انظر مثلاً : عادل أحمد بشناق ، الاستراتيجية المستقبلية لإدارة الموارد المائية فى ظل متطلبات التنمية فى المملكة العربية السعودية (ندوة : الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودى عام ١٤٤٠ ٢٠٢٠ - وزارة التخطيط - الرياض ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣ ، ١٩-٢٣ أكتوبر٢٠٠٢) ص ص ٢٦-٣٠ .

١٦ - "المد" نوع من المكاييل ، وكان يساوى فى فجر الإسلام ، وخاصة فى المدينة ربع صاع ، وعند أبى حنيفة يتسع المد لرطلين بغداديين . والمد يساوى الآن ٥٫٨١٢ جرام قمح ، أى إنه يساوى ١٫٥ لتر تقريباً .

١٧ - محمد بن على الشوكانى ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ومحمود أمين النواوى (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٠٤) ج٣ ، ٣١٣ ، والحديث رواه النسائى والترمذى ، وأخرجه البخارى تعليقاً .

١٨ - الماوردى ، تسهيل النظر وتعجيل الظفر فى أخلاق الملك و سياسة الملك ، تحقيق رضوان السيد (بيروت : ١٩٨٩) ص٢١٩ .

١٩ - حق الملك هو الحق العينى الكامل ، وجميع الحقوق الأصلية الأخرى متفرعة عنه . فالملك التام هو ملك الرقبة ومنفعتها معاً ، ويتفرع عنه ملك الرقبة وحدها وملك المنفعة وحدها ، وحقوق الارتفاق . وأسباب ملك المنفعة ثلاثة : العقد ، والوصية ، والوقف . أما حقوق الارتفاق فتسمى الحقوق المجردة . ويعرف حق الارتفاق بأنه"حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر" ، ومن أشهرحقوق الارتفاق الشرب والمسيل والمروروالتعلى والجوار . ولمزيد من التفاصيل انظر : عبد الرزاق السنهورى ، مصادر الحق فى الفقه الإسلامي : دراسة مقارنة بالفقه الغربى (القاهرة ، معهد الدراسات العربى العالية ، ط٢ - ١٩٥٨) ج١ ، ٢٦ -٣٠ .

٢٠ - اليعقوبى ، تاريخ اليعقوبى (مطابع بولاق - مصر) ج٢ ، ٤٢٨-٤٢٩ .

٢١ - المسعودى ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محى الدين عبد الحميد (بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٣ ، ١٩٧٣) ج٤ ، ٣١٧ .

٢٢ - الأزرقى ، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، تحقيق رشدى صالح ملحس (مكة : دار الثقافة ١٤١٤ - ١٩٩٤) م٢ ، ص٣٢٧ .

٢٣ - لمعرفة نبذة عن أوقاف عيون الماء فى الجزائر انظر مثلاً : عبد الجليل التميمى ، وثيقة أحباس الجامع الأعظم . المجلة التاريخية المغاربية - العدد ٧ - ١٩٩٢- ص٢٤-٥٧ ، حيث تظهر الوثيقة المذكورة أن من بين وقفيات الجامع عشر عيون مياه ، وعشر بحيرات . أما فى المغرب أنظر مثلاً : أولاد على عبد السلام ، والغلبزورى بدر الدين ، الدور الاقتصادى والاجتماعى لأحباس مدينة تطوان (بحث غير منشور - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة عبد المالك السعدى ، ١٩٩٤) ص١٧ . حيث يحلل تاريخ شبكة مياه الأوقاف التى كانت تزود مدينة تطوان معتمدة على عيون بسفح "جبل درسة" عبر قنوات من الفخار إلى المساجد ، وباقى المؤسسات ، وتسمى هذه المياه حالياً باسم "مياه السكوندو" .

٢٤ - كامل مرسى ، محمد ، *الأموال الخاصة والعامة فى القانون المصرى* : دراسة تفصيلية

لأحكام المحاكم الأهلية والمختلطة ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد السابع ، السنة التاسعة ، شوال ١٣٥٨- ديسمبر١٩٣٩ ، ص٧٢٧ .

٢٥ - انظر مثلاً : عبد الرحمن محيرز ، صهاريج عدن (عدن : الهمدانى للطباعة والنشر ، بت) ص ص٧-٥٠ .

٢٦ - لمعرفة بعض التفاصيل انظر : أمينة حسين جلال ، *طرق الحج ومرافقه فى الحجاز فى العصر المملوكى* (رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة أم القرى ١٤٠٧- ١٩٨٧) ص٢٣ وما بعدها .

٢٧ - لمزيد من التفاصيل حول نظام وقف الأفلاج فى عمان انظر : عبد الله الغافرى ، الأفلاج العمانية تاريخها وهندستها وإدارتها(دراسة منشورة على الإنترنت : www.nizwa.com/ volume) ، وانظر أيضاً : أحمد بن سعود السيابى ، التجربة الوقفية العمانية(الملتقى السنوى الرابع للأمانة العامة للأوقاف١١-١٢/١١/١٩٩٧) ص ص٦-٨ .

٢٨ - انظر مثلاً : الموازنة العامة للدولة (١٩٩٩- ٢٠٠٠) وزارة المالية - صنعاء ١٩٩٩ ، قسم ٣١ وزارة الأوقاف والإرشاد ، حيث بلغت إيرادات مياه الأوقاف اليمنية ١٠٠٠ر٠٠٠ ريالاً يمنيا فى سنة ١٩٩٩ .

٢٩ - حول قواعد استخدام المياه الموقوفة انظر : عبد الروف المناوى الشافعى ، كتاب تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ، تحقيق مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة ، والرياض : مكتبة نزار مصطفى الباز ، ١٩٩٨) ج١ ، ص ص٢٧٥- ٢٧٨.

٣٠ - للتفرقة بين حقوق الارتفاق الإدارية والمدنية انظر : محمد كامل مرسى ، مرجع سابق ، ص٧٣٨ .

٣١ - رستم ، سليم ، باز اللبنانى ، شرح المجلة (بيروت : دار إحياء التراث العربى ، ط٣ مصححة ومنقحة ومزيدة ١٤٠٦-١٩٨٦) المادة ١٢٦٣ ، ص٦٨٣ .

٣٢ - على الخفيف ، تأثير الموت فى حقوق الإنسان والتزاماته . مجلة القانون والاقتصاد ، القسم الأول ، العددان ٥و٦ السنة ١٠، ١٣٥٩- ١٩٤٠ ، ص٤٣ .

٣٣ - وزارة الأوقاف بين الماضى والحاضر والمستقبل (القاهرة : وزارة الأوقاف المصرية ، ب ت) ص١٠٩ -١١١ .

٣٤ - البيومى غانم ، إبراهيم ، *الأوقاف والسياسة* ، مرجع سابق ، الفصل الخامس ص ص٤٥٨-٤٩٩ ، حيث يحلل إجراءات ثورة يوليو للاستيلاء على أراضى الأوقاف وتفكيك البنية التحتية لنظام الوقف ، وص ٥٠٢ حيث يرد إحصاء عن إجمالى الأراضى الزراعية قبل١٩٥٢ .

٣٥ - القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف (القاهرة : مطبعة وزارة الأوقاف ، ١٩٤٦) ص ص ٥٧-٥٩ .

٣٦ - انظر : مشروع حصر الأملاك الوقفية (جمهورية الجزائر : وزارة الشئون الدينية . مديرية الأوقاف -١٩٩٨ - غير منشور) ص ٦ .

٣٧ - مصطفى الصليبى ، محمد ، *الوقف والاقتصاد فى فلسطين* (بحث غير منشور ، ٢٠٠٠) ،

ص٢١ .

٣٨ – الحورانى ، ياسر ، *الوقف والتنمية فى الأردن* (عمان : من إصدارات اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢) ص١٩٤ .

٣٩– الدوسى ، حسن سالم ، *الوقف والاقتصاد فى الجمهورية اليمنية* (بحث غير منشور ، ٢٠٠٠) ص٤٧ .

٤٠ – لمعرفة نبذة عن تلك المؤسسات المائية الوقفية انظر : غانم ، المرجع السابق ، ص ص٣١٧-٣٢٤ وعن أسبلة تونس من منظور تاريخى انظر : راندى ديغليم ، الوقف فى تونس فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فى راندى ديغليم (محرر) : الوقف فى العالم الإسلامى أداة سلطة اجتماعية وسياسية (دمشق : المعهد الفرنسى للدراسات العربية ، ١٩٩٥) ص٢٩ .

٤١ – توجد محاولات محدودة ومعدودة لدراسة الجوانب الاقتصادية فى نظام الأوقاف الإسلامية ، وقد أشرنا إلى هذه الفجوة فى دراسات الأوقاف فى تقديمنا لأعمال ندوة" نظام الوقف والمجتمع المدنى فى الوطن العربى" التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ، فى أكتوبر ٢٠٠١ ، وقد حرصنا على أن تتضمن محوراً كاملاً عن الجانب الاقتصادى فى عدد كبير من البلدان العربية كمحاولة لفتح الطريق نحو سد هذا النقص . انظر : إبراهيم البيومى غانم (محرر) ، نظام الوقف والمجتمع المدنى فى الوطن العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، والأمانة العامة للأوقاف ، ٢٠٠٣) ص ص١٧-١٨ والقسم الثالث من الكتاب فى اقتصاديات الأوقاف من ص ص٣١١-٣٩٢ .

٤٢ – انظر مثلاً حالة أوقاف لبنان : محمد حسن الرواس ، الحياة الاقتصادية فى صيدا العثمانية ١٨٤٠-١٨٨٨ (رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، ١٩٩٧) ص ص٧٠-٩٤ .

٤٣ – محمد أبو زهرة ، الحكر ، مجلة القانون والاقتصاد ، العددان الخامس والسادس ، السنة العاشرة ، ١٣٥٩/١٩٤٠ ، ص٩٩ .

٤٤ – حجة وقف السيد عمر مكرم (سجلات وزارة الأوقاف المصرية – رقم ٣/١٨٨) .

٤٥ – حجة وقف المرحوم أحمد باشا المنشاوى الجديد ، الصادرة بتاريخ ١٩٠٣/١/٢٢ ، أمام محكمة مديرية الغربية الشرعية (القاهرة : مطبعة وزارة الأوقاف المصرية ، ١٩٤٥) .

٤٦ – انظر على سبيل المثال حالة أسبلة بيت المقدس فى فلسطين فى العصر العثمانى ، مروان عبد الحافظ أبو الربع ، أوقاف بيت المقدس وأثرها فى التنمية الاقتصادية (بحث غير منشور ، ١٩٩٩) ص ص٨٤-٨٦ .

٤٧ – سبق تعريف كل من حق الشرب وحق الشفة ، انظر : سليم رستم باز ، شرح المجلة ، مرجع سابق ، ص٦٨٣ .

٤٨ – سمرة ، حسين ، *الملك المشاع فى الفقه الإسلامى* : دراسة مقارنة (مكة المكرمة – الرياض : مكتبة نزار مصطفى الباز ، ٢٠٠١) ج١ ، ٦٣-٦٧.

٤٩ – المناوى ، تيسير *الوقوف* ، مرجع سابق ، ج١، ٢٧٥-٢٧٨ .

٥٠ - لائحة ديوان عموم الأوقاف الصادرة سنة ١٢٦٧-١٨٥١ (دار الوثائق القومية - محافظ الأبحاث - محفظة ١٢٥- دفتر ١١٥٨ - قرار المجلس الخصوصى) .

Abstract

THE ISLAM WAQF CONTRIBUTION IN ADMINISTRING WATER RESOURCES

Ibrahim Bayoumi

This study aims to answer two main questions:

1. Is there a relationship between the Waqf system and the administration of the water resources ?
2. What is the main contribution of the Waqf system's experience to those efforts, which aim to inhancing water administration systems and develop its sources ?

Results showed that there is a need of revisiting the water administration laws, formulate an ethical code for consuming waters and include these ethics in civic education curriculums.

الذات المدركة كمفسر للاختيار الزواجى لدى الفتاة الكويتية

منى بدر القناعى *

يشكل مفهوم الذات متغيرا أساسيا فى السلوك الاجتماعى بما فى ذلك الاختيار الزواجى ، كما ينعكس على استقرار الأسرة . وقد اهتمت الدراسة الحالية ببحث الذات المدركة Perceived Self كمفسر للاختيار الزواجى لدى الفتاة الكويتية . أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٢٨١ مفردة من الطالبات الكويتيات ، وقد تبين أن قيمة الخصائص المدركة فى الذات تنخفض بفروق جوهرية عن قيمة الخصائص المرغوبة فى الشريك ($P< 0.001$) ، هذه الفروق تعبر عن تباعد جوهرى يعكس النزعة المثالية لدى الكثير من الفتيات بشأن شخصية شريك الحياة ، تلك النزعة التى قد تتحقق وقد لا تتحقق فى الواقع ، الأمر الذى يفسر مشكلات الطلاق وسوء التوافق الأسرى .

مقدمة

يبدأ الزواج عادة باختيار الطرفين لبعضهما البعض فيما يعرف بالاختيار الزواجى ، والذى يتم بناء على أسس مادية أو اجتماعية أو ثقافية ، وإن كان هذا الاختيار فى الوقت نفسه يتم حسمه قبولا أو رفضا وفق اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية يستثيرها التفاعل بين شخصية الطرفين ، بما فى ذلك مفهوم كل طرف عن ذاته ومفهومه عن ذات الطرف الآخر [1] . ومن هنا يكون مفهوم الذات عاملا جوهريا فى الاختيار الزواجى ، مثلما هو مفهوم فاعل فى السلوك الاجتماعى بوجه عام .

ومن المعروف أن مفهوم الذات يلعب دورا محوريا فى فهم السلوك الإنسانى ؛ لأن الفرد – ككائن اجتماعى – لا يقتصر تفاعله مع البيئة سيكولوجيا

* قسم علم النفس ، كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب ، دولة الكويت .

على مجرد صدور الاستجابات وما يتبعها من عملية تعلم السلوك أو تعديله ، بل إن هذه الاستجابات تصبح ضمن المتغيرات الأخرى للبيئة موضوعا لإدراك الفرد بما يمكنه من تصور التنظيمات السلوكية والحكم عليها والانفعال بها . كما أن مفهوم الذات يلعب دورا رئيسيا فى الصياغات الحديثة المتعلقة بالشخصية ، سواء من منظور كونه مجموعة الأساليب التى يستجيب بها الفرد لنفسه ، أو من منظور تلك الرموز التى يعى الفرد نفسه من خلالها ، أى ما يعتقده هو عن نفسه ، أو التى يضفيها عليه الآخرون وما يعتقدونه عنه [٢] . وتلعب صورة الفرد عن ذاته دورا أساسيا فى الإفصاح عن شخصيته والتعبير عن ذاته وتوكيدها بطرق متعددة ، فهو إما يؤكد ذاته بالسيطرة على الغير ، أو بالسيطرة على الأشياء ، أو بإدخال نوع من التغيير فى حالة الجسم ، أو بالانضواء فى كنف شخصية أو جماعة قوية ، أو غير ذلك من أساليب السلوك التى يحاول الفرد من خلالها تأكيد شخصيته وتحقيق ذاته [٣] .

ومع التسليم بتعدد أبعاد الذات ، فإن الذات المدركة Perceived Self تتضمن هى الأخرى أبعادا فرعية ، من بينها مدركات الفرد عن نفسه ، بمعنى رؤية الفرد واتجاهاته ومعتقداته عن ذاته . ومن هذا المنظور ، فإن الذات المدركة تنعكس على اختيارات الفرد الاجتماعية ، فالذات بمثابة محور تقوم عليه الإدراكات المؤثرة نحو الناس . وأن الفرد عندما يتقبل ذاته فإنه يتقبل الآخرين ، إذ إن الفرد من هذا المنطلق يعكس الاستجابات التى يكونها عن نفسه على الآخرين بدرجة كبيرة ، وقد أيدت هذه الفكرة آراء عدد كبير من أصحاب نظريات الشخصية والسلوك [٤] . كما تعتبر فكرة المرء عن نفسه عاملا مهما فى توجيه سلوكه الاجتماعى على أساس أنه يتصرف مع الناس وفق هذه الفكرة ، وهنا تظهر الذات المنعكسة ، والتى تخضع لها سلوكيات الفرد فى المواقف الاجتماعية المختلفة ، فسلوك الفرد فى مثل تلك المواقف يتأثر بالطريقة التى يرى نفسه فيها ، وما لديه من اتجاهات نحو الذات ، كما أن صورة الذات

Self-Image تنعكس على الوظيفة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى للفرد وتؤثر فى التقييمات التى يضفيها الفرد على الآخرين [٥] .

وقد كشفت البحوث العلمية عن أن الذات المدركة ترتبط ارتباطا دالا بالكثير من أبعاد الشخصية فى بعدها الاجتماعى ، وبموجب هذا الارتباط يتجه الفرد إلى إسقاط بعض الخصائص الإيجابية التى تشكل جزءا من مفهومه عن ذاته على الأشخاص الذين يحبهم ، كما يتجه إلى إنكار هذه الخصائص فى الأشخاص الذين يكرههم [٦] . كما أن الدقة التى يدرك بها الفرد خواص مفهومه عن ذاته فى الأشخاص الآخرين تتزايد بزيادة الجوانب التى يتشابه فيها مع هؤلاء الأشخاص ، وتتأثر باتجاهاته نحوهم ، فإذا كان اتجاهه إيجابيا ، فإنه يسقط عليهم أهم صفاته الإيجابية ، والعكس صحيح [٧] . وعلى هذا الأساس ، ومن منظور الاختيار الزواجى ، فإن الفرد المقبل على الزواج يدرك الخصائص المركزية الإيجابية التى تشكل جزءا من مفهومه عن ذاته ، وينسبها إلى الطرف الآخر الذى يحبه أو يفضل الارتباط به ، وكلما زاد التشابه بين الطرفين زادت دقة إدراك الفرد لخصائصه فى شخصية الطرف الآخر [٨] . ومما يدعم إعمال الخصائص الذاتية المدركة فى الاختيار الزواجى انتشار ثقافة حرية الاختيار ، والتى بموجبها أصبح الشباب من الجنسين أكثر تحررا من القيود التى كان يفرضها الآباء والأمهات [٩] ، فتدعمت بذلك ممارسة الاختيار الشخصى فى الزواج ، كما تغيرت أنماط العلاقة بين الجنسين ، حيث أصبحت أكثر انفتاحا وتحررا من التقاليد التى كانت تقيد تلك العلاقات .

مشكلة الدراسة الحالية

تهتم الدراسة الحالية بالخصائص التى تدركها الفتيات الكويتيات عن ذواتهن من حيث علاقاتها بالخصائص المرغوبة فى شريك الحياة . وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية فى تساؤل رئيسى هو : ما العلاقة بين الخصائص المدركة الذات

والخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ؟ ومن هذا التساؤل تنبثق مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما الأهمية النسبية للخصائص التى ترغبها الفتيات فى شريك الحياة ؟
- إلى أى حد تدرك الفتيات توافر تلك الخصائص فى ذواتهن ؟
- هل توجد فروق بين الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة والخصائص المدركة من الذات ؟ ما طبيعة ومجالات هذه الفروق إن وجدت ؟
- إلى أى حد يمكن للخصائص المدركة عن الذات أن تفسر الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ؟

وكما هو موضح من تلك التساؤلات ، فإنها تتضمن مصطلح "الخصائص المدركة" ، وكذلك مصطلح "الخصائص المرغوبة" . ويقصد بالخصائص المدركة تلك الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تدركها الفتاة فى شخصيتها . أما الخصائص المرغوبة ، فيقصد بها الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تفضلها الفتاة فى شريك حياتها ، وهذه الخصائص (المرغوبة) تعنى معايير الاختيار الزواجى من جانب الفتاة ، بمعنى تلك المواصفات المرغوبة فى شخصية الزوج ، وسيتم تحديد الخصائص المدركة والخصائص المرغوبة عند الحديث عن منهجية الدراسة وإجراءاتها .

هدف الدراسة وأهميتها

يتمثل الهدف الأساسى لهذه الدراسة فى التعرف على الخصائص التى تدركها الفتيات الكويتيات فى ذواتهن كمفسر للخصائص التى ترغبها هؤلاء الفتيات فى شخصية شريك الحياة ، وذلك من منظور متعدد الأبعاد ، يشمل الخصائص الشخصية ، والخصائص الاجتماعية ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الثقافية . ومن هذا المنظور تتبدى أهمية الدراسة فى إلقاء الضوء على جانب جوهرى فى الأبعاد النفسية الاجتماعية Psychosociological للزواج باعتباره

أساس الأسرة ، التى بدورها نواة المجتمع . وإذا كان الزواج الناجح يعتمد على حسن الاختيار ، فإن هذه الدراسة من شأنها توضيح الدور الذى تلعبه الخصائص الذاتية المدركة من منظور دلالتها للخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، وكذلك توضيح مدى وطبيعة الفجوة بين ما هو مدرك فى الذات وما هو مرغوب فى شخصية الشريك ، هذه الفكرة تساعد على تفسير الكثير من مشكلات سوء التوافق فى الأسرة الكويتية ، خاصة فى ضوء تزايد معدلات الطلاق وتفسيره بعوامل خارجية ، بالرغم من أن هذا التفسير قد يتمثل فى عوامل بنيوية تتعلق بسوء الاختيار الزواجى ، وترتبط ارتباطا وثيقا بسيكولوچية شخصية الزوجين أحدهما أو كليهما . من هنا ، فإن معرفة الذات المدركة كمفسر للاختيار الزواجى تجعل علم النفس يتفاعل تفاعلا إيجابيا مع قضايا المجتمع ومشكلات الأسرة ، وبالتالى يكون علما نافعا للناس . وعلى المستوى الأكاديمى ، فإنه بالرغم من تعدد الدراسات العلمية المعنية بالاختيار الزواجى ، فإن تلك الدراسات لم تتناول هذا الاختيار من منظور كونه يرتبط بالمدركات عن الذات والمدركات عن الآخر . ومن هنا ، تأتى الدراسة الحالية كمحاولة لسد بعض جوانب النقص فى الدراسات السيكولوچية فى الكويت ، حيث لم نعثر على دراسات تتناول سيكولوچية الاختيار الزواجى .

الإطار النظرى للدراسة

من المنظور السيكولوچى ، فإن المدخل البنائى أحد أبرز المداخل فى دراسة الأسرة عبر دورة الحياة [١٠] . ويركز هذا المدخل على بناء الأسرة بما فيه من عمليات سيكولوچية ، كالتفاعل والعلاقات والانفعالات والمعايير والاتجاهات والقيم ، وغير ذلك مما يدخل ضمن الروابط الأسرية ، باعتبار الأسرة وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما روابط نفسية متماسكة مع الأطفال والأقارب ، ويكون وجودها قائما على الكينونة الاجتماعية والدوافع الغريزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذى يتناسب مع أفرادها [١١] . ومنذ

منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ازدهرت النظريات التى تفسر الأسرة عبر دورة الحياة بدءا من الاختيار الزواجى ، مرورا بالزواج والإنجاب والتربية ونضج الأبناء ثم زواجهم وتكوين أسر جديدة ، وانتهاء بوفاة الأبوين الأصليين (١٢) . غير أن أشد هذه النظريات دلالة للدراسة الحالية ، تلك النظريات ذات الصلة بالذات المدركة كمفسر للاختيار الزواجى ، من أبرز تلك النظريات ، نظرية التحليل النفسى ، وبموجب هذه النظرية ، فإن الصورة الذهنية التى تكونت لدى الفرد عن علاقة والديه ببعضهما البعض ، تنعكس لا شعوريا على موقفه من الزواج ، وقراره فى الاختيار (١٣) . وعلى افتراض أن الفرد استقر على اختيار معين وتم الزواج بالفعل ، فإن أساليب تعامله مع شريك حياته ، ومنطقه فى الوالدية سوف تتأثر بما سبق أن خبره فى الأسرة التى نشأ فيها ، وإن تفاوت هذا التأثير من حالة إلى أخرى . وينشأ هذا التفاوت ، ليس فقط من الاختلاف فى سمات شخصية الفرد نسبيا عن والديه ، وإنما أيضا بفعل العوامل والمؤثرات البيئية والخبرات التى مر بها ، وقد يكون اختلاف الفرد عن والديه فى هذا المضمار فى الاتجاه الإيجابى أو فى الاتجاه السلبى ، ولكن الفرد يبقى متأثرا بدرجة أو بأخرى بما خبره عن علاقة الوالدين ونمط شخصيتهما وأساليبهما الوالدية (١٤).

أما نظرية تكامل الحاجات ، فترى أن الفرد يبحث عن الإشباع الأمثل أو الأكبر لحاجاته ، وبالتالى يسلك السلوك المفضى إلى هذا الإشباع . وفى الاختيار الزواجى ، فإن حاجات الفرد تدفعه إلى اختيار شريك الحياة الذى يكمل حاجاته ويشعره بالرضا . فالاختيار يقوم على أساس قدر من التغاير أو التباين بين الطرفين فى صفات معينة ، وعلى أساس التكامل فى الحاجات ، فالشخص ينجذب إلى من يجد فيه تكميلا لنقصه بما يشبع حاجاته (١٥) ، هنا تتضح فاعلية الخصائص المدركة عن الذات كعوامل أساسية فى اختيار شريك الحياة ، فالفتاة التى تدرك نفسها على أنها تقدر قيمة التعليم عاليا ، ولم تتح لها فرصة إكمال

تعليمها ، يمكن أن تنجذب أكثر إلى الشاب الذى أكمل تعليمه ، والفتاة التى تميل إلى السيطرة يمكن أن تنجذب أكثر إلى الشاب الذى يميل إلى الخضوع ... وهكذا . وعلى الرغم من ذلك ، فإن منطق نظرية تكامل الحاجات ينطبق على الخصائص التى تختلف الآراء بشأن أهميتها ودلالتها للزواج ، وكذلك فى حالة وجود بدائل أو صفات شخصية أو ظروف معينة ترجح الاختيار ، فلا يمكن القول - مثلا - إن الفتاة الثرية تنجذب إلى الشاب الفقير لمجرد التفاوت بين الطرفين فى الفقر والثراء ، وإنما لابد أن تكون هناك مبررات أخرى ترجح هذا الانجذاب [١٦].

وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزواجى يرتكز - فى المقام الأول - على مدى التشابه بين الطرفين فى الخصائص والسمات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حيث يميل الأفراد إلى الاقتران زواجيا بمن يشبههم فى أكبر قدر ممكن من تلك الخصائص . وتعترف نظرية التجانس بأن التشابه بين طرفى الزواج هو مسألة نسبية [١٧] ، ولكن لابد من وجود أساس للتشابه فى بعض الخصائص[١٨] . فإذا أخذنا عامل الدين - مثلا - نجد أنه عامل أساسى فى الاختيار الزواجى ، إذ إن معظم حالات الزواج أو غالبيتها على الأقل يكون فيها الطرفان من الديانة نفسها ، ولكنهما يختلفان بصورة أو بأخرى فى التمسك بالتعاليم الدينية . فالزوج المسلم - مثلا - قد يكون ملتزما بأداء الفرائض جميعها ، بينما تكون زوجته المسلمة ليست على نفس الدرجة من الالتزام ، أو العكس . والواقع أن التقارب بين الطرفين فى أكبر عدد ممكن من الخصائص يلعب دورا كبيرا فى الاختيار الزواجى ، لكن هناك عوامل أخرى يتعين أخذها فى الحسبان ، خاصة العواطف والميول ، كما أن الحراك الاجتماعى وبعض العوامل الشخصية قد قللت من تأثير العناصر المشتركة ، فالتشابه بين الطرفين فى المستوى التعليمى - مثلا - يقلل فى أحيان كثيرة من تأثير التباين فى المستوى الاقتصادى ، وقد يكون العامل الدينى - فى إطار التشابه وليس فى

إطار الاختلاف – عاملا قويا فى الاختيار الزواجى بدرجة تقلل من تأثير التفاوت بين الطرفين فى العناصر الأخرى [١٩].

أما حسب نظرية المعايير ، فإن الاختيار الزواجى عملية إرادية تتم فى ضوء المعايير التى يضعها المجتمع للزواج ، سواء من حيث السن ، أو العرق Race ، أو الدين ، أو التعليم أو المكانة الاجتماعية ... إلخ . وهذه المعايير يستدمجها الأفراد فى ذواتهم فى سياق عملية التنشئة الاجتماعية ، سواء داخل الأسرة أو خارجها . وعندما يقدم الفرد على الزواج يكون لديه مجموعة من "المعايير" التى تحدد ما يجب أن يكون عليه وما هو متوقع منه فى مثل هذا الموقف . فالمعايير التى تكونت لدى الفرد – إذن – تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول فى الاختيار ، وتمثل قوة موجهة له نحو الاختيار الذى يقبله المجتمع [٢٠].

أما نظرية المنفعة الذاتية ، فهى تستند إلى نموذج تصورى عن اتخاذ القرار الأسرى . وتتلخص أفكار هذه النظرية فى أن المنفعة الذاتية تبدأ بتحديد العوامل الذاتية للفرد ، والتى تدفع سلوكه وتوجهه ، على أساس أن التوجيهات الذاتية هى تفضيلات للأهداف أو المصالح المنشودة ، مع مراعاة التدرج فى تحليل المواقف من البسيطة إلى المعقدة . وهناك فروق بين الجنسين فيما يتعلق بالتفضيلات المرتبطة بديناميات اتخاذ القرار ، وذلك حسب المنافع الذاتية والميول والأهداف والمصالح والمكافآت والتكلفة . وبناء على كل ذلك ، يتم تحديد أنماط الاستجابة فى اتخاذ القرار ، وتتأثر هذه الأنماط بالجوانب المعرفية والوجدانية ، كما تتأثر بنمط التنشئة الاجتماعية ، كل ذلك يؤثر على العلاقة بين الذكور والإناث والتعارف بينهما قبل الزواج ، من خلال القيم والمعايير التى تحدد اختيار الأصدقاء والتصادق والتعارف ، وغير ذلك من أنماط السلوك الاجتماعى [٢١] .

الدراسات السابقة

تتعدد الدراسات السابقة التى اهتمت بالاختيار الزواجى ، لكن هناك دراسات

قليلة تطرقت إلى بعض الخصائص المدركة فى الذات من منظور علاقتها بالخصائص المرغوبة فى الشريك . ففى دراسة أجريت على عينة قوامها ١٣٧ مفردة من الذكور والإناث ، كان الهدف معرفة الفروق بين الجنسين فى التوجه الجنسى نحو الشريك من منطلق التماثل والتغاير فى الجنس ، وكذلك معرفة مدى إسهام هذه الفروق فى الاختيار الزواجى . وكشفت نتائج الدراسة عن أن عوامل الجاذبية الجسمية (مثل ملامح الوجه وملمس الشعر ، وشكل القوام) محددات مهمة للتوجه الجنسى نحو الجنس الآخر ، وإن كان إسهام هذه العوامل أقل مقارنة بالعوامل النفسية فى حالة التوجه نحو أفراد من الجنس نفسه [٢٢] .

وعلى الرغم من الفروق بين الجنسين فى معايير الاختيار الزواجى ، فإن هناك معايير مشتركة ، ومن أبرز تلك المعايير الانتماءات الثقافية والعرقية للشخص[٢٣] . فقد بينت دراسة فيبرت وزملائه (Fiebert et al, 2004) أن الشباب الأمريكيين من الجنسين يفضلون الزواج فى إطار العرق الواحد ، فالأمريكيون من أصول أوربية يفضلون الزواج من أمريكيات ذوات أصول أوربية ، والأمريكيون من أصل إفريقى يفضلون الزواج من أمريكيات ذوات أصول إفريقية ، وينطبق ذلك على الأمريكيين ذوى الأصول الآسيوية . كما تؤكد الدراسة عدم وجود فروق بين الجنسين فيما يتعلق بمعايير الاختيار الزواجى على أساس الأصول العرقية والانتماء القومى[٢٤] . وفى دراسة أخرى تبين أن الشخص الأكبر سنا – رجلا كان أو مرأة – لديه استعداد أكبر للزواج من شريك سبق له الزواج ولديه أطفال ، أما الشخص ذو العائد المرتفع والتعليم العالى فهو أقل استعدادا لذلك ، وإن كان هذا التوجه يرتفع بين الذكور مقارنة بالإناث [٢٥] . كما بينت دراسات أخرى أهمية التشابه فى جوانب أو سمات معينة كعوامل حاسمة فى الاختيار الزواجى ، بمعنى تفضيل الشريك ذى الخصائص المتشابهة بدرجة أكبر من الشريك ذى الخصائص المغايرة . فالشخص الذى يدرك الطرف الآخر على أنه متشابه معه ، يفضلة كشريك مقارنة بما إذا كان يدرك هذا الطرف على أنه

مختلف عنه [٢٦]. وفى دراسة أجراها سبرتشر وهافيلد ، تبين أن الاختيار الزواجى يتم على أساس السن والمظهر الشخصى والمكانة العلمية والمهنية ، كما كشفت النتائج عن رغبة الإناث فى الزواج بمن هو أقل منهن وسامة وأكبر منهن عمرا بخمس سنوات ، ومن مستوى تعليمى ومهنى أعلى من مستواهن . بينما يفضل الذكور الزواج بمن هى أكثر جمالا وأصغر منهم عمرا بخمسة أعوام ، ومن مستوى تعليمى أعلى ، وليس بالضرورة أن يكون لها عمل[٢٧] . وفى دراسة أجريت فى جامعة ميتشجان الأمريكية ، تبين أن الزواج من داخل الطبقة تظهر بوضوح بين طلبة الجامعة . وكشفت المقابلات التى أجريت مع المتزوجين عن أن الرجال الذى ينتمون إلى عائلات عالية المكانة ، وآباؤهم من الأغنياء ، يفضلون الزواج من فتيات آباؤهن من نفس المستوى المهنى والطبقى والاقتصادى ، وكذلك يفعل الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة (الموظفين) والطبقات الفقيرة والمهن الزراعية ، ولكن هناك فى الوقت نفسه نوعا من التداخل الطبقى Intra class عندما يقدم بعض الأفراد على الزواج للحصول على أفضل فائدة ممكنة بالنسبة لأنفسهم أو لأبنائهم ، سواء على المستوى المادى أو الاجتماعى[٢٨].

هذه أبرز الدراسات التى تطرقت إلى بعض الخصائص المدركة فى الذات ومعايير اختيار الشريك ، لكن هناك فى الوقت نفسه دراسات عديدة عن معايير الاختيار الزواجى بحد ذاته ، نذكر منها دراسة قاسم (١٩٨٨) والتى استهدفت التعرف على دوافع الفتيات إلى الزواج وأسس اختيار الزوج [٢٩] ، وكذلك دراسة رزق (١٩٨٩) التى أجريت على الطالبات الجامعيات بهدف معرفة اتجاهاتهن نحو شريك الحياة [٣٠] . كما تناولت دراسة شحاتة (١٩٩٢) مواصفات شريك الحياة حسب تفضيلات الجنسين [٣١] . وهناك بعض الدراسات التى تناولت الاختيار الزواجى فى المجتمع الكويتى ، منها دراسة الظفيرى وآخرين (٢٠٠١) والتى تطرقت إلى طرق اختيار شريك الحياة فى سياق دراسة الطلاق[٣٢] . كما تتعدد الدراسات الأجنبية التى تناولت معايير الاختيار الزواجى نذكر منها – على سبيل

المثال – دراسة أجريت عن الاختيار الزواجى بين الشباب الأمريكيين والشباب الألمانيين [٣٣] ، وكذلك دراسة فنجولد (Feingold, 1992) والتى استهدفت التعرف على المؤشرات التى يستند إليها الجنسان عند تقييم جاذبية أفراد الجنس الآخر[٣٤] . وهناك أيضا دراسة راجيك وراسموزين (Rajceki & Rasmussen, 1991) والتى اهتمت ببحث تقدير الجنسين لأهمية صفات شريك الحياة [٣٥] ، وفى الإطار نفسه تأتى دراسة شيانج (Chuang, 2002) عن الفروق بين الجنسين فى تفضيلات الاختيار الزواجى لدى طلاب الجامعات فى الصين [٣٦] ، وكذلك دراسة ماير (Myers et al , 2005) عن الفروق بين الجنسين فى إطار عينة من الشباب الأمريكيين وعينة من الشباب الهنود من حيث معايير الاختيار الزواجى[٣٧] . وهناك دراسات تناولت الدين فى الاختيار الزواجى ، منها دراسة (Badahdah & Tiemann, 2005) والتى ارتكزت على تحليل محتوى إعلانات الزواج الخاصة بالمسلمين فى الولايات المتحدة [٣٨].

بوجه عام ، فإن هناك تعددا فى الدراسات المعنية بالاختيار الزواجى مع الندرة الشديدة فى الدراسات التى تتناول تفسير هذا الاختيار فى ضوء مفهوم الذات ، ولا يوجد دراسة واحدة – عربية كانت أو أجنبية – تحمل عنوانا صريحا ومباشرا عن هذا الموضوع . ومن واقع مسح الدراسات المعنية بالاختيار الزواجى ، تبين أن علم الاجتماع له مساهمات ذات قيمة علمية عالية ، ليس فقط من حيث التعدد والتنوع ، ولكن أيضا من حيث الرصانة الأكاديمية والأصالة العلمية . ومن المؤسف أن علم النفس لا ترقى مساهماته إلى هذا المستوى ، سواء فيما يتعلق بسيكولوجية الاختيار الزواجى بوجه عام ، أو بمفهوم الذات من منظور دلالته لهذا الاختيار بوجه خاص ، بالرغم من ثراء علم النفس الفارق بالبحوث المتنوعة ، كثيرة العدد التى تفسر العديد من مظاهر السلوك فى ضوء وجود الفروق الفردية من حيث مفهوم الذات ، والذات المثالية ، والذات الواقعية ، والذات المدركة . الدراسة الحالية تتناول الذات المدركة كمفسر لتفضيلات

الاختيار الزواجى لدى عينة من الفتيات الكويتيات ، وهذه محاولة قد تفتح الباب أمام المزيد من الدراسات النفسية التى تعنى بسيكولوچية الاختيار الزواجى .

منهجية الدراسة وإجراءاتها

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى التفسيرى فى رصد وتحليل الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة والخصائص المدركة فى الذات لدى عينة من الفتيات الكويتيات ، وفيما يلى توضيح لإجراءات الدراسة من حيث العينة ، وأداة جمع البيانات ، والمعالجة الإحصائية ، وتنظيم النتائج :

١- عينة الدراسة

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٣٠٠ مفردة من الطالبات الكويتيات المقيدات فى الأقسام العلمية بكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب ، خلال العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، تتراوح أعمار هؤلاء الطالبات ما بين ١٨ و٢٨ سنة بانحراف معيارى ٢ر٦ ، وجميعهن غير متزوجات . وقد روعى فى اختيار تلك العينة أن تضم مفردات من مختلف التخصصات العلمية ، ومن سنوات مختلفة ، بالإضافة إلى مراعاة متغير محافظة الإقامة ، بحيث تقترب العينة فى خصائصها من خصائص مجتمع الطالبات قدر الإمكان . وعلى الرغم من أن الدراسة أجريت على عينة قوامها ٣٠٠ مفردة ، فإنه تم استبعاد ١٩ مفردة بسبب عدم استيفاء البيانات كاملة ، وبالتالى أصبحت العينة الصحيحة ٢٨١ مفردة ، تتوزع على النحو المبين بالجدول الآتى :

جدول رقم (١)

عينة الدراسة

المتغيرات		ك	٪
السن :	٢٠ سنة فاقل	١٥٢	٥٥
	أكثر من ٢٠ سنة	١٢٩	٤٥
دخل الأسرة :	١٠٠٠ دينار فاقل	١٢٦	٤٤ر٨
	أكثر من ١٠٠٠ دينار	١٥٥	٥٥ر٢
تعليم الأب :	أقل من الجامعى	٢٠٦	٧٣ر٣
	جامعى فأعلى	٧٥	٢٦ر٧
تعليم الأم :	أقل من الجامعى	٢٢٧	٨١
	جامعى فأعلى	٥٤	١٩
المحافظة :	العاصمة	٣٩	١٣ر٩
	حولى	٤٠	١٤ر٢
	الفروانية	٤٩	١٧ر٣
	مبارك الكبير	٥٧	٢٠ر٣
	الأحمدى	٤٠	١٤ر٢
	الجهراء	٥٦	٢٠ر٠
الإجمالى		٢٨١	١٠٠

فإذا كان حجم العينة يبلغ ٢٨١ مفردة ، فإن تلك العينة تتوزع من حيث السن بواقع ٥٥٪ للطالبات ذوات العشرين سنة فأقل ، مقابل ٤٥٪ للطالبات فوق العشرين سنة . أما من حيث دخل الأسرة ، فإن الجدول يوضح أن ٨ر٤٤٪ من العينة أفادت بأن متوسط دخل أسرهن الشهرى يبلغ ١٠٠٠ دينار كويتى أو أقل ، بينما أفادت ٢ر٥٥٪ منهن بأن متوسط دخل أسرهن الشهرى يزيد على ١٠٠٠ دينار . أما من حيث تعليم الأب، فإن قرابة ثلاثة أرباع العينة أفادت بأن مستوى تعليم آبائهن أقل من الجامعى ، وترتفع هذه النسبة إلى ٨١٪ فيما يخص مستوى تعليم الأم . وبوجه عام ، فإن الغالبية العظمى من العينة تنتمى إلى أسر

يقل فيها تعليم الأمهات والآباء عن المستوى الجامعى . أما من حيث محافظة الإقامة ، فإن الجدول يوضح أن العينة تتوزع بين المحافظات الست بدولة الكويت ، بما يتراوح بين ٩ر١٣٪ و٣ر٢٠٪ ، وذلك بعدد مفردات يتراوح بين ٣٩ و٥٧ مفردة . بوجه عام فإن العينة تضم مفردات متنوعة قدر الإمكان حسب متغيرات السن ومتوسط دخل الأسرة ومستوى تعليم الآباء والأمهات ومحافظة الإقامة ، باعتبار تلك الخصائص من المحتمل أن توثر فى استجابات المفحوصات على البنود التى تقيس الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة والخصائص المدركة فى الذات .

ب - أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على مقياس تم تصميمه خصيصا بما يتفق مع موضوع الدراسة وأهدافها ، وقد ارتكز تصميم المقياس على تحديد الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة والخصائص المماثلة المدركة فى الذات . على سبيل المثال : إذا كانت الفتاة تدرك نفسها على أنها تتصف بهدوء الطباع ، فإلى أى حد تضع أهمية لهدوء الطباع كخاصية مرغوبة فى اختيار شريك الحياة ؟ كانت المشكلة هى وجود معايير فى الاختيار لا تقابلها بالضرورة صفات مماثلة مدركة فى الذات ، والعكس صحيح ، بمعنى وجود صفات مدركة فى الذات لا تقابلها بالضرورة صفات مماثلة يمكن أن تتخذ كمعايير فى اختيار شريك الحياة . ومن هنا ، روعى فى تصميم أداة الدراسة أن يكون هناك موازاة دقيقة بين الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة من جهة ، والخصائص المدركة فى الذات من جهة ثانية . وقد تم حسم هذه المسألة بالاعتماد على الأدبيات المعنية بمعايير الاختيار الزواجى ، مع رصد الخصائص التى تصلح كعوامل مشتركة بين الخصائص المرغوبة فى الشريك والخصائص المدركة فى الذات ، هذا بالإضافة إلى تجريب المقياس أكثر من مرة ، وعرضه على المحكمين إلى أن تم إعداده فى صورته النهائية . تتضمن تلك الصورة أربعين بندا ، تتوزع بين الخصائص فى

الشريك ، والخصائص المدركة فى الذات . على سبيل المثال ، فإن "التطلعات المرتفعة"كإحدى الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، يقابلها مدى إدراك الفتاة لذاتها على أنها "ذات تطلعات مرتفعة" ، وهكذا فيما يخص الخصائص الأخرى . وعلى وجه التحديد فإن أداة الدراسة تقيس أربعة أبعاد أساسية تتمثل فى :

- الخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الشخصية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : الجاذبية ، والوسامة ، والجمال ، وهدوء الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة والجرأة ، والاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة) .
- الخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الاجتماعية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : لباقة الحديث مع الآخرين ، وأناقة المظهر بما يجذب انتباه الآخرين ، والانتماء العائلى المتميز ، والشهرة بمعنى أن يكون معروفا فى المجتمع ، والميل إلى المرح مع الآخرين ، واحترام الآخرين) .
- الخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : السخاء ، والنجاح المهنى الذى يحقق دخلا عاليا ، وامتلاك الثروة والمال ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه) .
- الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك مقابل الخصائص الثقافية المدركة فى الذات (وتشمل هذه الخصائص : التعليم العالى ، والالتزام الدينى ، والمعرفة والثقافة) .

وفيما يخص البنود التى تقيس الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، فإنها تكشف عن مدى أهمية كل منها فى اختيار شريك الحياة . أما فيما يتعلق بالبنود التى تقيس الخصائص المدركة فى الذات ، فإنها تكشف عن مدى توافر تلك الخصائص فى شخصية الفتيات (المفحوصات) ، وتتخذ الاستجابات على بنود المقياس قيما كمية متدرجة حسب مقياس ليكرت (Likert) تبدأ من

١ إلى ٥ ، وبحيث تكشف القيمة الكمية المرتفعة عن أهمية كل خاصية كمعيار في شريك الحياة ، وتكشف أيضا عن مدى توافر تلك الخاصية فى المفحوصات حسب إدراكهن لذواتهن . كما تضمن المقياس البيانات الأساسية للمفحوصات من حيث السن ، ومتوسط الدخل الشهرى للأسرة بالدينار الكويتى ، ومستوى تعليم الأب ، ومستوى تعليم الأم ، ومحافظة الإقامة .

وقد خضع المقياس لإجراءات التحقق من صدقه وثباته . فمن حيث الصدق تم اتباع طريقتين : الأولى هى الصدق الظاهرى (Face Validity) ، وذلك من خلال المراجعة المدققة لبنود المقياس (الخصائص المرغوبة والخصائص المدركة) والتأكد من أن كل بند يقيس جانبا معينا ، وهو الجانب المطلوب قياسه ضمن الأبعاد الأربعة التى يقيسها المقياس ، كما تم عرض المقياس على أربعة محكمين ، مع إجراء التعديلات التى اقترحوها ، وقد تم حذف البنود التى لم يتفق عليها ثلاثة محكمين على الأقل . أما الطريقة الثانية للتأكد من صدق المقياس ، فهى التماسك الداخلى ، حيث تم تطبيق المقياس على مجموعة تتكون من ٦٩ طالبة جميعهن من الدارسات المقيدات بكلية التربية ، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات ، مع حساب معامل ارتباط بيرسون بين الاستجابة على البنود ومجمل قيمة الاستجابات على أبعاد المقياس ، وتم حذف البند الذى لا يرتبط بدلالة إحصائية بالبعد الذى ينتمى إليه (بحيث تكون معنوية الارتباط عند مستوى ١٠ر٠ على الأقل) . وفيما يخص الثبات ، فقد تم التحقق منه من خلال إعادة المعالجة الإحصائية لبيانات مجموعة الصدق (ن = ٦٩) وحساب معامل ألفا - كرونباخ Cronbach's Alpha ، وقد بلغت قيمة المعامل للمقياس ككل ٨١٠ر٠ ، فى الوقت نفسه تم حساب معامل ألفا إذا تم حذف البند (Alpha If Item deleted) ، وقد تراوحت قيم هذا المعامل مابين ٧٩٩ر٠ إلى ٨١٢ر٠ . ويتضح مما سبق أن المقياس المستخدم فى هذه الدراسة تتوافر فيه معايير الصدق والثبات بدرجة معقولة .

جـ - جمع البيانات والمعالجة الإحصائية

تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال المقابلات الجماعية ، بمعنى تطبيق المقياس على المفحوصات فى غرفة الدراسة ، وذلك حسب القواعد الإدارية والتنظيمية المعمول بها فى هذا الشأن . وبطبيعة الحال ، كان التطبيق يتم مع المفردات التى تم اختيارها عشوائيا من قوائم أسماء الطالبات المقيدات فى الوحدات الدراسية المختلفة . وبمراجعة الحالات المستوفاة تم إدخالها فى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا وفق خطة تتفق والإجابة على تساؤلات الدراسة . وقد تضمنت المعالجة الإحصائية مايلى :

- المتوسطات والانحرافات المعيارية لقيم الاستجابات على بنود المقياس .
- اختبار"T" لمعرفة معنوية الفروق بين القيم الكمية التى تعكس مدى أهمية الخصائص المرغوبة فى الشريك والقيم الكمية التى تعكس مدى إدراك تلك الخصائص فى الذات ، وذلك على مستوى البنود كل على حدة ، والأبعاد التى تنتظم تلك البنود ، ومجمل المقياس .
- تحليل الانحدار متعدد الخطوات Stepwise Regression Analysis ، وذلك للقيمة التى تعكس الخصائص المرغوبة فى الشريك ، باعتبار تلك القيمة متغيرا تابعا . والقيمة التى تعكس الخصائص المدركة فى الذات باعتبارها متغيرا مستقلا ، ويتضمن ذلك حساب معامل الارتباط المتعدد ، قيمة الانحدار ، التباين المفسر ، وقيمة الثابت Constant ، مع الأخذ فى الاعتبار مستوى الدلالة الإحصائية بدلالة قيمة F .

بموجب ذلك ، تم تنظيم المعطيات الإحصائية وجدولتها فى صورة نتائج تقابل هدف الدراسة ، وتجيب على التساؤلات المطروحة .

نتائج الدراسة

فيما يلى عرض للنتائج التى توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالخصائص

المدركة فى الذات ، كعوامل منبئة بالخصائص التى ترغبها الفتيات الكويتيات فى شريك الحياة ، وتغطى النتائج الخصائص الذاتية المدركة حسب التصنيف السابق الإشارة إليه ، والذى يشمل : الخصائص الشخصية ، والخصائص الاجتماعية ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الثقافية ، كما تتضمن النتائج معنوية الفروق بين الخصائص المدركة فى الذات والخصائص المرغوبة فى الشريك ، ثم تختتم النتائج بمجمل الخصائص المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص المرغوبة فى الشريك .

أولا : الخصائص الشخصية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك

من منظور الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الشخصية تتمثل فى سبع خصائص هى : الجاذبية الشخصية ، والوسامة/الجمال ، وهدوء الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة والجرأة ، والاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة . فما أهمية تلك الخصائص كمعايير لاختيار شريك الحياة من قبل الفتيات الكويتيات ؟ وإلى أى حد تتوافر تلك الخصائص فى هؤلاء الفتيات حسب إدراكهن ؟ الجدول الآتى يوضح قيمة الاستجابات التى تعكس أهمية الخصائص المذكورة كمعايير مفضلة فى شريك الحياة ، وكذلك قيمة الاستجابات التى تعكس مدى توافر الخصائص المذكورة فى شخصيات المفحوصات حسب مدركاتهن :

جدول رقم (٢)

قيمة الخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك

مقابل قيمة الخصائص الشخصية المدركة فى الذات

الخصائص الشخصية	المرغوبة فى الشريك		المدركة فى الذات		قيمة
	م	ع	م	ع	"ت"
الجاذبيـــــة	٣ر٦	١ر١	٣ر٣	١ر٢	٣ر٩ **
الجمـــــال	٢ر٩	١	٣ر٢	١ر٢	٣ر٧ **
هدوء الطباع	٣ر٤	١ر٢	٢ر٧	١ر١	٦ر٦ **
القوة الجسدية	٣ر٣	١ر٢	٢ر٧	١ر١	٦ر٧ **
الشجاعة والجرأة	٤ر١	١	٢ر٨	١ر٢	١٦ر٣ **
الاعتماد على النفس	٤ر٦	٦ر	٣ر٨	١ر١	١١ر٥ **
التطلعات المرتفعة	٣ر٤	١ر١	٣ر٨	١ر٢	٤ر٨ **
المجموع	٢٥ر٤	٤	٢٢ر٣	٣ر٩	١١ر٤ **

** $P < 0.01$

يتضح من الجدول أن الاعتماد على النفس يتصدر المعايير التى تفضلها الفتيات الكويتيات فى شريك الحياة (م = ٤ر٦) ، تليه خاصية الشجاعة والجرأة (م = ٤ر١) . أما بقية الخصائص ، فتتراوح قيمتها ما بين ٣ر٦ إلى ٢ر٩ . ومن الملاحظ أن وسامة الشكل تأتى فى الترتيب الأخير كأحد المعايير التى تفضلها الفتيات فى شريك الحياة . وعلى مستوى الذات المدركة ، فإن هناك خاصيتين تتصدران الترتيب الأول ، وهما الاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة (م = ٣ر٨ لكل منهما) . أما أقل الخصائص التى تدركها الفتيات فى شخصياتهن فهى هدوء الطباع ، والقوة الجسدية (م = ٢ر٧ لكل منهما) . كما يكشف الجدول عن أن المفحوصات يعطين أهمية أكبر لمعظم الخصائص الشخصية كمعايير مرغوبة فى شريك الحياة مقارنة بإدراكهن لتوافر تلك الخصائص فى شخصيتهن ، فمن بين الخصائص السبع المذكورة بالجدول ، هناك خمس خصائص ترتفع قيمتها المرغوبة بفروق جوهرية عن قيمتها المدركة ،

هذه الخصائص هى : الجاذبية ، وهدوء الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة ، والاعتماد على النفس . وهناك خاصيتان فقط ترتفع قيمتهما المدركة بفروق جوهرية عن قيمتهما المرغوبة ، وهاتان الخاصيتان هما : جمال الشكل ، والتطلعات المرتفعة . وعلى مستوى مجمل الخصائص الشخصية ، يتضح من الجدول أن الفتيات عينة البحث يعطين قيمة أعلى ، أى أهمية أكبر لتلك الخصائص كمعايير مفضلة فى شريك الحياة بدرجة ترتفع بفروق جوهرية عن القيمة التى تعكس إدراكهن لتوافر تلك الخصائص فى شخصياتهن . فالجدول يوضح أن متوسط القيمة المدركة للخصائص الشخصية تبلغ ٣ر٢٢ ، بينما يرتفع هذا المتوسط إلى ٤ر٢٥ للقيمة المرغوبة فى الشريك ، والفارق بين المتوسطين جوهرى ، ولا يرجع إلى الصدفة (P< 0.01) . وعند التحقق من الخصائص الشخصية المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة ، خلصت الدراسة إلى أن هناك أربع خصائص مدركة (من إجمالى سبع صفات) هى التى تنبئ بمجمل قيمة الخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة ، وذلك على النحو الموضح بالجدول الآتى :

جدول رقم (٣)

الخصائص الشخصية المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك

الخصائص الشخصية المدركة	الارتباط	الانحدار	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
التطلعات المرتفعة	٣٢٢ر	٢٩ر	١٠ر	٣ر٣٢ **	١ر٢١
الاعتماد على النفس	٣٥٢ر	١٠٤ر	١٢ر	٤ر٦ **	٦ر١٩
الجمال	٣٧٧ر	١٤٢ر	١٣٣ر	٨ر٥ **	٣ر١٨
الجاذبية	٣٩٦ر	١٢١ر	١٤٤ر	٨ر٤ **	٧ر١٦
مجمل الخصائص الشخصية المدركة	٣٢٤ر	٣٢٤ر	١١٢ر	٧ر٣٢ **	١٨

** $P < 0.01$

يتضح من هذا الجدول أن التطلعات المرتفعة تأتى فى الترتيب الأول من حيث كونها عاملا منبئا بالخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة ، إذ إن

التطلعات المرتفعة تفسر ١٠٪ من التباين فى قيمة الخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة . وعلى الرغم من أن الخصائص الشخصية المدركة الأخرى تفسر نسبيا دالة إحصائيا ، فإنها تعتبر قليلة مقارنة بما تفسره الخاصية الأولى (التطلعات المرتفعة) . فالفتيات اللاتى يدركن أنفسهن على أنهن يتصفن بارتفاع التطلعات ، هن الأكثر تمسكا بالخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة . ويلاحظ من الجدول أن مجمل الخصائص الشخصية المدركة تفسر ١١٪ تقريبا من التباين فى القيمة التى تعكس أهمية الخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة . وقد كشف معامل ارتباط بيرسون عن أن هناك ارتباطا طرديا موجبا بين قيمة الخصائص الشخصية المدركة من جهة ، وقيمة الخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة من جهة ثانية ، وذلك عند درجة عالية من الثقة $(P = 0.000)$.

ثانيا : الخصائص الاجتماعية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك

من منظور الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الاجتماعية التى تم بحثها هى : لباقة الحديث مع الآخرين ، وأناقة المظهر بما يجذب انتباه الآخرين ، والانتماء العائلى ، والشهرة ، والميل إلى المرح مع الآخرين ، واحترامهم . وقد استهدفت الدراسة التعرف على قيمة هذه الخصائص كمعايير مرغوبة فى شريك الحياة ، وكذلك التعرف على قيمة الخصائص كخصائص مدركة فى الذات ، مع رصد وتحليل العلاقة بين هاتين القيمتين بما فى ذلك الفروق بينهما . وفى ضوء استجابات الفتيات عينة البحث ، خلصت الدراسة إلى نتائج أساسية نبدؤها بالنتيجة المبينة فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٤)

قيمة الخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك
مقابل قيمة الخصائص الاجتماعية المدركة فى الذات

الخصائص الاجتماعية	المرغوبة فى الشريك		المدركة فى الذات		قيمة
	م	ع	م	ع	"ت"
لباقة الحديث	٤ر١	٩ر	٣ر٣	١ر١	١١ر٢ **
أناقة المظهر	٣ر٦	١	٣ر٩	٩ر	٤ر٧**
الانتماء العائلى	٤ر٢	١ر١	٣ر١	١ر٤	١٠ر٦ **
الشهرة	١ر٧	٩ر	٢	١ر١	٤ر٢ **
الميل إلى المرح مع الآخرين	٤	١	٣ر٨	١ر١	٢ **
احترام الآخرين	٤ر٧	٦ر	٤ر٦	٧ر	١ر٤ **
المجموع	٢٢ر١	٣	٢٠ر٦	٣ر٥	٦ر٧ **

** $P < 0.01$

يتضح من الجدول أن "احترام الآخرين" يتصدر الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة (م = ٧ر٤) ، كما يتصدر أيضا قيمة الخصائص المدركة فى الذات (م = ٦ر٤) ، ولا توجد فروق جوهرية بين القيمتين ، أى أن الفتيات يرونها هامة فى الشريك كما يدركنها فى أنفسهن بدرجة عالية . ويلاحظ من الجدول أن هناك بعض الخصائص التى ترتفع قيمتها بفروق جوهرية كمعايير مرغوبة فى الشريك مقارنة بكونها خصائص مدركة فى الذات ، وتتمثل تلك الخصائص فى : لباقة الحديث ، والانتماء العائلى ، والميل إلى المرح مع الآخرين . فى الوقت نفسه هناك بعض الخصائص التى ترتفع قيمتها كخصائص مدركة فى الذات بفروق جوهرية كمعايير مرغوبة فى الشريك ، وتتمثل تلك الخصائص فى : أناقة المظهر ، والشهرة . وعلى مستوى إجمالى الخصائص الاجتماعية ، يتضح من الجدول أن هذه الخصائص كمعايير مرغوبة فى شريك الحياة ترتفع قيمتها بفروق جوهرية كخصائص تدركها الفتيات فى ذواتهن ، إذ إن متوسط قيمة الخصائص المرغوبة يصل إلى ١ر٢٢ ، بينما متوسط قيمة الخصائص المدركة يبلغ ٦ر٢٠ . وعلى

الرغم من أن الفرق يبدو صغيرا بين القيمتين ، فإنه جوهرى من المنظور الإحصائى ($P < 0.01$) . أما فيما يخص الخصائص الاجتماعية المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص الاجتماعية المرغوبة فى شريك الحياة ، فقد خلصت الدراسة إلى النتيجة المبينة بالجدول الآتى :

جدول رقم (٥)

الخصائص الاجتماعية المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك

الخصائص الاجتماعية المدركة	الارتباط	الانحدار	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
أناقة المظهر بما يجذب الآخرين	٣٢٢ر	٢٧٣ر	١٠٤ر	٣٢ر٢ **	١٨ر٣
الشهرة (أن يكون معروفا فى المجتمع)	٣٩٢ر	٢٣٥ر	٠٥ر	١٦ر٥ **	١٧ر٣
احترام الآخرين	٤١٦ر	١٤٥ر	٠٢ر	٦ر٥ *	١٤ر٨
مجمل الخصائص الاجتماعية المدركة	٣٣٢ر	٣٣٢ر	١١ر	٣٤ر٥ **	١٦ر١

* $P < 0.05$
** $P < 0.01$

إن الخصائص التى استبعدها نموذج تحليل الانحدار هى : لباقة الحديث ، والانتماء العائلى ، والميل إلى المرح مع الآخرين ، بمعنى أن هذه الخصائص الثلاث – كخصائص تدركها الفتيات فى ذواتهن – ليس لها القدرة التنبؤية بمجمل الخصائص الاجتماعية المرغوبة فى شريك الحياة . أما الخصائص التى تمتلك تلك القدرة ، فهى تلك الخصائص الموضحة بالجدول ، والتى يأتى فى مقدمتها أناقة المظهر ، ثم الشهرة ، ثم احترام الآخرين . كما يوضح الجدول أن مجمل الخصائص الاجتماعية التى تدركها المفحوصات فى أنفسهن تفسر ١١٪ من التباين فى القيمة التى تعكس الخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك ، وهذا يعنى أن هناك عوامل أخرى تفسر تلك القيمة .

ثالثا : الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك

من منظور الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الاقتصادية تتمثل فى : السخاء ، والنجاح المهنى الذى يحقق عائدا ماليا مرتفعا ، وامتلاك الثروة والمال ، والميل إلى الإنفاق على الجوانب الترفيهية . وفى ضوء تحليل استجابات المفحوصات عينة البحث على البنود التى تقيس تلك الخصائص كمعايير مرغوبة فى شريك الحياة ، وكذلك كخصائص تدركها هؤلاء المفحوصات فى ذواتهن ، تبين أن الخصائص المذكورة تلعب دورا حاسما فى الاختيار الزواجى . فعلى مستوى القيمة الكمية ، جاءت المتوسطات المعبرة عن الخصائص الاقتصادية المرغوبة والخصائص الاقتصادية المدركة على النحو المبين بهذا الجدول :

جدول رقم (٦)

قيمة الخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك

مقابل قيمة الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات

الخصائص الاقتصادية المدركة	المرغوبة فى الشريك		المدركة فى الذات		قيمة
	م	ع	م	ع	"ت"
السخاء	٤	١	٣	١ر٣	١١ **
النجاح المهنى ذو العائد المالى المرتفع	٤	٩ر٠	٤ر٤	١	٨ر٥ **
امتلاك الثروة والمال	٧ر٢	١ر١	١ر٧	١ر١	١٠ر٦ **
الميل إلى الإنفاق على الترفيه	٤	٩ر٠	٤ر٢	٩ر	٢ر٥ **
المجموع	١٤ر٦	٢ر٧	١٣ر٣	٢ر٣	٧ر٦ **

$^{*}P < 0.05$
$^{**}P < 0.01$

يوضح الجدول ارتفاع قيمة الخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك ، بفروق جوهرية عن الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات ، وذلك فيما يخص خاصيتين فقط هما : السخاء ، وامتلاك الثروة والمال . العكس نجده فيما يخص الخاصيتين الأخريين (النجاح المهنى ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه) ، حيث ترتفع قيمة الخاصيتين فى الذات المدركة مقارنة بالخصائص المرغوبة فى

الشريك . وعلى المستوى الإجمالى ، يوضح الجدول أن الفتيات عينة البحث يعطين قيمة أكبر للخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك (م = ٦ر١٤) مقارنة بإدراكهن لتلك الخصائص فى ذواتهن (م = ٣ر١٣) . وعلى الرغم من صغر الفروق بين هاتين القيمتين كما هو واضح ، فإن تلك الفروق جوهرية من المنظور الإحصائى ($T = 7.6, P < 0.01$) . أما من حيث الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك ، فقد تبين من تحليل البيانات أن هناك خاصيتين فقط لهما القدرة التنبؤية ، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتى :

جدول رقم (٧)

الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك

الخصائص الاقتصادية المدركة	الارتباط	الانحدار	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
السخاء	٣٢٦ر	٢٩١ر	١١ر	٢ر٣٣ **	٦ر١٢
الميل إلى الإنفاق على الترفيه	٣٩٢ر	٢٢١ر	٠٥ر	٧ر١٥ **	٢ر١٠
مجمل الخصائص الاقتصادية المدركة	٣٢٤ر	٣٢٤ر	١٦٢ر	٧ر٣٢ **	٧ر٩

** $P < 0.01$

ومن الواضح أن خاصية السخاء (كخاصية تدركها الفتيات فى ذواتهن) تفسر أكبر نسبة من التباين (١١٪) من مجمل القيمة التى تعكس الخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك . أما الميل إلى الإنفاق على الترفيه ، فإنه يفسر ٥٪ من هذا التباين . أما مجمل الخصائص الاقتصادية المدركة فى الذات ، فإنها تفسر ١٦٪ تقريبا من التباين فى القيمة التى تعكس الخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك ، وهذا يعنى أن الفتيات اللاتى يدركن أنفسهن على أنهن يتصفن بالسخاء ، ويملن إلى الإنفاق على الترفيه ، يعطين أهمية أكبر لأن يكون شريك الحياة يتصف بالسخاء ، وناجحا فى المهنة بما يحقق عائدا ماليا أعلى ، ويمتلك الثروة والمال ، وفى الوقت نفسه يميل إلى الإنفاق على الجوانب الترفيهية .

رابعا: الخصائص الثقافية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك

فى إطار الدراسة الحالية ، فإن الخصائص الثقافية تتمثل فى : الالتزام الدينى ، والتعليم العالى ، والمعرفة والثقافة العامة . فقد كشفت الدراسة عن أن الفتيات عينة البحث يعطين أهمية لتلك الخصائص كمعايير مرغوبة فى شريك الحياة ، كما أن هؤلاء الفتيات فى الوقت نفسه يدركن تلك الخصائص فى شخصياتهن بدرجة معينة ، وإن كان هناك فروق جوهرية بين ما هو مرغوب وبين ما هو مدرك ، وذلك على النحو المبين بالجدول التالى :

جدول رقم (٨)

معنوية الفروق بين قيمة الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك وقيمة الخصائص الثقافية المدركة فى الذات

	المرغوبة فى الشريك		المدركة فى الذات		قيمة
	م	ع	م	ع	"ت"
الالتزام الدينى	٤ر٤	٨ر	٩ر٣	١	٨**
التعليم العالى	٣ر٣	١ر١	٧ر٤	٧٢ر	١ر١٧ **
المعرفة والثقافة العامة	٥ر٣	١ر١	٣ر٢	١ر١	٧ر١٢ **
المجموع	٢ر١١	٣ر٢	٩ر١٠	٨ر١	٣ر٢ *

* $P < 0.05$
** $P < 0.01$

من الواضح أن الالتزام الدينى يتصدر الخصائص الثقافية التى ترى الفتيات ضرورة توافرها فى الشريك (م = ٤ر٤) ، كما أن الإيمان بقيمة وأهمية التعليم العالى يتصدر الخصائص التى تدركها الفتيات فى شخصياتهن . ومن الملاحظ أن تلك الخاصية (الإيمان بقيمة وأهمية التعليم العالى) ترتفع بفروق جوهرية من حيث كونها خاصية مدركة مقارنة بكونها خاصية مرغوبة فى الشريك ، وذلك عكس الخاصيتين الأخريين (الالتزام الدينى ، والمعرفة والثقافة العامة) ، حيث ترتفع قيمة كل منهما بفروق جوهرية كخاصيتين مرغوبتين فى الشريك مقارنة بكونهما خاصيتين مدركتين فى الذات . ومرة أخرى ، ترتفع قيمة

الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك (م = ٢ر١١) مقارنة بقيمة تلك الخصائص كخصائص مدركة فى الذات (م = ٩ر١٠) ، وإن كانت دلالة الفروق عند مستوى ٠٥ر٠ ، وقد كشف تحليل البيانات عن أن امتلاك المعرفة والثقافة العامة - كخاصية مدركة فى الذات - ليس له القدرة التنبؤية بالقيمة التى تعكس مجمل الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك ، أما الخاصيتان الأخريان (الالتزام الدينى ، والتعليم العالى) فإن لهما تلك القدرة ، وذلك على النحو المبين بهذا الجدول :

جدول رقم (٩)

الخصائص الثقافية المدركة فى الذات كعوامل منبئة

بالخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك

الخصائص الثقافية المدركة	الارتباط	الانحدار	التباين المفسر	قيمة F	الثابت
الالتزام الدينى	٢٣ر	٢٣٢ر	٠٥٣ر	٦ر١٥ **	٢ر٩
التعليم العالى	٢٧٥ر	١٥١ر	٠٢٣ر	٧ **	٧
مجمل الخصائص الثقافية المدركة	١٩٧ر	١٩٧ر	٠٧٧ر	٦ر٧ **	٠٣ر٧

** $P < 0.01$

فالالتزام الدينى يأتى فى الترتيب الأول من حيث نسبة التباين التى يفسرها فى القيمة التى تعكس أهمية توافر الخصائص الثقافية فى الشريك (٠٥٣ر٠) . أما التعليم العالى ، فيفسر ٠٢٣ر٠ . أما قيمة مجمل الخصائص الثقافية المدركة فى الذات ، فتفسر ٨٪ تقريبا من قيمة مجمل الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك . هذا يعنى أن الفتيات اللاتى يدركن أنفسهن على أنهن أكثر التزاما بالدين وأكثر حرصا على التعليم العالى ، هن الأكثر إيمانا بضرورة أن يكون شريك الحياة متصفا بالالتزام الدينى ، ومن ذوى التعليم العالى ، ولديه المعرفة والثقافة العامة .

خامسا : معنوية الفروق بين الخصائص المدركة فى الذات والخصائص المرغوبة فى الشريك

لقد كشف تحليل البيانات عن.أن قيمة الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة بلغت ٧٣ر٣ بانحراف معيارى ٩ر٢ ، ولم تكن هناك فروق جوهرية بين مجموعات العينة فيما يخص هذه القيمة ، وذلك حسب جميع المتغيرات ، وهى : السن ، ودخل الأسرة ، ومستوى تعليم الأب ، ومستوى تعليم الأم ، ومحافظة الإقامة . فالمفحوصات الأكبر سنا – مثلا – لا يختلفن عن المفحوصات الأصغر سنا فيما يخص أهمية الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، وهكذا بالنسبة لمجموعات العينة مصنفة وفق بقية المتغيرات . وقد توصلت الدراسة إلى النتيجة نفسها فيما يخص قيمة الخصائص المدركة فى الذات ، حيث لا توجد فروق جوهرية بين مجموعات العينة ، وقد جاءت هذه القيمة بمتوسط قدره ٠٣ر٦٧ بانحراف معيارى ٤ر٨ .

ومن الواضح أن قيمة الخصائص المدركة فى الذات تقل عن قيمة الخصائص المرغوبة فى الشريك ، ومن اقع تحليل البيانات تبين وجود فروق معنوية بين القيمتين ($T = 11, P < 0.001$) ، أى أن المفحوصات يولين أهمية أكبر للخصائص المرغوبة فى الشريك بدرجة أعلى مما يدركن توافر تلك الخصائص فى ذواتهن ، فهؤلاء المفحوصات – مثلا – يعطين قيمة أعلى للتطلعات المرتفعة كخاصية مرغوبة فى الشريك ، لكن هؤلاء المفحوصات فى الوقت نفسه يدركن هذه الخاصية فى ذواتهن بقيمة أقل . وهكذا ، فيما يخص مجمل الخصائص المرغوبة والخصائص المدركة ، سواء على مستوى العينة ككل ، أو على مستوى مجموعات العينة ، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالى :

جدول رقم (١٠)

معنوية الفروق بين قيمة الخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك
وقيمة الخصائص الثقافية المدركة فى الذات

مجموعـــات العينـة	المرغوبة فى الشريك		المدركة فى الذات		قيمة
	م	ع	م	ع	"ت"
السن : ٢٠ سنة فأقل	٧٣ر١	٩ر٣	٦٦ر٦	٨ر٧	٨**
أكثر من ٢٠ سنة	٧٣ر٣	٩	٦٧ر٦	٨ر١	٧ر٥ **
دخل الأسرة : ١٠٠٠ دينار فأقل	٧٣ر٢	٩ر١	٦٦ر٨	٨ر٦	٧ر٣ **
أكثر من ١٠٠٠ دينار	٧٣ر٤	٩ر٣	٦٧ر٢	٨ر٣	٨ر١ **
تعليم الأب : أقل من الجامعى	٣٧ر٧	٩	٧٠	٨	١٠ر٦ **
جامعى فأعلى	٧٢ر٤	٩ر٧	٦٧ر٥	٩ر٦	٤ر١ **
تعليم الأم : أقل من الجامعى	٧٣ر٤	٩ر٥	٦٦ر٧	٨ر٣	١٠ر٢ **
جامعى فأعلى	٧٣ر٢	٧ر٨	٦٨ر٣	٨ر٤	٤ر١ **
المحافظة : العاصمة	٧٣ر٣	٩ر١	٦٧ر٤	٩ر١	٣ر٥ *
حولى	٧٥	٧ر٨	٦٩ر٣	٨ر٢	٣ر٩ *
الفروانية	٧٥	٩ر٣	٦٨	٩ر٢	٥ر١ **
مبارك الكبير	٧٣ر٢	١٠	٦٥ر٥	٧ر٨	٦ر١ **
الأحمدى	٧٥ر١	٨ر٥	٦٦ر٥	٧ر٢	٥ر٧ **
الجهراء	٦٩ر٧	٩	٦٦ر٣	٨ر٦	٢ر٧ *
العينـة	٧٣ر٣	٩ر٢	٦٧ر٠٣	٨ر٤	١١ **

* P < 0.05
** P < 0.01

يتضح من الجدول أن قيمة الخصائص المدركة فى الذات تنخفض بفروق جوهرية عن قيمة الخصائص المرغوبة في الشريك ، وينطبق ذلك على جميع مجموعات العينة دون استثناء حسب متغيرات السن ودخل الأسرة ومستوى تعليم الأب ومستوى تعليم الأم ومحافظة الإقامة . فإذا أخذنا مجموعات العينة حسب متغير السن – مثلا – نجد أنه على مستوى المجموعة الأصغر سنا ، يبلغ متوسط

قيمة الخصائص المدركة فى الذات ٦٦٫٦٪ ، أما متوسط قيمة الخصائص المرغوبة فى الشريك فيرتفع إلى ٧٣٫٣ والفارق بين المتوسطين دال إحصائيا (P < 0.01) وتتحقق النتيجة نفسها على مستوى المجموعة الأكبر سنا . وهكذا ، فيما يخص مجموعات العينة حسب بقية المتغيرات .

سادسا : الخصائص المدركة فى الذات كعوامل منبئة بالخصائص المرغوبة فى الشريك

فى النقاط السابقة تم بحث الخصائص المدركة فى الذات ، والخصائص المرغوبة فى الشريك ، كل على حدة ، وهنا يثار تساؤل جوهرى حول شكل العلاقة بين الخصائص المدركة والخصائص المرغوبة فى الشريك على المستوى الإجمالى . ولتوضيح تلك المسألة تمت معالجة البيانات لتقدم رصدا تحليليا لجميع الخصائص التى يدركها الفتيات فى شخصياتهن ، باعتبار تلك الخصائص عوامل منبئة بالخصائص المرغوبة فى شريك الحياة . وقد تمت معالجة جميع البنود التى تقيس الخصائص المدركة باعتبارها متغيرات مستقلة (Independent Variables) . أما البنود التى تقيس الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، فقد عولجت كمتغيرات تابعة (Dependent Variables) ، وباستخدام تحليل الانحدار متعدد الخطوات خلصت الدراسة إلى النتيجة المبينة بالجدول الآتى :

جدول رقم (١١)

الخصائص المدركة فى الذات كعوامل منبئة

بالخصائص المرغوبة فى الشريك

الخصائص المدركة فى الذات	الارتباط المتعدد	الارتباط الجزئى	التباين المفسر	التباين المفسر التراكمى	قيمة F	الثابت
التطلعات المرتفعة	٣١ر	١٨ر	١٠ر	١٠ر	٤ر٣٠	٦٤
الاهتمام بالمظهر	٣٩ر	١٨ر	٠٥ر	١٥ر	٦ر٢٥	٧ر٥٦
الميل إلى الترفيه	٤٣ر	١٨ر	٠٣ر	١٨ر	٢١	٦ر٥١
الرغبة فى الشهرة	٤٥ر	١٦ر	٠١ر	١٩ر	١٨	٥٠
الجاذبية	٤٧ر	١٤ر	٠٢ر	٢١ر	٧ر١٥	٤ر٤٦
السخاء	٤٩ر	١٣ر	٠١ر	٢٢ر	١٤	٧ر٤٥
الحرص على النجاح المهنى	٥ر	١٢ر	٠١ر	٢٣ر	٧ر١٢	٤ر٤٢

هذه هى الخصائص المدركة فى الذات ، والتى تنبئ بالخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، علما بأن جميع قيم (F) شديدة الدلالة (P = 0.000) . بمعنى أوضح ، فإنه من بين ٢٠ خاصية مدركة ، هناك سبع خصائص فقط لديها القدرة التنبؤية بمجمل القيمة التى تعكس أهمية الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، هذه الخصائص السبع هى : التطلعات المرتفعة ، والاهتمام بالمظهر ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه ، والرغبة فى الشهرة ، والجاذبية ، والسخاء ، والحرص على النجاح المهنى . أما الخصائص الثلاثة عشر الأخرى فقد استبعدت من نموذج تحليل الانحدار ؛ لأنها لا ترتبط بعلاقة خطية Linear بالقيمة التى تعكس مجمل الخصائص المرغوبة فى الشريك . ومن الواضح بالجدول أن الخصائص السبع المدركة تفسر ٢٣٪ من التباين فى هذه القيمة ، وتأتى التطلعات المرتفعة باعتبارها العامل الذى يفسر أكبر نسبة من هذا التباين (١٠٪) . كما يوضح الجدول أن هناك ارتباطا موجبا بين كل خاصية من الخصائص الموضحة بالجدول والقيمة التى تعكس مجمل الخصائص المرغوبة فى الشريك .

الخلاصة ومناقشة النتائج

تقدم النتائج السابق عرضها رصدا تحليليا للخصائص المدركة فى الذات من حيث دلالتها للخصائص المرغوبة فى شريك الحياة لدى عينة من الفتيات الكويتيات (ن = ٢٨١) . وفيما يتعلق بالخصائص الشخصية ، كشفت الدراسة عن أن خاصية الاعتماد على النفس تتصدر المعايير التى تفضلها الفتيات الكويتيات فى شريك الحياة ، تليها خاصية الشجاعة والجرأة ، بينما تأتى وسامة الشكل فى الترتيب الأخير . أما على مستوى الخصائص الشخصية المدركة فى الذات ، فقد كشفت الدراسة عن أن هناك خاصيتين تتصدران الترتيب الأول ، وهما الاعتماد على النفس ، والتطلعات المرتفعة . أما أقل الخصائص التى تدركها الفتيات فى شخصياتهن فهى هدوء الطباع ، والقوة الجسدية ، كما كشفت الدراسة الحالية ، كذلك فإن بعض الخصائص الشخصية ترتفع قيمتها كخصائص مرغوبة فى شريك الحياة مقارنة بالقيمة التى تعكس تلك الخصائص كخصائص تدركها الفتيات فى شخصياتهن ، وهذه الخصائص هى : الجاذبية ، وهدوء الطباع ، والقوة الجسدية ، والشجاعة ، والاعتماد على النفس ، حيث ترتفع قيمة هذه الخصائص – كخصائص مرغوبة – بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مدركة . وعلى مستوى مجمل الخصائص الشخصية المرغوبة فى الشريك ، تبين أن قيمتها ترتفع بفروق جوهرية عن الخصائص المدركة فى الذات . وكشف تحليل الانحدار عن أن التطلعات المرتفعة تأتى فى الترتيب الأول من حيث كونها عاملا منبئا بالخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة ، وهناك ارتباط طردى موجب بين قيمة الخصائص الشخصية المدركة وقيمة الخصائص الشخصية المرغوبة فى شريك الحياة .

وفيما يخص الخصائص الاجتماعية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك ، فإن تلك الخصائص تتمثل فى : لباقة الحديث ، وأناقة المظهر ، والانتماء العائلى ، والشهرة ، والميل إلى المرح مع الآخرين ،

واحترام الآخرين . وقد كشفت الدراسة عن أن خاصية احترام الآخرين تتصدر الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، كما تتصدر أيضا الخصائص المدركة فى الذات . وهناك بعض الخصائص الاجتماعية التى ترتفع قيمتها بفروق جوهرية كمعايير مرغوبة فى الشريك مقارنة بكونها خصائص مدركة فى الذات ، وتتمثل تلك الخصائص فى : لباقة الحديث ، والانتماء العائلى ، والميل إلى المرح مع الآخرين . فى الوقت نفسه هناك بعض الخصائص التى ترتفع قيمتها كخصائص مدركة فى الذات بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مرغوبة فى الشريك ، وتتمثل تلك الخصائص فى أناقة المظهر ، والشهرة . وعلى مستوى إجمالى الخصائص الاجتماعية ، كشفت الدراسة عن ارتفاع قيمتها كخصائص مرغوبة فى شريك الحياة بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص يدركها الفتيات فى ذواتهن . وكشفت الدراسة عن أن أناقة المظهر ، والشهرة ، واحترام الآخرين - كخصائص مدركة فى الذات - هى التى تفسر نسبة دالة إحصائيا من القيمة التى تعكس الخصائص الاجتماعية المرغوبة فى الشريك .

أما فيما يخص الخصائص الاقتصادية فى الذات كمفسر للخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك ، فقد كشفت الدراسة عن أن السخاء وامتلاك الثروة والمال ترتفع قيمتهما كخصائص مرغوبة فى الشريك ، بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مدركة فى الذات . أما النجاح المهنى والميل إلى الإنفاق على الترفيه ، فترتفع قيمتهما بفروق جوهرية كخاصيتين مدركتين فى الذات مقارنة بقيمتهما كخاصيتين مرغوبتين فى الشريك . وعلى المستوى الإجمالى ، كشفت الدراسة عن أن الفتيات يعطين قيمة أكبر للخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك مقارنة بإدراكهن لتلك الخصائص فى شخصياتهن . وكشف تحليل الانحدار عن أن خاصية السخاء وكذلك الميل إلى الإنفاق على الترفيه (كخاصيتين تدركهما الفتيات فى ذواتهن) تتصدران الخصائص الاقتصادية المدركة ذات القدرة التنبؤية بمجمل الخصائص الاقتصادية المرغوبة فى الشريك .

وفيما يخص الخصائص الثقافية المدركة فى الذات كمفسر للخصائص الثقافية المرغوبة فى الشريك ، كشفت الدراسة عن أن الالتزام الدينى يتصدر الخصائص الثقافية التى ترى الفتيات ضرورة توافرها فى الشريك . كما أن الاقتناع بأهمية التعليم العالى يتصدر الخصائص التى تدركها الفتيات فى شخصياتهن ، وترتفع قيمة هذه الخاصية بفروق جوهرية كخاصية مدركة مقارنة بكونها خاصية مرغوبة فى الشريك . أما الالتزام الدينى والثقافة العامة ، فترتفع قيمة كل منهما بفروق جوهرية كخاصيتين مرغوبتين فى الشريك مقارنة بكونهما خاصيتين مدركتين فى الذات . وعلى مستوى مجمل الخصائص الثقافية ، كشفت الدراسة عن ارتفاع قيمتها كخصائص مرغوبة فى الشريك مقارنة بقيمتها كخصائص مدركة فى الذات . كما كشفت الدراسة عن أن الالتزام الدينى والتعليم العالى هما الصفتان المدركتان فى الذات ، اللتان لهما القدرة التنبؤية بمجمل الخصائص الثقافة المرغوبة فى الشريك .

وفى ضوء الأدبيات المعنية بالاختيار الزواجى ، فإن بعض هذه النتائج يتفق مع نتائج دراسات أخرى ، فقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن الفتيات يعطين الأولوية لخاصية الاعتماد على النفس كخاصية مرغوبة فى شريك الحياة ، هذه النتيجة تتفق مع ماتوصلت إليه إحدى الدراسات الحديثة من أن النساء يعطين الأفضلية لخاصية الاعتماد على النفس فى شريك الحياة ؛ لأن من يتصف بهذه الخاصية يمكن الاعتماد عليه [٣٩] . كما كشفت تلك الدراسة عن أهمية التطلعات المرتفعة والتعليم العالى وتوافر الموارد كخصائص مرغوبة للفتيات فى شريك الحياة ، وهذا يتفق مع نتائج أكدتها دراسات أخرى [٤٠]. كما أن نتائج تلك الدراسة تؤكد منطق نظريات الاختيار الزواجى ، فهناك بعض النتائج التى تتفق ونظرية التجانس التى تذهب إلى أن الاختيار الزواجى يكون على أساس وجود تشابه بين الطرفين فى الخصائص والسمات المختلفة [٤١] ، ومن أبرز الخصائص التى تتفق وتلك النظرية خاصية الاعتماد على النفس ، إذ إن الفتيات اللاتى

يدركن أنفسهن على أنهن أكثر اعتمادا على النفس يعطين وزنا أعلى لهذه الخاصية مرغوبة فى شريك الحياة . فى الوقت نفسه ، فإن نتائج الدراسة تتفق ومنطق نظرية تكامل الحاجات ، والتى تذهب إلى أن الشخص ينجذب إلى من يجد فيه تكملة لنقصه بما يشبع حاجاته [٤٢] . على سبيل المثال ، فإن الفتيات يعطين أهمية كبيرة نسبيا للشجاعة والجرأة فى شريك الحياة ، إذ إن الثقافة تفرض عليهن الالتزام بالحياء فى سلوكهن ، وبالتالى يفتقدن الجرأة فى الكثير من المواقف ، كما أن خاصية الجرأة - على نمط جرأة الرجال - تناقض التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالدور التقليدى للمرأة عموما ، فى الوقت الذى تثبت الدراسات العلمية أن المرأة تعطى أهمية للمواصفات التى تعزز هذا الدور [٤٣].

وهناك بعض النتائج التى تتفق ونظرية المعايير التى ترى أن الاختيار الزواجى عملية إرادية تتم فى ضوء معايير يضعها المجتمع للزواج ، وهذه المعايير تحدد ما هو مقبول وماهو غير مقبول فى الاختيار ، وتمثل قوة موجهة له نحو الاختيار الذى يقبله المجتمع[٤٤] . من هذه النتائج مايتعلق بخاصية الاحترام وخاصية الالتزام الدينى . فالمعايير فى المجتمع الكويتى ترفض عدم الاحترام ، كما أنها تدعم الالتزام الدينى ، ليس فقط كمعايير للاختيار الزواجى ، بل أيضا كمعايير ضابطة للسلوك الاجتماعى بكافة مظاهره ؛ ولذلك تأتى خاصية احترام الآخرين ، وكذلك الالتزام الدينى فى مقدمة الخصائص المرغوبة فى شريك الحياة . كما كشفت الدراسة الحالية عن بعض النتائج التى تتفق ومنطق نظرية المنفعة الذاتية ، تلك النظرية التى ترى أن المنفعة الذاتية تدفع سلوك الفرد وتوجه هذا السلوك [٤٥] ، من تلك النتائج أن السخاء وامتلاك الثروة والمال ترتفع قيمتهما كخصائص مرغوبة فى الشريك ، بفروق جوهرية عن قيمتها كخصائص مدركة فى الذات .

وعلى مستوى مجمل الخصائص المرغوبة فى الشريك ، كشفت الدراسة

عن عدم وجود فروق بين مجموعات العينة فيما يخص قيمة هذه القيمة حسب متغيرات السن ، ودخل الأسرة ، ومستوى تعليم الأب ، ومستوى تعليم الأم ، ومحافظة الإقامة . وقد توصلت الدراسة إلى النتيجة نفسها فيما يخص قيمة الخصائص المدركة فى الذات ، حيث لاتوجد فروق جوهرية بين مجموعات العينة أيا كان المتغير أساس التصنيف ($P > .05$) . كما كشفت الدراسة عن أن هناك سبع خصائص مدركة فى الذات هى الأشد دلالة للخصائص المرغوبة فى شريك الحياة ، وهذه الخصائص هى : التطلعات المرتفعة ، والاهتمام بالمظهر ، والميل إلى الإنفاق على الترفيه ، والرغبة فى الشهرة ، والجاذبية ، والسخاء ، والحرص على النجاح المهنى . وهناك ارتباط طردى موجب دال إحصائيا بين الخصائص المدركة فى الذات والخصائص المرغوبة فى الشريك .

ومن النتائج الأساسية لهذه الدراسة أن قيمة الخصائص المدركة فى الذات تنخفض بفروق جوهرية عن قيمة الخصائص المرغوبة فى الشريك ($P < 0.001$) ، ليس ففقط على مستوى العينة ككل ، وإنما أيضا على جميع مجموعات العينة أيا كان المتغير أساس التصنيف ، كما ينطبق ذلك على الأبعاد الأربعة مجال الدراسة (الخصائص الشخصية ، والخصائص الاجتماعية ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الثقافية) منفردة ومجتمعة ، وهذا يعنى أن هناك نوعا من التباعد بين الخصائص المدركة فى الذات والخصائص المرغوبة فى الشريك . وعلى الرغم من أن ذلك يؤكد صحة نظرية تكامل الحاجات ، فإنه من جهة أخرى يعكس النزعة المثالية لدى الكثير من الفتيات بشان شخصية شريك الحياة ، تلك النزعة التى قد تتحقق وقد لاتتحقق فى الواقع ، ولايمكن تجاهل هذه المسألة عند تفسير مشكلات الطلاق وسوء التوافق فى الأسرة الكويتية بوجه عام .

المراجع والهوامش

١ – Cramer, Robert Ervin et al., Identifing the Ideal Mate: More Evidence for Male Female Convergence. In: Love, romance sexual interaction: Research Perspectives from Current Psychology. Pallone, Nathaniel J. (Ed) New Brunswick, NJ, US: Transaction Publishers, 2003. pp. 61-73.

٢ – أبو زيد ، إبراهيم أحمد ، سيكولوچية الذات والتوافق ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ ، ص٩٤ -٩٥.

٣ – جلال ، سعد ، المرجع فى علم النفس ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ ، ص٢٧٢-٢٧٣ .

٤ – Klein, Stanley B. et al., On the Acquisition of Knowledge about Personality Traits: Does Learning about the Self Engage Different Mechanisms than Learning about Others. Social Cognition, Vol. 22 (4), 2004, pp. 367-390.

Morrision, Jason, Understanding Others by Understanding the Self: Neuro Biological Models of Empathy and their Relevance to Personality Disorders. Canadian Child and Adolescent Psychiatry Review, Vol 13 (3), 2004. pp. 68-73.

Oltmanns, Thomas F. & Turkheimer, Eric, Perceptions of Self and Others Regarding Pathological Personality Traits.; In: Personality and Psychopathology. Krueger, Robert F. & Tackett, Jennifer L. (eds.) NewYork, Guilford Press, 2006. pp. 71-111 .

٥ – زهران ، حامد ، علم النفس الاجتماعى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٣ ، ص ٢٤٧ .

٦ – Karp, Ellen S. et al., Ideal-Self Fulfillment in Mate Selection: A Corollary to the Complementary Need Theory of Mate Selection. Journal of Marriage & the Family, Vol. 32 (2). 1970. pp. 269-272.

٧ – Schmitt, David P.; 121 Members of the International Sexuality Description Project, Patterns and Universals of Mate Approaching Across 53 Nations: The Effects of Sex, Culture, and Personality on Romantically Attracting Another Person's Partner. Journal of Personality and Social Psychology. Vol. 86 (4), 2004. pp. 560-584.

٨ – أسعد ، يوسف ميخائيل ، السعادة فى الخطوبة والزواج ، القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٨٩ ، ص ٣٨ .

٩ – Okonjo, Kamene, Aspects of Continuity and Change in Mate-Selection Among the Igbo West of the River Niger. Journal of Comparative Family Studies, Vol 23 (3), 1992. pp. 339-360.

Worthman, Carol M. & Whiting, John W., Ethos, Social Change in Adolescent Sexual Behavior, Mate Selection, and Premarital Pregnancy Rates in a Kikuyu Community, Vol 15 (2), 1987. pp. 145-165.

١٠ – الرشيدى ، بشير صالح ، الخليفى ، إبراهيم محمد ، سيكولوجية الأسرة والوالدية ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٩٧ ، ص٢٢ .

١١ – الخشاب ، سامية (١٩٨٧) النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٨٧ ص ١٠٥-١٠٦ .

١٢ – Eckland, Bruce K., Theories of Mate Selection. Social Biology, Vol 29 (1-2), 1982. pp. 7-21.

١٣ – Jedlicka, Davor, Indirect Parental Influence on Mate Choice: A test of the Psychoanalytic Theory. Journal of Marriage & the Family, Vol 46 (1), 1984. pp. 65-70 .

١٤ – الرشيدى ، بشير صالح ، الخليفى ، إبراهيم ، محمد ، مرجع سابق ، ص٦١ .

١٥ – Cohen, Jo, Spouse Type Similarity and Prediction Accuracy: Testing a Theory of Mate Selection. Journal of psychological Type, Vol 24, 1992. pp. 45-53.

١٦ – Winch, Robert F. (1985) The Theory of Complementary Needs in Mate Selection: A Test of One Kind of Complementariness. American Sociological Review, 20, pp. 52-65.

١٧ – Husain, Akbar Physical Factors of Mate Selection: Testing Assortative Mating Theory; Psychologia: An International Journal of Psychology in the Orient, Vol 33 (2), 1990, pp. 118-122.

١٨ – Rushton, J. Philippe & Nicholoson, Ian R., Genetic Similarity Theory, Iintelligence, and Human Mate Choice. Ethology & Sociobiology, Vol 9 (1), 1988. pp. 45-58.

١٩ – الرشيدى ، بشير صالح ، الخليفى ، إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

٢٠ – Johannesen- Schmidt, Mary Claire, Social Role Theory and Sex Ddifferences in Preferred Mate Characteristics: Correlational and Experimental Approaches Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering, Vol. 65 (1-B), 2004. pp. 479.

٢١ – Sobel, Jordan H., Utility Theory and the Bayesian Paradigm. Theory and Decision, Vol. 26 (3), 1989. pp. 263-293.

٢٢ – Baily, J. Gaultin et al., Effects of Gender and Sexual Orientation on Evolutionary Relevant Aspects of Human Mating. Journal of Personality & Social Psychology, Vol 66, 1994. pp 1081-1093.

٢٣ – Guoan, Yue et al, Verification of Evolutionary Hypothesis on Human Mate Selection Mechanism in Cross-Culture Contest Act A Psychologica Sinica, Vol 37 (4), 2005. pp. 561-568.

٢٤ – Fiebert, Martin S. et al., Dating and Commitment Choices as a Function of Ethnicity Among American College Students in California Psychological Reports, Vol. 94 (3, Pt 2), 2004. pp.1293-1300.

٢٥ – South, Scott J., Mate Availability and the Transition to Unwed Motherhood: A Paradox of Population Structure. Journal of Marriage & the Family, Vol 58, 1996. pp. 265-279.

٢٦ - Mehrabian, Albert, Marital Choice and Compatibility as a Function of Trait Aimilarity-Dissimilarity Psychological Reports, Vol. 65 (3,pt 2), 1989. pp.1202.

٢٧ - Sprecher, S. Sullivan & Hafield, E., Mate Selection Preferences: Gender Differences Examined in a National Sample. Journal of Personality & Social Psychology, Vol. 66, 1994, pp. 1074-1080.

٢٨ - Judith, M., Psychology of Women. NY. Harper & Row Publishers, 1983.

٢٩ - قاسم ، نادية حسن ، أسس اختيار الزوج لدى طالبات الجامعة ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

٣٠ - رزق ، كوثر ، دراسة مقارنة فى اتجاهات طالبات الجامعة نحو اختيار شريك الحياة ، مجلة كلية التربية بدمياط . العدد ١٢ ، ١٩٨٩ ، ص٣٦١- ٢٨٨ .

٣١ - شحاتة ، عبد المنعم ، خصال الزوج المفضل لطالبات الجامعة وطلابها ، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد ٨ ، ١٩٩٢ ، ص١-٢٥ .

٣٢ - الظفيرى ، عبد الوهاب وآخرون ، دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية فى الكويت فى مطلع الألفية الثالثة ، الكويت ، جامعة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧٤-٧٨ .

٣٣ - Buss, David M.& Angleeitner, Alois, Mate Selection Preferences in Germany and the United States. Personality and Individual Differences, Vol 10 (12), 1989. pp. 1269-1280.

٣٤ - Feingold, Alan, Gender Differences in Mate Selection Preferences: A test of the Parental Investment Model, Psychological Bulletin, Vol. 112 (1), 1992. pp.125-139.

٣٥ - Rajecki, D. Bledsoe & Rasmussen, J., Successful Personal ads: Gender Differences and Similarities in Offers. Stipulations and Outcomes. Basic & Applied Social Psychology, Vol. 12, 1992. pp. 457-459.

٣٦ - Chuang, Yao- Chia, Sex differences in Mate Selection Preference and Sexual Strategy: Tests for Evolutionary Hypotheses, Chinese Journal of Psychology, Vol. 44 (1), 2002. pp.75-93.

٣٧ - Myers, Jame E. et al, Marriage Satisfaction and Wellness in India and the UniTed States: A Preliminary Comparison of Arranged Marriages and Marriages of Choice, Journal of Counseling & Development, Vol 83 (2), 2005. pp.183-190.

٣٨ - Badahdah, Abdallah Mohammed & Tiemann, Kathleen A., Mate; Evolution and Human Behavior, Vol 26 (5), 2005. pp. 432-440.

٣٩ - Schmitt, op. cit.

٤٠ - Newman, Solowey, Debra L. Ideal-self Fulfillment and Sex Roles in Mate Selection. Dissertation Abstracts International, Vol. 50 (4-B), 1989. pp. 1653.

Kostakos, Emanuel, *Mate Preference in Relation to Needs*, Emotional Adjustment, and Self Esteem. Dissertation Abstracts International, Vol. 50 (1-B), 1989. pp. 372.

٤١ - Husain, op. cit.

Sergeant, Mark. J. T. et al., The Self-Reported Importance of olfaction during Human Mate Choice. Sexualities, Evolution & Gender, Vol. 7 (3), 2005. pp. 199-213.

٤٢ - Cohen, op. cit.

٤٣ - Johannesen, op. cit.

٤٤ - Ibid.

٤٥ - Sobel, op. cit.

Abstract

PERCEIVED SELF CONCEPT AS AN INTERPRETATION OF
THE KUWAITI GIRLS MARIATAL CHOICE

Mona Badre El-Kenaee

Self concept is a significant variable for the Social behavior including marital choice, which it reflects on the family stability. This study investigated the perceived self concept as an interpretation of the Kuwaiti girls' marital choice. A valid and reliable scale was administrered on 281 Kuwaiti female university students. Results showed that quantitative value reflecting characteristics of the perceived self was significantly low in comparison with the quantitative value reflecting the desired mate characteristics ($p < 0.001$). Differences betweem the two values reflected a real gap demonstrating an ideal aspiration which may or may not be achieved. The gap between perceived self and desired mate characteristics interpreted many forms of problems related to divorce and familial maladjustment.

مستقبل تحولات
أنساق القيم الاجتماعية فى ظل العولمة

"دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية" *

محمد عبد المنعم **

مقدمة

حظيت العولمة – كمفهوم نظرى من ناحية ، وكعملية ذات آليات تتغلغل فى كافة مناحى الحياة على مستوى الكوكب من ناحية أخرى – بقدر كبير من الاهتمام ، سواء على مستوى النخب الثقافية ، والسياسية ، أو على المستويات الشعبية .

هذا المفهوم الذى حفل بكافة تناقضات الواقع الذى يعكسه ويحتويه ، فكان واسعاً فضفاضاً إلى حد الميوعة واللا تحديد فى بعض الطروح ، وكان ضيقاً وحيد الاتجاه ، تنميطيا فى البعض الآخر منها ، كل حسب إطاره النظرى وتوجهه الأيديولوچى الذى انطلق منه فى تحديده للمفهوم ، وموقفه من محتواه ، وكيفيات عمل آلياته ، وما تفضى إليه من نتائج على كافة المستويات .

وقد كان من أهم المهام التى سعت إليها دراستنا – منذ البداية – مناقشة مفهوم العولمة وفقاً للمقاربات النظرية التى انطلق منها ، وبالتركيز على جوهر

* ملخص رسالة دكتوراه ، التى حصل عليها الباحث من قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، وقد نوقشت بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٣ .

** خبير ، قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرأسمالى المهيمن من ناحية ، ومناقضات هذا الجوهر الرأسمالى ومضاداته من ناحية أخرى .

ورغم أن للعولمة "الرأسمالية تحديداً" تأثيرات عديدة على كافة البنى والعمليات المجتمعية على مستوى الكوكب ، فإن تركيزنا الأساسى قد انصب – فى هذا الصدد – على الدور الذى تقوم به هذه العملية فيما يتعلق بأنساق القيم الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، وبالتأسيس على وجود شرائح طبقية متعدية الجنسية ، خلقتها العولمة الرأسمالية على مستويات مختلفة : اقتصادية ، وسياسية ، وأيديولوچية . حيث تبلور هدفنا الرئيسى فى تبين ماهية أنساق قيم بعض من هذه الشرائح الطبقية المعولمة – متعدية الجنسية – المنتمية تحديداً إلى المواقع الطبقية الوسطى المصرية ، تلك المواقع التى تمثل مفصل البنية الطبقية ككل ، وملتقى تفاعلاتها ، وإحدى أهم ساحات الصراع داخلها .

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية ، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية ، فإذا كانت القيم – فى أحد تحديداتها المجردة – تمثل حكماً عقلياً و/ أو انفعالياً على أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة ، فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعى بكل ما تحفل به من تناقضات فى لحظة تاريخية دنيامية بعينها ، حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية ، فى نفس الوقت الذى قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة ، ولنر من خلال تلك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلى والكوكبى ، ولنتبين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات .

إشكالية الدراسة

وبالترتيب على ما سبق ، تبلورت إشكالية الدراسة فى تساؤل رئيسى مؤداه : ما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى بعض الشرائح البازغة من المواقع

الطبقية الوسطى المصرية فى علاقتها بالعولمة ؟

وبما أن للقيم مستويات متعددة ومختلفة ، فإننا نركز – فى هذا الصدد – تحديدا على :

- القيم الاقتصادية : العمل ، والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار .
- قيم المشاركة السياسة : الحزبية ، والنقابية ، والأهلية .
- قيم الزواج والنوع : حرية العلاقات بين الجنسين ، والزواج ، ومكانة المرأة .
- القيم الثقافية : قيم المشاهدة الفنية : الأفلام السينمائية ، والمسرح ، والتليفزيون .

أهمية الدراسة

١ – تعد الدراسة بمثابة محاولة علمية للتعرف على وتحليل أنماط من القيم الاجتماعية لفئات من شرائح اجتماعية بالغة الحداثة فى مجتمعنا من حيث تكوينها الطبقى ، سواء على مستوى بنية المواقع الطبقية الوسطى ، أو البنية الطبقية المصرية فى كليتها .

٢ – يتمتع اختيار تلك الشرائح "البازغة" بأهمية مستقبلية ، حيث تمثل تلك النوعية من الشرائح الاجتماعية "رواداً Pioneers" ، ليس بالمعنى الإيجابى أو السلبى ، أو أى حكم قيمى أو معيارى آخر ، وإنما هم رواد نظراً لحداثة تكوينهم ، وطبيعة تواصلاتهم مع العالم وتحولاته ، وديناميتة وحركية عناصرهم . ومن ثم فإنهم قد يكونون سباقين فى مضامير متعددة ومختلفة ، قياساً إلى غيرهم من فئات وشرائح المجتمع الأخرى .

وبالترتيب على ذلك ، فإنهم قد يمنحونا بعضاً من ملامح المستقبل على مستويات متعددة ، وذلك مع ضرورة الوعى بجملة الظروف المحيطة من حولهم ، تشكيلاً وتفعيلاً وحراكاً .

٣ – كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تنطلق فى دراستها لتحولات أنساق القيم من خلال تكوينات اجتماعية طبقية محددة concrete ، فى ابتعاد عن

التأملات ، والتخمينات ذات الطابع المعيارى ، الذى تغلب عليه النزعات الأيديولوچية والذاتية ، دون اعتبار لحقائق الواقع المعاش بآلياته ، ودينامياته المتعددة والمختلفة .

٤ – وهى تتيح فرصة للتعرف على نقاط التماس والتفاعل بين المحلية والكوكبية داخل كيانات إنسانية دينامية . تكشف دراستنا لأنماط قيمها الاجتماعية – بمستوياتها المختلفة – مدى التأثير الذى تمارسه العولمة عليها ، ومدى انطباق مقولات الإدماج والتنميط لأساليب حياتها ، وخصوصياتها الثقافية .

الأسلوب المنهجى

لجأ الباحث إلى استخدام الأسلوب الوصفى التفسيرى ، وهو أسلوب يغلب عليه الطابع الكيفى بأكثر من الكمى ، ومن ثم لا تنحصر أهدافه فى مجرد جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة ، أو وضع اجتماعى ما ، أو الاكتفاء بتوصيفه ، بل يحاول تقديم تفسير له ، واستخلاص دلالاته المختلفة ، وذلك وفقاً للأطر النظرية المتبناة . وهو ما يمثل فرصة علمية لاختيار تلك الأطر وفقا لمحاكات واقعية . حيث يطرح الواقع الاجتماعى – محل الدراسة – مجمل أوضاعه ، وتشابكاته ، وملابساته ... ، وتصبح الفرصة مهيأة أمام الباحث العلمى لاختبار صدق مقولاته ، وتوجهاته النظرية ، فإما أنها تتدعم ، أو تتعرض للنقض والتفنيد ، كلياً أو جزئيا . ومن ثم يصبح من المهم مراجعة إطاره النظرى الذى انطلق منه بالأساس .

وعليه ، فالأسلوب الوصفى التفسيرى يتيح الأرضية التى تسمح برؤيته الواقع بقدر أكبر من الاتساع والعمق . ورغم أن الأسلوب "فى صيغته التقليدية" يركز على الأوضاع الراهنة ، فإن الباحث لم يقصره كلية على هذا البعد الزمنى ، وإنما حاول التجاوز من خلاله نحو المستقبل . تم ذلك بالالتجاء إلى

إحدى المقاربات المستخدمة فى الاستشراف ، أو التحليل المستقبلى The Prospective analysis ، والتى تعتمد – بالأساس – على أحد المحددات أو المؤشرات "الرائدة" ، والتى قد تكون متمثلة فى اختراع أو ابتكار ، أو جماعة اجتماعية ما سباقة فى مجالها ، يتم من خلالها التوصل إلى إسقاطات متباينة المستويات ، مع الوضع فى الاعتبار لمختلف الظروف الحاكمة فى هذا الصدد .

ومن ثم ، كان اختيار شريحة طبقية "بازغة Emergent" بغرض الانطلاق مما تتصف به من خصائص وسمات ، تتعلق بالقيم تحديداً نحو غيرها من الشرائح والجماعات والفئات الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى ، بالاحتكام إلى سبقها وريادتها ، ووفقاً لظروف ومتغيرات اجتماعية متعددة ومتباينة ، كماً وكيفاً .

جمهور البحث واختيار العينة

تمثل جمهور البحث فى الشريحة الطبقية الوسطى البازغة المصرية ، والتى تتجسد أبرز فئاتها فى جملة العاملين فى مهن ثلاث رئيسية هى :

١ – المبرمجون فى مؤسسات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية .

٢ – الكوادر الوسطى فى الإدارة والمبيعات فى شركات كبرى متعدية الجنسية .

٣ – مديرو البرامج والمشروعات فى المنظمات غير الحكومية العاملة فى أنشطة حديثة كحقوق الإنسان ، والمرأة ، والطفولة ، والتنمية ، والبيئة . والتى تعتمد – بشكل رئيسى – على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية .

لم يعثر الباحث على بيانات إحصائية رسمية متكاملة بشأن الأنشطة الثلاثة المستهدفة بالدراسة ، من حيث أعداد العاملين ، ونوعية مهامهم العملية ، وتوزيعهم على مستوى الجمهورية أو حتى محافظة القاهرة .

ومن ثم ، كان المطروح هو اختيار مفردات العينة وفقاً للطريقة العمدية ، وفقاً لخصائص حددها الباحث فيما يتعلق بنوعية المؤسسة ، والفئات المستهدفة بالدراسة : نوعية مهامهم ، وكوادرهم الوظيفية داخل المؤسسة .

تم تطبيق الطريقة العمدية فى اختيار المفردات بالعينة من خلال ما يعرف بكرة الثلج ، والتى قد تبدأ بفرد من الجماعة ، أو الفئة المستهدفة ، ومنه يتم التوصل إلى أفراد آخرين يتصفون بالخصائص المحددة من قبل الباحث .

وقد تمثل حجم العينة الإجمالى فى ٩٠ مفردة ، تتوزع عليها الفئات المهنية الثلاث بواقع ٣٠ مفردة لكل فئة منها .

استخلاصات النتائج

وقد تبلورت تلك الاستخلاصات ، والتى تعد بمثابة مناقشة مكثفة لأهم نتائج الدراسة وأكثرها بروزاً وتأثيراً فى النقاط الأساسية التالية :

١ - للعولمة دور فاعل فى خلق جماعات وفئات طبقية عديدة ، وعلى مستويات مختلفة ، ولكل مستوى من مستويات العولمة الرأسمالية فى جوهرها ثقل نسبى فى عملية التشكيل النوعى لتلك الفئات والجماعات بسماتها وخصائصها المختلفة .

٢ - الشرائح الطبقية الوسطى التى بزغت فى مجتمعنا المصرى فى ارتباط بعملية العولمة وفواعلها المختلفة ، والتى تعمل فى مجالات متعددة : اقتصادية ، وخدمية ، ومعلوماتية ، ومدنية ... ، ترتبط بالمؤسسات والمنظمات العالمية من خلال شبكات مصالح وقيم ، ومعايير العمل يتم الالتزام بها بمقادير مختلفة .

٣ - لا تتخذ أنماط العلاقات بين السياق الكوكبى من ناحية ، والسياق المحلى - من ناحية أخرى - شكل العلاقة الخطية وحيدة الاتجاه ، من مركز إلى محيط ، وإنما هناك أشكال ودرجات للالتقاء :المتوتر" بين نزعات ثقافية واجتماعية محلية عميقة من ناحية ، وضرورات تطور الرأسمالية ، وبالتالى العولمة من ناحية أخرى . وهو مانجده متجسداً بقدر كبير من الوضوح لدى مختلف الفئات المشكلة للشريحة الطبقية الوسطى البازغة المصرية محل الدراسة .

٤ - رغم ما يتمتع به "المستوى الاقتصادى" للعولمة من قوة نسبية ، فإنه لا يعد مطلق اليد فى المستويين : الاجتماعى ، والثقافى ، بل إن هذين المستويين الأخيرين قد يساهمان - بقدر ملحوظ - فى إعادة تشكيله - أى المستوى الاقتصادى - وفقاً لخصوصيات نابعة منهما تقليدياً ، وهو ما قد يسم أنساق القيم فى المجتمعات المحلية المتفاعلة مع عملية العولمة بنوع من التناقض ، وهو ما بدا جليا فى تنوع مصادر الاشتقاقات القيمية لدى مبحوثينا ، والتى تراوحت - فى عديد من الأحيان - بين التقليدية والحداثة وما بعدها لدى فئات تنتمى موضوعياً - وعلى مستويات متعددة - إلى أنماط وجود ووعى ساهمت عملية العولمة بقدر وافر فى تشكيلها .

٥ - وبناء عليه ، وجدنا أن مبحوثينا يتسمون - فى مجملهم - بقدر من التقارب "النسبى" على مستويات وجودهم الاجتماعى/الطبقى ، إلا أن أنماط وجودهم تلك ، بمستوياتها المختلفة ، داخل نطاق التكوينة الاجتماعية ، وفى تواصلاتها وتقاطعاتها مع الخارج ، قد لا تمثل الفيصل فى كافة الأحوال ، وبشكل مطلق للحكم على أنماط وعيهم المختلفة . ذلك أن التحولات المجتمعية ، الداخلية والخارجية ، أو المحلية والكوكبية ، والتى تخلقت بفعلها عناصر ومكونات متسقة من ناحية ، ومتناقضة من ناحية أخرى ، جعلت من الوارد والمستساغ وجود كيانات - أفراداً أو جماعات - تحمل فى تكوينتها كماً من التناقضات الكمية والكيفية ، المتصالحة مع نفسها ، والمتعايشة فى سلام ، وتجد تبريراتها من مصادر متعددة ومختلفة ، منها ما هو متقدم تغلب عليه قيم الحداثة وما بعدها ، ومنها ما هو رجعى محافظ تغلب عليه قيم بالغة التقليدية ، ومن ثم أصبحت لدينا أنماط وجود متسقة نسبياً تحايثها أنماط وعى تنطوى على تناقض .

وبالتطبيق على نتائج بحثنا ، نجد أنه وعلى الرغم من الاتساق

"النسبى" لأنماط الوجود الطبقى الذى يسم شريحتنا الوسطى البازغة فى علاقتها بغيرها من الشرائح الشبيهة ذات الامتداد الكوكبى ، وبحكم محددات ومؤشرات متعددة كالمهنة ، ونوعية التعليم ، والمهارات ، والخبرات ، ومستويات الدخول المادية ... وكل ما يمكن أن نصنفه فى هذا الصدد على أنه يمثل بالنسب الينا – تحليلياً – أنماطاً للوجود الطبقى ، نقول رغم ذلك ، فإن أنماط وعى شريحتنا الطبقية هذه ، وبالتركيز على أنساقها القيمية تحديداً ، لا تتسم بنفس القدر من الاتساق "النسبى" الذى ميز أنماط وجودها على المستوى الكوكبى ، حيث لاحظنا وجود تباينات عديدة ، قد تصل إلى حد التناقض ، بين نوعيات ومستويات القيم التى تتبناها نسب مقدرة من هؤلاء المبحوثين ، وتمثل موجهات لاختياراتهم وسلوكياتهم فى المواقف المختلفة . فعلى سبيل المثال ، وفى الوقت الذى نجدهم فيه يتبنون قيماً اقتصادية ذات نزوع رأسمالى واضح فيما يتعلق بالعمل وسوقه ومتطلباته ، وكذا فيما يتعلق بقيمهم المرتبطة بالاستهلاك ، نجدهم – وعلى الجانب الآخر – يتبنون قيماً اجتماعية تغلب عليها المحافظة والتقليدية ، كما هو حادث فى اختياراتهم القيمية إزاء الزواج ، وحرية العلاقات بين الجنسين ، فضلا عن موقفهم المتعلق بالمكانة الحالية للمرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل ، وذلك من منطلقات اجتماعية ودينية ، تصنف على أنها محافظة .

بالإضافة إلى ذلك ، وبالتأكيد عليه ، نجد أنه وعلى الرغم من العلاقة المفترضة بين التوجهات الحداثية من ناحية ، والعلمانية المؤسسة على قواعد المنطق ، والتفكير العقلانى من ناحية أخرى ، فإننا نجد أنه وعلى الرغم من الحداثة البادية على أنماط وجود ، وبعض مكونات وعى مبحوثينا من الشرائح البازغة المعولمة ، فإن ذلك لم يؤثر "بشكل حاسم" على تبنيهم لبعض القيم المشتقة من أنساق قيم تغلب عليها التفسيرات الدينية السلفية .

ولعل المثال الواضح على ذلك ، هو رفض نسبة مقدرة منهم لنظام الفائدة على الودائع البنكية بدعوى مخالفته للشريعة الإسلامية .

هذه الوضعية التى لا تتمتع فيها أنماط الوجود والوعى باتساق كاف ، على مستويات مختلفة ، تدلنا على بنية مجتمعية غير حاسمة ، وغير متبلورة ، يصح أن نصفها بأنها هجين من أنماط الوجود والوعى متباين المصادر ، وهو ما يعد نتاجا لما أطلق عليه - من خلال كتابات وتحليلات متعددة - حالة تمفصل أنماط الإنتاج الرأسمالية وما قبلها .

وعلى مستوى آخر من التحليل ، نجد أن الحالة الكوكبية المتحولة قد عرضت ثوابت عديدة للتهاوى والانهيار ، وهى الحالة التى سعت قواها المتنفذة فى الأساس ، وبفعل غلبة توجهاتها البراجماتية ، إلى تسليع كل شىء ، وعرضت الإنسان إلى وضعية التشيؤ ، بحيث أفضت إلى نشوء حالات من الضياع ، وافتقاد المعنى ، وهو ما دفع إلى صعود بعض التيارات والأخطار والقيم التى تتيح إشباعات روحية ومعنوية على مستويات مختلفة ، تجلت فى مجتمعنا - وفى غيره بطبيعة الحال - فى صور وأنماط للتدين ، بكافة رموزه ومظاهره وطقوسه ، بحيث أصبح يمثل أحد أهم المكونات الملحوظة ، والتى تصدر العديد من الجماعات والفئات الاجتماعية هوياتها الثقافية من خلاله ، ومن بينها بعض الفئات الاجتماعية البازغة بفعل العولمة ، والتى كان الظن السائد بشأنها ، أنها قد تكون من أكثر الفئات نقداً لهذه القيم وابتعاداً عنها .

بالإضافة إلى ذلك ، قد يكون من الممكن رد هذه الحالة إلى كون هذه الفئات والشرائح "المعولمة" المصرية هى الأكثر ، أو من أكثر ، الفئات تعرضاً لاختبارات الهوية الثقافية إزاء الآخر أياً كان . وبقدر ما يحدث اتصال ثقافى ، فى ظل بيئة وسياق اجتماعى/ثقافى مشبع بالتناقضات الحدية ، يكون من المقبول تصور الالتجاء والاحتماء بعناصر الهوية الثقافية

التقليدية ، والتى من أهم مكوناتها المكون الدينى .

ولكن ، ورغم التأثير الملحوظ لهذا المكون الدينى على مجمل أنساق قيم مبحوثينا – أو لنقل نسبة مقدرة منهم تصل إلى حوالى الثلثين – فإننا لا نستطيع تقرير أنه يمارس تأثيراً حرجاً critical على اختياراتهم ، بحيث يفضى بهم إلى حالة من حالات التغييب أو الإعاقة عن التفاعل والتعامل الناجح مع متغيرات العصر من حولهم ، خاصة فى نطاق العمل بقيمه الحاكمة ، إن هو إلا جزء أو مكون مهم يمنح قدراً من التمييز أو التمايز فيما يتعلق بالهوية الثقافية من ناحية ، فضلاً عن دوره فى الدفاع الروحى والنفسى للأفراد فى مواجهة صراعات وتناقضات العالم ، أو الواقع المادى القاهر من ناحية أخرى .

وعلى مستوى آخر ، هناك إمكانية للفهم من خلال ما تطرحه مقولات ما بعد الحداثة من شكوك حول العقلانية ذاتها ، حيث يطرح التساؤل حول ماهية الإنسان ، وتكوينه ، واتساقه مع ذاته ، ومدى إمكانية التناول العقلانى للأمور "كافة" ، والحد أو السقف الذى من الممكن أن يكون مسموحاً به لمعتقدات غيبية أو ميتافيزيقية ، فى إطار تكوينة ذات أسس ومرتكزات علمية – عقلانية ؟ والأهم هل من حق أحد إصدار حكم بصواب أو خطأ هذه التكوينة ؟

٦ – وفى اتصال بالهوية الثقافية وتساؤلاتها ، ورغم أننا قد انطلقنا منذ البداية من قناعة مؤداها : أن الفئات والشرائح التى ساهمت عملية العولمة "الرأسمالية" بقدر وافر ومؤثر فى تشكيلها على المستوى الطبقى ، تتبنى – فى الغالب – قيماً هى الأكثر اتساقاً وتناغماً مع هذه العولمة بكافة مستوياتها . إلا ان ذلك لم يصدق إلا على بعض المستويات ، ولدى بعض المبحوثين ، فى حين لم يصدق على معظم المستويات ، ولا على معظم المبحوثين . ذلك أننا نجد أنه وعلى الرغم من الصلات الوثيقة بين شرائحنا

الوسطى البازغة بالعولمة ، فإنهم يعدون الأكثر قدرة على التعامل معها ومع آلياتها بقدر ملحوظ من الوعى "النقدى" ، فهم وبحكم تكوينهم يتعاملون مع العالم وتحولاته دون "انبهار" يجعلهم منساقين أو مشدودين إزاء مستحدثاته . ومن ثم فهم لا يعدون بأى حال من الأحوال مجرد متلقين سلبيين لكل ما تطرحه العولمة من قيم ، ولعل هذا هو ما لاحظناه - على سبيل المثال - من خلال قيمهم الثقافية ، والتى ركزنا فيها على قيم المشاهدة الفنية بالتحديد ، حيث تعكس أنماط استهلاكهم الفنى جانباً مهماً من هوياتهم الثقافية ، هذه الهويات التى تظهر قدراً عميقا من الكفاءة والسلاسة فى هضم الثقافة الغربية واستيعابها من ناحية ، والسعى إلى تجاوزها ومغايرتها بالتعرض إلى ثقافات متمايزة عنها من ناحية أخرى .

يحدث ذلك كله من خلال ذوات قادرة على الفرز الواعى ، وهو ما يجعلنا نخلص إلى أن مقولات التنميط الثقافى التى تشاع بصدد العولمة ، وتفلح - فى أحيان عديدة - فى تسويقها وتكريسها ، لا تنطبق على هذه الشرائح والفئات بالبساطة التى تصادفها لدى غيرها من الفئات والشرائح والجماعات الاجتماعية الأخرى على مستوى مجتمعنا المصرى .

ومن ثم ، وبالترتيب على كل ما سبق ، نخلص إلى أن فاعليات التشكيل البنائى ، بمفهومها الموسع ، تفرز فى علاقتها بمتغيرات الخارج - العولمة - تكوينات اجتماعية تتسم بخصوصيتها على كافة المستويات ، والتى يحتويها ويجسدها كل موقع طبقى ، فى تفاعلات أبعاده ، وتنوع وتباين نتاجاته ، والتى تفضى بنا إلى حد تقرير أن كل تكوينة محددة فهى تمثل - بذاتها - كيانا متفرداً يحتاج إلى دراسات حالة معمقة ، تتبين ديناميات وتواصلاته الداخلية والخارجية الراهنة ، وتستشرف آفاق تطوره المستقبلية .

المؤتمر الدولى الثالث حول الإدراك المكانى

روما - بروچيه ١٢-١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ *

هالة رمضان **

انعقد المؤتمر الدولى الثالث حول الإدراك المكانى فى الفترة من ١٢ – ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ بمدينتى روما وبروچيه بإيطاليا ، على مدار أربعة أيام متصلة فى جلسات صباحية ومسائية . وانعقدت الجلسات من ١٢–١٤ سبتمبر ، بكلية علم النفس ، جامعة سابيانزا بمدينة روما . أما اليوم الختامى للمؤتمر فانعقدت جلساته بمدينة بروچيه الايطالية .

اشتملت الجلسات على عدد من المحاضرات العامة والأوراق البحثية وورش العمل ، شارك فيها عدد كبير من علماء علم النفس بمختلف دول العالم من المهتمين بدراسة إدراك الفرد للمكان المحيط به .

أهداف المؤتمر

تمثلت أهداف المؤتمر فى محاولات جادة من جميع الباحثين المشاركين لدراسة عملية إدراك وتصور الفرد للمكان المحيط به .

وتناول المؤتمر مصطلح المكان بمفهومه الشامل والواسع ، حيث امتد المصطلح ليشمل كل ما يحيط بالفرد كالمدينة ، والمنزل ، ومكان العمل ،

* I. C. S. C. 2006 Third Edition, International Conference on Spatial Cognition.

** خبير ، قسم التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والشوارع ، والسيارة ، ومواقع الأشياء الخاصة به فى مكان ما ... إلخ .

وكانت الموضوعات الأساسية التى تناولتها أعمال المؤتمر :

- تصور المكان .
- الذاكرة المكانية لدى الفرد .
- عملية الانتباه لما يشمله المكان المحيط بالفرد .
- كيف تعمل حواس الفرد المختلفة وتتكامل فى عملها لإدراك المعلومات المكانية ؟
- أوجه العجز والقصور فى الإدراك المكانى .
- الفروق الثقافية فى كيفية الحصول على المعلومات المكانية بين الأفراد .
- إدراك المسافات الحقيقية لدى الفرد .

المحاور الأساسية للمؤتمر

تركزت أعمال المؤتمر حول ستة محاور أساسية ، تضمن كل محور منها عددا من أوراق العمل المقدمة .

المحور الأول : التصور المكانى

ركزت الأوراق البحثية فى هذا المحور على عملية التصور المكانى لدى الفرد ، وحاولت مناقشته فى علاقته بعدة تطبيقات ، منها على سبيل المثال : التصور المكانى للفرد أثناء تعرضه لعروض سمعية ، والوعى المكانى بداخل السيارة أو كابينة القيادة بالطائرة ، وتصور المسافات لدى سائق السيارة أثناء القيادة .

كما حاول الباحثون تطوير نظريات ونماذج حول التعرف المكانى ، مع تقديم التطبيقات الخاصة بتلك النظريات والنماذج من خلال مواقف واقعية حية .

المحور الثانى : الذاكرة المكانية

تضمن هذا المحور العديد من أوراق العمل التى تعلقت بالذاكرة المكانية والاتجاهات لدى الكائن البشرى ، والعمليات المعرفية المعقدة للغاية التى يعتمد

عليها عمل الذاكرة المكانية والاتجاهات لدى الفرد ، والتى تساعد الفرد على إنجاز العديد من مهامه بنجاح ، كأن يجد طريقه إلى المنزل ، أو يتذكر أين ترك مفاتيح السيارة ، أو يرشد شخص ما إلى أقرب مستشفى ، حيث إنه بدون تلك الوظائف المعرفية تكون معايشة الحياة مستحيلة على الفرد .

كما قدمت الأوراق محاولة لوضع قاعدة معرفية عصبية للذاكرة المكانية والاتجاهات . وتناولت العلاقة بين الذاكرة المكانية وبين عدة عوامل كالجنس ، والعمر ، والكيفية التى تنمو وتتطور بها القدرات المكانية أثناء حياة الفرد .

المحور الثالث : الذاكرة البصرية العاملة

اهتمت الأوراق البحثية فى هذا المحور بالاتجاهات البحثية الحديثة فى دراسة الذاكرة البصرية العاملة ، حيث أشارت أوراق العمل إلى أن الإجراء التجريبى المعتاد والمستخدم فى دراسة الذاكرة البصرية – المتمثل فى أن يطلب من المبحوث استدعاء مواقع مكانية قد عرضت عليه سابقا – أصبح عرضة للجدل والمناقشة حول دقته ومدى صلاحيته . مما استدعى بعض الأوراق لمناقشة النقاط الآتية :

- ما يمكن استخدامه لقياس المحيط المكانى .
- نوع الإطار المرجعى المستخدم عند التذكر واستدعاء الأماكن أو المواقع .
- كيف يعرض المكان على الفرد تجريبيا ؟
- أثر طول الفترة الزمنية بعد العرض التجريبى ، ودرجة تعقيده على دقة استدعاء المعلومات المكانية .

المحور الرابع : العجز المعرفى

حاولت أوراق العمل فى هذا المحور تقديم إطار مفاهيمى للمسافات الجغرافية والخرائط المعرفية لدى الأفراد المصابين بنوع من أنواع العجز المعرفى ، وإعطاء أمثلة واقعية للأساليب التكنولوچية المستحدثة لمساعدة الأفراد العاجزين .

بالإضافة إلى مناقشة مدى حاجتنا لأساليب تقييم أوجه العجز المعرفى ، وأكثر الأساليب التكنولوچية ملاءمة لمساعدة الأفراد ، والعمل على استحداث أى شكل من أشكال التدعيم الأخرى لهم .

المحور الخامس : الإدراك المكانى والعجز البصرى

ركز هذا المحور على محاولة تطوير جيل جديد من الأساليب المساعدة للأفراد المصابين بالعجز البصرى . كما ركزت أوراق العمل على الأمان الشخصى للعاجزين بصرياً وإدراكهم للأمن الشخصى . وأشارت إلى أن الأمان والأمن رغما عن التوسع فى دراسته ، إلا أنه يدرس من مفهوم ضيق وهو الأمان الجسمى ، مع التأكيد على ضرورة مناقشة مفاهيم الأمن والأمان من منظور نفسى واجتماعى ، وتطوير مؤشرات تقديرية جديدة بناء على هذه المفاهيم .

المحور السادس : الذاكرة المكانية العاملة

اتجهت أوراق العمل المتضمنه فى هذا المحور نحو التوصل إلى وضع نموذج متكامل للذاكرة المكانية العاملة ، على أساس أن الذاكرة المكانية لا تعتمد فقط على المعلومات المكانية التى تصل إلى المجال البصرى للفرد ، ولكن تعتمد أيضا على جميع المعلومات المكانية التى تصل إلى الفرد بمختلف حواسه . كما عرضت الأبحاث المقدمة فى هذا المحور العملية المكانية بنماذج حسية مختلفة/أو فى مهام مختلفة .

نتائج وتوصيات المؤتمر

استطاعت الأوراق المقدمة بالمؤتمر أن تقدم عددا من النماذج والنظريات الجديدة الخاصة بإدراك المكان ، كما استطاعت أن تقدم فهما أفضل للذاكرة المكانية وواقعها العصبى ، ووضع نموذج معرفى للذاكرة المكانية ، نموذجا يمكن تعميمه بدرجة أكبر ، ويغطى العديد من وجهات النظر المختلفة بالمقارنة مع النماذج السابق مناقشتها قبل ذلك .

وأوصت بضرورة الاستمرار فى المحاولة لاستحداث أساليب تجريبية جديدة ، بهدف الوصول إلى أكبر درجة ممكنة من دقة التجريب ، والقيام بمحاولات جادة لاستحداث أساليب تكنولوچية جديدة لمساعدة الأفراد المصابين بنوع من أنواع العجز التى قد تؤثر على الإدراك المكانى السليم للفرد .

المـارسة فى البحوث الاجتماعية وبحوث التسويق : مقدمة *

عرض كتاب

هبة الزعبلاوى

المقدمة

لقد كان لاقتصاديات السوق والشركات متعددة الجنسيات بالغ الأثر الممتد إلى البحوث عبر الدول وإلى تقنيات جمع البيانات التى تمكن الباحثين من أداء عملهم بكفاءة ودقة . ويعد وضع الأسس العامة وتعلمها وتعليمها فى بحوث السوق والبحوث الاجتماعية أمراً عظيم الأهمية فى التطبيق العملى ، سواء على مستوى المراكز البحثية ، أو حتى فى سنوات التعليم الأكاديمى . ذلك أن الممارسين للبحوث لابد من تنمية مهارات التفكير والتحليل النقدى لديهم ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الممارسة العملية وإجراء البحوث المختلفة . من أجل ذلك خرج هذا الكتاب حتى يحدد النقاط التى يسير عليها الباحث عند إجراء بحثه بمراحله المختلفة الجزئية والكلية . ومن هنا ، تأتى أهمية هذا الدليل لكل باحث فى العلوم الاجتماعية عامة ، وبحوث السوق والإعلان بصفة خاصة ، فهو دليل موجز وموجّه ومرشد لإجراء ات

* Yvonne McGivern, The Practice of Market and Social Research: An Introduction, England, Prentice Hall, Second Edition, 2006.

** باحث مساعد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والاربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٧ .

البحث الاجتماعى ، ومعين لكل باحث فى العلوم الاجتماعية ، ولابد من قراءته والاهتداء بمقترحه عند الممارسة العملية للبحوث ، فضلاً عن قيمة اقتنائه .

وصف للعمل الذى بين أيدينا

يقع هذا العمل الموسوعى الضخم فى ٥٥٣ صفحة ، وتتوزع مادته بين مقدمة وثلاثة أجزاء ، وملاحق .

أما الأجزاء الثلاثة فهى :

١ – الجزء الأول : مقدمة فى البحث الاجتماعى وبحوث التسويق ، ويشمل الفصلين الأول والثانى .

٢ – الجزء الثانى : البداية الفعلية ، ويشمل الفصول الثمانية من الثالث حتى العاشر .

٣ – الجزء الثالث : كتابة التقرير ، ويشمل الفصول الأربعة المتبقية من الحادى عشر حتى الرابع عشر .

أولا : الجزء الأول "مقدمة فى البحث الاجتماعى وبحوث التسويق"

الفصل الأول : "الممارسة العملية فى البحث الاجتماعى وبحوث السوق"

يتحدث الفصل الأول عن ماهية البحث الاجتماعى وقيمته وأخلاقياته وحدوده وكيفية استخدام التكنولوچيا فى ممارسته ومدى إسهامه فى مجالى السوق وبحوث الإعلان . وينتهى هذا الفصل إلى أن البحث يلعب دوراً هاماً فى التخطيط وعمليات صنع القرار فى المنظمات العامة والخاصة ، وأن القيمة العلمية للبحث يمكن أن تحدد بمعايير تتمثل فيما يلى :

تصميم البحث وحدود المناهج المستخدمة ، وتفسير النتائج ، والاستفادة منه فى صنع القرار أو عدم ذلك .

وعن **أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى** ، ينتهى الفصل إلى وضع تعريف محدد لها بأنها تلك المبادىء الأخلاقية التى ترشد السلوك البحثى وترسى

مستويات التواصل بين المجموعات المختلفة ، وهى هامة فى عملية إجراء البحث الذى يشتمل على البحث نفسه والباحثين والمساهمين فيه ، وكذلك كل المستخدمين له والمستفيدين منه إلى أن تشمل المجتمع الأكبر . ويمكن التعبير عن تلك المبادىء الأخلاقية بالمشاركة الطوعية ، وعدم الإضرار بالمشاركين فى البحث ، والشفافية وعدم تزييف الحقائق .

أما الفصل الثانى : "أنواع البحوث" ، فيغطى حديثه أنواع البحوث وطبيعتها وطرق جمع البيانات ونوعيتها ومصدرها والمنهج المتبع فى ذلك ، وقد انتهى إلى إمكانية تصنيف البحوث وتقسيمها إلى البحوث الاستطلاعية ، والبحوث الوصفية ، والبحوث السببية أو التشخيصية ، وقد خلص إلى أن عملية جمع البيانات قد تكون مستمرة أو لحظية ترتبط بأهمية قضية ما مثارة . وتستخدم أدوات عدة فى إتمام ذلك : الملاحظة ، والمقابلة ، والتحدث عبر التليفون ، والبريد العادى ، والآخر الإلكترونى .

ويتوقف نوع البيانات التى يتم جمعها على نوع البحث كميا كان أو كيفيا ، وعلى العينة محل الدراسة ، فتختلف من بحوث المستهلك عن البحوث الاجتماعية . وقد يكون البحث الواحد كميا وكيفيا فى الوقت ذاته ، ولا مانع من أن يبدأ بالملاحظة وينتقل إلى الاستبار .

ثانيا : الجزء الثانى *"البداية الفعلية"*

ويبدأ بالفصل الثالث ، ويتناول **"التخطيط للبحث وتصميمه"** ، حيث يحدد ما يكون متضمنا فى تخطيط البحث وتصميمه ، ويبدأ بتعريف مشكلة البحث وهى الخطوة الأكثر أهمية ثم يعرض لتساؤلاته ، ووحدات التحليل ، والوقت المتوقع أن يستغرقه البحث . وقد انتهى هذا الفصل إلى أن تصميم البحث يلزم معه تحديد المشكلة بكل وضوح ، وكذلك عنوانه لابد أن يكون بعيدا عن الغموض . ويقع هذا التصميم فى مستويين : **الأول** ويتضمن كيفية بناء البحث بالطريقة التى تمكننا من تحقيق

أهدافه ، **والثانى** ويتمثل فى تحديد وتجميع البراهين والدلائل على أهمية البحث الذى يبدأ بتحديد مشكلته ، وهو أمر هام ودقيق ، وتبنى بقية خطوات البحث عليه . ذلك أن صلاحية البحث وجودته تتوقف على ارتباط عنوان البحث بمشكلته بأهدافه ، ويكون النتائج التى يتوصل إليها ممثلة وقابلة للتعميم على المجتمع الأكبر نسبيا .

ننتقل إلى **الفصل الرابع : "كتابة الخطة المقترحة"** ، ويتناول المقترح الخاص بتصميم البحث وتحديد تساؤلاته والاستجابة المتوقع أن تتحقق منه ، والاعتبارات الأخلاقية ، والجهة التى ترعى البحث وتدعمه وتموله . وقد خلص إلى أن الخطة المقترحة تشتمل على ضرورة أن يبدأ البحث بتحديد مشكلته ووضع تصور للبيانات التى يحتاج إلى توافرها وكيفية استخدامها وتوظيفها ، وتحديد أى المداخل النظرية التى يستخدمها ، وعرض أهمية البحث والدراسات السابقة عليه ، وتحديد العينة ، وأدوات التحليل ، والتكلفة الزمنية والاقتصادية التى يتوقع أن ينفقها البحث .

ولضمان إتمام مهمة بحثية جيدة النوعية ، ينبغى على الباحث بناء علاقة اتصال وتواصل مع فريق العمل والالتزام بأخلاقيات البحث العلمى .

وعن **"كيفية جمع البيانات" يتحدث الفصل الخامس** ، حيث ينتهى إلى أن البيانات التى يتم جمعها تعتبر مصدرا هاما فى المراحل المبكرة للبحث ، وتفيد فى تصميم البحث وتحديد مشكلته ، وكذلك فى تفسير النتائج فى المراحل النهائية .

وتتمثل مصادر جمع البيانات فى الأجهزة الرسمية المنوط بها إصدار إحصاءات مقننة فى منظمات بحوث المستهلك والإعلان ، وغالبية هذه البيانات متاحة فى ديسك أو على أسطوانة (سى دى : قرص مضغوط) ، أو من خلال دار نشر ، أو من المكتبة ، أو عن طريق الاتصال التليفونى ، أو من خلال قواعد البيانات المتوافرة .

وتعد أجهزة إدارة المعلومات وأجهزة دعم واتخاذ القرار وسجلات حفظ

المعلومات من مصادر جمع البيانات أيضا .

وقد تم إدماج البيانات الديموجرافية فى البيانات الجغرافية لتنتج لنا البيانات الديموچيوجرافية بتصنيفاتها التى تمدنا بفهم أعمق لسلوك المستهلك فى بحوث السوق أفضل من كون البيانات ديموجرافية وحدها أو جغرافية وحدها .

الفصل السادس : "جمع البيانات بأسلوب كيفى" ، ويتحدث عن وسائل جمع البيانات التى تشمل : الملاحظة ، والاستبار ، والاتصال عبر التليفون . وقد خرج الفصل بنتائج عديدة :

- توجد طريقتان لجمع البيانات الكيفية هما: الملاحظة ، والمقابلة . وتزيد الملاحظة عن الأخيرة بخاصية رؤية الباحث للمستجيب فى وضع سلوكه الطبيعى وليس الانتقائى ، فى حين أنه فى أثناء المقابلة يحاول المستجيب أن يظهر المثالى من سلوكه أمام الباحث .
- إن عددا قليلا من المناهج التقليدية المستخدمة فى البحوث الاجتماعية صارت أكثر شيوعا فى بحوث الدعاية والإعلان ، مثل المنهج الإثنوجرافى والسيموطيقا (علم دراسة دلالات الصور والرموز والأشكال ومعانيها وارتباطها بالثقافة المحيطة بها).
- وتعد الإثنوجرافيا منهجا للدراسة والتعلم للشخص كوحدة مفردة أو لمجموعة أو أكثر من البشر مثلا فى بيئتهم الخاصة ولمدة زمنية محددة ، ويتضمن كلا من الملاحظة والمقابلة ، وقد تكون الإثنوجرافيا منهجا مكلفا ومستهلكا للكثير من الوقت ، لكنها تفيد فى إمدادنا بالتفاصيل والتعمق فى فهم الطرق التى يتصرف بها الناس وما يفكرون فيه ويشعرون به وقت مسلكهم ، وأن استخدام هذه الوسيلة أو تلك يتوقف على طبيعة البحث والهدف منه .
- إن الشكل الأساسى لإجراء المقابلة يتمثل فى اللقاء بين الباحث والمبحوث وجها لوجه بشكل متعمق ، وتستغرق قرابة الساعة ، أما فى حالة المناقشة الجماعية والتى تتكون من ثمانية مستجيبين إلى عشرة فإنها قد تستمر لوقت أطول ،

وتفيد المقابلات الفردية إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة ، أو إذا كان البحث عن اتجاهات الفرد وسلوكه .

أما المناقشات الجماعية ، فإنها تناسب فى حال احتياج الباحث إلى تحديد الاختلافات بين اتجاهات مجموعة النقاش ، وفى حال الاحتياج إلى فهم التأثيرات الاجتماعية والثقافية أو استنباط حلول غير تقليدية .

ويمكن أن تعقد مجموعات النقاش المختلفة بشكل متزامن أو غير متزامن أو عبر البريد الإلكترونى ، وتختلف قائمة الموضوعات التى تناقش من قائمة بسيطة إلى أخرى ذات كثافة موضوعية ، وأن اختيار مجموعة النقاش يعتمد على أهداف البحث ، وتعتمد المقارنة بين المجموعات المختلفة على خبرة الذين يعقدون هذه الحلقات للنقاش ويديرونها .

وعن دور السيموطيقا فى جمع البيانات الكيفية ، فإنها تشير إلى دراسة دلالات العلامات والرموز فى كل أشكال الاتصال ، وتفيد خاصة فى بحوث الإعلان ، حيث تفسر معاني الرموز والصور والأشكال المستخدمة فى الإعلانات وتحللها وتربطها بالثقافة المحيطة .

ويتناول **الفصل السابع : "جمع البيانات بأسلوب كمى"** إذ يغطى موضوعات المقابلة ، ودور القائم بالمقابلة ، وأنواعها . وقد خلص إلى عدة نقاط :

- تعتمد جودة البيانات التى يتم جمعها على مدى ما يتمتع به الباحث من مهارات اتصال فى إجراء المقابلات وفى العمل الميدانى وفى إدارة البيانات التى يمكن أن تسجل الكترونيا ، حيث إدخال البيانات إلى الحاسب الآلى ، وذلك كله يعتمد على التدريب الجيد .
- يمكن إجراء الاستبار – المقابلة وجها لوجه – فى المنزل ، أو فى الشارع ، أو فى مركز بحثى أو فى مكان عمل المبحوث ، معتمدين فى ذلك على طبيعة المسح . وتكمن مميزات الاستبار فى : المرونة فى إجراء المقابلة ، وتمكين الباحث من كتابة تقرير تفصيلى ودقيق ، مما يؤثر بالإيجاب على جودة

البيانات . ومن المآخذ على الاستبار التكلفة العالية نسبيا ، والاستهلاك الكبير للوقت ، ولتلافيهما تحدد العينات العنقودية ، ولتقليل التكلفة الاقتصادية والزمنية كذلك .

- ويمكن إجراء المقابلة عن طريق الاتصال التليفونى ، وتفوق هذه الطريقة الاستبار بخصائص : على المستوى الجغرافى ، فإنه يمكن تحديد العينة العشوائية بكل سهولة ، وبالتالى تقل نسبة خطأ العينة ، وهى أسرع فى إجرائها ، وذات تكلفة أقل ، ويعظم التحكم فى جودة إجرائها - ويمكن إتمام المسوح ذاتيا إما بالبريد العادى أو بالبريد الإلكترونى والإنترنت .

الفصل الثامن : "العينات" إن أهم مايدور الحديث حوله عن العينات هو طرق اختيارها ، والتى لابد أن تبعد عن التحيز ، وأن تختار بكل دقة وإحكام من مجتمع البحث : أشخاصا كانت ، أو أشياء . إذ ربما تكون العينة فى البحوث الاجتماعية وبحوث السوق أفرادا ، أو أسرا معيشية أو مؤسسات ، أو حتى ربما تكون مكانا أو أحداثا أو خبرات . ويعد اختيار العينة أحد أهم إجراءات البحث التى تشتمل على الفئة المستهدفة من البشر مع اختيار أدوات مناسبة للعينة ولخصائصها ولحجمها .

وتوجد ثلاثة تصنيفات لأنواع العينات هى : العينات الاحتمالية أو العشوائية ، والعينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) ، والعينات شبه العشوائية .

إن الإطار الذى يمكن أن تنتقى منه العينة قاعدة بيانات أو قائمة أو تسجيل أو خريطة ، ويشترط فى العينة دقتها ، وأن تكون متاحة بسهولة ، وملائمة لمشكلة البحث ، وقابلة لتطبيق الإجراءات البحثية عليها .

- ويعتمد حجم العينة على طبيعة البحث والهدف منه ومتطلبات التحليل ، خاصة مع الجماعات الثانوية فى العينة التى يجب أن تكون كبيرة بدرجة كافية حتى تمكننا من دقة النتائج والثقة بها .
- وبالنسبة لبحوث السوق ، فإنه يشيع استخدام العينة الحصصية ، وليس

العشوائية (الاحتمالية) ، وتعتمد جودة اختيار العينة الحصصية على درجة العشوائية التى يحددها القائم بالمقابلة فى اختياراته ودقتها وحداثتها .

الفصل التاسع : "جمع البيانات بالاعتماد على رصد الاتجاهات" ، ويجيب هذا الفصل عن هذا التساؤل : كيف تجمع البيانات الكيفية اعتمادا على الاتجاهات ؟ حيث تقع الاتجاهات فى نطاق اهتمامات الباحثين فى العلوم الاجتماعية والباحثين فى مجال السوق ، وحيث تتباين التعريفات ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن مفهوم الاتجاه يقصد به الميل المسبق إلى شىء ما أو موضوع ما ودراسته بطريقة خاصة حينما تتعلق الظروف المحيطة بهذا الميل . وعليه فإن إجراء البحث اعتمادا على الاتجاه مسألة صعبة ومعقدة وذات جوانب متعددة ، ويعتمد على ظروف خاصة لابد من تهيئتها عند إجراء الدراسة ، وفى نفس الوقت ربما يكون الباحث غير ذى اهتمام بدراسة الاتجاهات . ويمكن زيادة التعويل على صحة الاتجاه علميا من خلال استخدام بنك الأسئلة أو الجمل الخبرية الموحية بأدوات الاتجاه وأشكاله ، وشمولها لجوانبه المختلفة .

وتتكون الأسئلة التى تقيس الاتجاهات الكيفية من جزأين :

الأول : تصميم واختيار قائمة العبارات التى توضح أبعاد الاتجاه فيما يتعلق بمتغير الاتجاه الخاص ، والثانى : اختيار شكل الاستجابة ، وأن أكثر الاتجاهات شيوعا تتضمن تقنيات ومقاييس الدلالات اللفظية المختلفة ، وترتيب المكانة ، والمقاييس الخطية . ويقوم المستجيبون باختيار العبارات التى تتوافق مع ميولهم ، مما يسمح بتحليل البيانات فى تنوع كبير ، بدءا من حساب النسبة الاحتمالية لأفراد العينة ، والذين لهم علاقة ارتباطية بمنتج معين أو علامة تجارية محددة ، إلى عقد المقارنات بين الأشكال المختلفة لكل علامة تجارية من خلال استعراض كل العبارات ، وصولا إلى تقنيات معقدة فى رسم خريطة للمتغيرات المتعددة .

الفصل العاشر : "تصميم الاستبيانات" ، ويغطى هذا الفصل أهمية

التصميم الجيد للاستبيان ونظام الأسئلة ومحتواها ووضوحها وطولها ، وقد انتهى إلى أن الاستبيان هو الأداة التى تستخدم فى جمع البيانات ، وتعتمد جودة البحث وتأثيره على جودة البيانات التى تم جمعها ، والتى لابد من اتصالها بعنوان البحث ومشكلته وأهدافه ومناسبتها للمراحل التطبيقية أثناء إجرائه .

ويمكن تصميم أسئلة لموضوعات محددة ، وقد تكون لاختبار فروض توصلت إليها دراسات سابقة . وتعد الأسئلة المتدرجة ضرورية فى حالة عقد المقارنات بين المسوح وفى حالة دمج البيانات من مسوح مختلفة .

وينبغى ألا يكتنف الأسئلة الغموض ؛ حتى لايصعب قياسها . كما ينبغى الاهتمام جيدا بصياغة السؤال وبنائه ، مفتوحة نهايته كانت أم مغلقة ، ويتعدى هذا الاعتناء إلى ترتيب الأسئلة والتدرج فيها ومراعاة طولها حتى شكل نموذج طباعتها .

ثالثا: الجزء الثالث "الانتهاء من البحث وكتابة التقرير"

الفصل الحادى عشر : "إدارة مشروع البحث"

ويقدم لنا هذا الفصل تصورا حول كيفية إدارة مشروع البحث حيث :

- ينبغى على الباحث إدارة بحثه يوما بيوم ، والتأكد من إحرازه تقدما فى الإجابة على ما يطرأ من أسئلة فى الميدان كانت أو من العميل .
- يجب عمل دليل مرشد وموّجه للأسئلة داخل الاستبيان ، والتأكد من ملاءمته للعمل الميدانى وقابليته للتحليل .
- وعمل محددات للتحليل ، وإجراء الترقيم والتكويد، وذلك كله يعتمد على مهارة الباحث التى تكمن فى قدرته على إدارة الوقت بكفاءة وبفاعلية ، إذ يمكنه الانتهاء من مراحل البحث قبل حلول ميعاده .

الفصل الثانى عشر : "تحليل البيانات الكيفية" ، ونخرج من هذا الفصل بأن تحليل البيانات الكيفية يتضمن البحث عن النماذج ، والعلاقات بينها ، وهى

عملية مستمرة ، حيث تبدأ مع نقطة بداية مشروع البحث ، وتمتد فى أثناء العمل الميدانى ، وهى عملية صعبة ومستهلكة لكثير من الوقت .

ولا يوجد بشكل محدد ونهائى تقنيات متدرجة أو حتى تعريف موضح للإجراءات ، ولكن يوجد فقط مداخل واتجاهات عديدة مختلفة ، وأن هذه التقنيات تحدد من علوم اجتماعية مختلفة خصوصا من الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع .

وليس هناك مدخل واحد خاص للتحليل ، ولكن من الأفضل لو استخدم الباحث مداخل متعددة تفيد فى صياغة الفروض والأفكار من البيانات التى تم جمعها وإخضاعها للتحليل الكيفي . وقد يكون النموذج النظرى غير ذى قيمة فى التحليل ، ولكن يساعد فى إعادة صياغة الأسئلة وإعطائها الترابط المنطقى المطلوب ، وإمدادانا بالأفكار التى تساعدنا على التنميط ، ويخضع هذا النموذج النظرى للاختبار النظرى والإمبيريقى .

ويعد تكويد البيانات وعنونتها أداة تحليل مهمة ، وكذلك الشأن عند استخدام الرسوم التوضيحية والجداول والخرائط فى تصنيف البيانات وتوضيح العلاقات بين الأشكال المختلفة .

وتوجد برامج حوسبية عديدة تسهم فى تحليل البيانات الكيفية . ويفيد البرنامج فى تخزين وتصنيف وبحث واسترجاع البيانات . إن كفاءة التحليل الحوسبى - الآلى - لا تتوقف على جودة البرامج المستخدمة فى ذلك فحسب ، ولكن على الكيفية التى يستخدم بها الباحث هذه البرامج .

الفصل الثالث عشر : "تحليل البيانات الكمية" ، وتنتقل البيانات من الاستبيان إلى التحليل فى عملية تعرف بإدخال البيانات ، ويمكن أن تحوسب هذه الخطوة . وتسمى وحدة التحليل المفردة بالحالة ، وتطلق أيضا على الاستبيان الواحد بمستجيب واحد ، وتتكون المتغيرات من الفرد والأسئلة والإجابات عنها تعرف بالقيم .

وتحديد نوع التحليل المناسب يعتمد على نوع البيانات الذى بدوره يحدد اختبار الإحصاء الدال المستخدم من خلال حساب تكرارات الاستجابات لكل مائة حالة ، وهى تعبر عن نسبة من يقولون نعم ولا ولا أعرف .

إن انتشار أو توزيع الإجابات فى العينة أمر مهم ، وذلك من خلال حساب عدد مرات تكرار كل قيمة من المتغيرات . وتوجد طريقة أخرى هى حساب الإحصاءات التى تؤدى إلى نفس النتيجة ، وتعرف بالإحصاءات الوصفية .

ويعرف التحليل المعتمد على متغير واحد بالتحليل النوعى ، ويتضمن التحليل الثنائى والمتعدد المتغيرات فحص العلاقات بين اثنين أو أكثر من المتغيرات ، وتخطط الجداول بناء على إجابات أفراد العينة . وبرغم عدم توجيه كل الأسئلة إلى كل أفراد العينة فإن التحليل يبنى على أفراد العينة بكاملها . وفى مثل هذه الحالات ، فإن الجداول تنقى وترشح لتتمثل فى الاستجابات الخاصة بالأسئلة أكثر من العينة الإجمالية .

وتمكننا الاختبارات الإحصائية الدالة من تحديد ما إذا كانت العلاقات بين المتغيرات أو الاختلافات بين النسب المئوية حقيقية أو كونها قد ظهرت أكثر بطريق المصادفة ؛ وأن اختيار نوع الأسئلة يعتمد على ما الذى نريد اختباره : هل إيجاد علاقات أم تحديد فروقات ؟ هل على مستوى عين واحدة أو أكثر ، وإذا كان هل كانت العينات منسجمة أم غير ذلك ؟

ولقد صممت آليات لتمكننا من تحليل المتغيرات العديدة ، وهذه التقنيات تشتمل على عامل التحليل ، وعنقودية التحليل ، وتطابقه وتوافقه .

الفصل الرابع عشر : "كتابة التقرير" ، ويغطى كتابة التقرير النهائى ، وجدولة البيانات ووضعها فى رسوم بيانية ، وتقييم جودة البحث . وقد خلص إلى ما يلى :

- إن التقرير النهائى والعرض المبدئى خطوتان فى غاية الأهمية ؛ لأنهما وسائل لبلورة الفكر حول النتائج ، ويستخدمان كقنوات لتفسيرها ، وكطريقة لإحداث

التأثير على العميل فى منهج الفعل ، وكطريقة لتسويق خبرة الباحث .

- وتعطى التقارير والعروض فرصة لكل من الباحث والعميل لمناقشة النتائج التى توصلا إليها ، واكتشاف المعنى المتضمن فيهما . وتفيد هذه التقارير فى تقييم جودة البحث .
- إن الهدف من العرض وكتابة التقرير هو التواصل مع النتائج بوضوح ودقة وكفاءة ، حيث يجب أن يكون الباحث واضحا فى نقل الرسالة إلى الجمهور العادى ، وأن يقوم بتحرير المحتوى بشكل محدد ، وأن يتضمن العرض فقط ما يتصل بالنتائج ويسلط الضوء عليها .

وفيما يتعلق بالقضية محل البحث :

- يقوم الباحث بإعداد مفهومات البحث ، وأن يختار التصميم الذى يعزز وصول رؤيته للرسالة إلى الجمهور ، وأن يفكر فيما يتعلق بالمنطق الرمزى ، وبالتجهيزات ، وفى حجم الغرفة ، وحجم الجمهور وكثافته .
- يجب أن يوضح الباحث الهدف من بحثه ، ويعد الإطار الذى يدور فيه محتوى البحث .
- أن يستخدم الباحث لغة الحياة اليومية ، وأن يستخدم الأسلوب القصصى ؛ حتى يسهل قراءة التقرير من قبل المثقف والجمهور العادى ، وأن يلفت النظر إلى كيف أن مشكلة البحث تهم صناع القرار ، وأن يعيد النظر فى النتائج .

تصميم الاختبار الأمثل لإختبارات الحياة المعجلة جزئيا بطريقة ثابتة لتوزيع ويبل فى حالة البيانات المبتورة

ماجدة عبد الغنى

هذه الدراسة تتناول التصميم الأمثل لاختبارات الحياة المعجلة جزئيا بطريقة ثابتة لتوزيع ويبل ذو معلمتين فى حالة البيانات المبتورة زمنيا . وتقسم المفردات تحت الإختبار إلى جزئين : جزء من المفردات يعمل تحت ضغط معين ثابت طول فترة الإختبار ، والجزء الآخر يعمل فى ظروف عادية ، وينتهى الإختبار بعد فترة زمنية معينة يتم تحديدها مسبقا . ويتم تحديد النسبة المثلى المخصصة للعمل فى ظروف عادية بإحدى الطريقتين : الطريقة الأولى من خلال تباين تقديرات الإمكان الأكبر لمعلمات التوزيع ، والطريقة الثانية من خلال تباين تقدير معامل التعجيل .

[15] Kielpinsi, T. J. & Nelson, W. (1975). Optimum censored accelerated life tests for normal and lognormal life distributions. IEEE trans. Reliability, R-24(5), pp. 321-32.

[16] Nelson, W. & Meeker, W. Q. (1978). Theory for optimum accelerated censored life tests for Weibull and extreme value distributions. Technometrics, 20(2), pp. 171-7.

[5] Bhattacharyya, G. K. and Soejoeti, Z. (1989). A tampered failure rate model for step-stress accelerated life test. Communication in Statistics-Theory and Methods, 18(5), pp.1627-1643.

[6] Bai, D. S. and Chung, S. W. (1992). Optimal design of partially accelerated life tests for the exponential distribution under type-I censoring. IEEE Transactions on Reliability, 41(3), pp. 400-406.

[7] Bai, D.S., Chung, S. W. and Chun, Y. R. (1993). Optimal design of partially accelerated life tests for the lognormal distribution under type-I censoring, Reliability Engineering and System Safety, 40 , pp. 85-92.

[8] Attia, A. F., Abdel-Ghaly, A. A. and Abdel-Ghani, M. M.(1996). The estimation problem of partially accelerated life tests for the Weibull distibution by maximum likelihood method with censored data. Proceedings of the 31st Annual Conference of Statistics, Computer Sciences and Operation Research, ISSR, Cairo University, pp. 128-138.

[9] Abdel-Ghani, M.M.(2004): The estimation problem of the log-logistic parameters in step partially accelerated life tests using type-I censored data. The National Review of Social Sciences, vol. 41, no 2, pp. 116-134.

[10] Abdel-Ghaly, A. A., Attia, A. F., and Abdel-Ghani, M. M.(1997). The Bayesian estimation of Weibull parameters in step partially accelerated life tests with censored data. Proceedings of the 32nd Annual Conference of Statistics, Computer Sciences and Operation Research, ISSR, Cairo University, pp 45-59.

[11] Bai, D. S. and Chung, S. W., op. cit., pp. 400-406.

[12] Abdel-Ghani, M.M. (1998): Investigation of some lifetime models under partially accelerated life tests, Ph. D., Department of Statistics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt.

[13] Bai, D. S., Kim, M. S. & Lee, S. H. (1989). Optimum simple step-stress accelerated life tests with censoring. IEEE Transactions on Reliability, 38(5), pp. 528-32.

[14] Chernoff, H. , op. cit., pp. 381-408.

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial\beta\,\partial\theta}\right) = -\frac{\alpha^2}{\theta\beta}\, n\, p\, P_a$$

where,

$$E\left(\frac{\partial \ln L}{\partial\beta}\right)\Big|_{\beta=\hat\beta,\theta=\hat\theta} = 0\,, \qquad E\left(\frac{\partial \ln L}{\partial\theta}\right)\Big|_{\theta=\hat\theta,\beta=\hat\beta} = 0\,,$$

$$E(\delta_{ui}) = \int_0^{\eta} f(t;\theta)\,dt = 1 - e^{-\left(\frac{\eta}{\theta}\right)^{\alpha}} = P_u$$

and,

$$E(\delta_{aj}) = \int_0^{\eta} f(x;\beta\,,\theta)\,dx = 1 - e^{-\left(\frac{\beta\eta}{\theta}\right)^{\alpha}} = P_a$$

REFERENCES

[1] Chernoff, H. (1962). Optimal accelerated life designs for estimation. Technometrics, 4, pp. 381-408.

[2] Bessler, S., Chernoff, H. and Marshall, A. W. (1962). An optimal sequential accelerated life test. Technometrics, 4, pp. 367-379.

[3] Goel, P. K. (1971). Some estimation problems in the study of tampered random variables. Ph.D., Department of Statistics, Carnegie-Mellon University, Pittspurgh, Pennsylvania.

[4] DeGroot, M. H. and Goel, P. K. (1979). Bayesian and optimal design in partially accelerated life testing. Naval Research Logistic quarterly, vol 16(2), pp. 223-235.

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2} = \frac{\alpha}{\theta^2}\left(\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj}\right) - \frac{\alpha(\alpha+1)}{\theta^2}\left[\sum_{i=1}^{nq} \delta_{ui} \left(\frac{t_i}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{i=1}^{nq} \bar{\delta}_{ui} + \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{\beta x_j}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\beta \eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj}\right]$$

$$= \frac{\alpha}{\theta^2}\left(\sum_{i=1}^{nq}\delta_{ui} + \sum_{j=1}^{np}\delta_{aj}\right) - \frac{(\alpha+1)}{\theta}\left[\frac{\partial \ln L}{\partial \theta} + \frac{\alpha}{\theta}\left(\sum_{i=1}^{nq}\delta_{ui} + \sum_{j=1}^{nq}\delta_{aj}\right)\right]$$

Then,

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2}\right) = -\frac{\alpha}{\theta^2} n(q P_u + p P_a) + \frac{\alpha(\alpha+1)}{\theta^2} n(q P_u + p P_a)$$

$$= \frac{\alpha^2}{\theta^2} n(q P_u + p P_a)$$

For the third equation (2.11), since

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta\, \partial \theta} = \frac{\alpha^2 \beta^{\alpha-1}}{\theta}\left[\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} \left(\frac{x_j}{\theta}\right)^\alpha + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^\alpha \sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj}\right]$$

$$= \frac{\alpha}{\theta}\left[\frac{\alpha}{\beta} \sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} - \frac{\partial \ln L}{\partial \beta}\right]$$

Then,

Appendix

The elements of the Fisher information matrix are obtained by taking the negative expectations of the second partial derivatives of the natural logarithm of likelihood function with respect to β and θ , as follows; for the equation (2.9), since

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2} = -\frac{\alpha}{\beta^2}\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} - \alpha(\alpha-1)\beta^{\alpha-2}\left[\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj}\left(\frac{x_j}{\theta}\right)^{\alpha} + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^{\alpha}\sum_{j=1}^{np} \bar{\delta}_{aj}\right.$$

$$= -\frac{\alpha}{\beta^2}\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj} + \frac{(\alpha-1)}{\beta}\left[\frac{\partial \ln L}{\partial \beta} - \frac{\alpha}{\beta}\sum_{j=1}^{np} \delta_{aj}\right]$$

Then,

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2}\right) = \frac{\alpha}{\beta^2}\sum_{j=1}^{np} E(\delta_{aj}) - \frac{(\alpha-1)}{\beta}\left[E\left(\frac{\partial \ln L}{\partial \beta}\right) - \frac{\alpha}{\beta}\sum_{j=1}^{np} E(\delta_{aj})\right]$$

$$= \frac{\alpha}{\beta^2}\, np\, P_a + \frac{\alpha(\alpha-1)}{\beta^2}\, np\, P_a$$

$$= \frac{\alpha^2}{\beta^2}\, np\, P_a$$

For the second equation which is (2.10), since

Table (2)

The optimal $10^{-2}\, n(\frac{\alpha}{\beta})^2 \, AsVar(\hat{\beta})$ in constant PALT

P_u \ P_a	.10	.15	.20	.25	.30	.35	.40	.45	.50	.55	.60	.65	.70	.75	.80	.85	.90	.95
.05	.582	.497	.450	.418	.396	.379	.366	.355	.346	.338	.332	.326	.321	.316	.312	.308	.305	.302
.10		.329	.291	.266	.248	.235	.225	.216	.209	.203	.198	.193	.189	.186	.183	.180	.177	.175
.15			.232	.209	.194	.182	.173	.165	.159	.154	.150	.146	.142	.139	.136	.134	.132	.130
.20				.179	.164	.154	.145	.138	.133	.128	.124	.120	.117	.114	.112	.110	.108	.106
.25					.146	.136	.128	.121	.116	.112	.108	.104	.102	.099	.097	.095	.093	.091
.30						.123	.116	.109	.104	.100	.097	.094	.091	.088	.086	.084	.082	[illegible]
.35							.107	.101	.096	.092	.088	.085	.083	.080	.078	.077	.075	.073
.40								.094	.089	.085	.082	.079	.077	.074	.072	.071	.069	.067
.45									.084	.080	.077	.074	.072	.069	.068	.066	.064	.063
.50										.076	.073	.070	.068	.065	.064	.062	.060	.059
.55											.069	.067	.064	.062	.062	.059	.057	.056
.60												.064	.061	.059	.058	.056	.054	.053
.65													.059	.057	.055	.054	.052	.051
.70														.055	.053	.051	.050	.049
.75															.051	.050	.048	.047
.80																.048	.047	.045
.85																	.045	.044
.90																		.043

Table (1)
The optimal sample-proportion p* allocated at accelerated condition in constant PALT

P_u \ P_a	.10	.15	.20	.25	.30	.35	.40	.45	.50	.55	.60	.65	.70	.75	.80	.85	.90	.95
.05	.41	.36	.33	.30	.28	.27	.26	.25	.24	.23	.22	.21	.21	.20	.20	.19	.19	.18
.10		.44	.41	.38	.36	.34	.33	.32	.30	.29	.28	.28	.27	.26	.26	.25	.25	.24
.15			.46	.43	.41	.39	.37	.36	.35	.34	.33	.32	.31	.30	.30	.29	.28	.28
.20				.47	.44	.43	.41	.40	.38	.37	.36	.35	.34	.34	.33	.32	.32	.31
.25					.47	.45	.44	.42	.41	.40	.39	.38	.37	.36	.35	.35	.34	.33
.30						.48	.46	.44	.43	.42	.41	.40	.39	.38	.37	.37	.36	.35
.35							.48	.46	.45	.44	.43	.42	.41	.40	.39	.39	.38	.37
.40								.48	.47	.46	.44	.43	.43	.42	.41	.40	.40	.39
.45									.48	.47	.46	.45	.44	.43	.42	.42	.41	.40
.50										.48	.47	.46	.45	.44	.44	.43	.42	.42
.55											.48	.47	.46	.46	.45	.44	.43	.43
.60												.49	.48	.47	.46	.45	.44	.44
.65													.49	.48	.47	.46	.45	.45
.70														.49	.48	.47	.46	.46
.75															.49	.48	.47	.47
.80																.49	.48	.47
.85																	.49	.48
.90																		.49

asymptotic variance of the acceleration factor or minimizing the generalized asymptotic variance of the Weibull parameters. When P_u and P_a are given, the optimal sample-proportion allocated to accelerated condition in constant PALT is easy to know from table(1). Therefore, the estimates of the parameters corresponding to the minimum asymptotic variance of the acceleration factor are obtained.

table (2), using the interpolation, the corresponding optimal asymptotic variance of the estimate of β can be calculated as follows :

Since $10^{-2}\ n(\frac{\alpha}{\beta})^2\ AsVar(\hat{\beta}) = 0.131$, then the optimal $AsVar(\hat{\beta})=0.014$ and from (2.12) the optimal $AsVar(\hat{\theta})=0.038$.

5. Summary and Conclusion

In lifetesting, units with high reliability make the test impossible to continue. So, ALT is used to facilitate estimating the reliability of the unit in a short period of time. But, the main assumption in ALT is that the relationship between the mean lifetime and the stress is known. On the other hand, in the case of the modern products with high complicated technology, it is impossible to know or to expect this relationship or to be able to assume the shape of a mathematical model related the lifetime of the unit to the stress. Consequently, in such cases, PALT is the suitable procedure of accelerating life tests to be applied where PALT does not assume that this relationship is known. In such tests, not all the units have to be put to high stress but some of them run at use condition and the others run at accelerated condition.

There are two different types of PALTs; step PALT and constant PALT. The optimal designs of constant PALT in type-I censored data, when the lifetime follows the Weibull distribution, are considered in either minimizing the

difficulty and obtain constant PALT plans. These pre-estimates can be approximated from past experience, similar data, or a preliminary test. We have computed the optimal sample-proportion allocated to accelerated condition for various values of P_u and P_a. Since P_u and P_a are probabilities, then, they can be taken as P_a=0.1(0.05)0.95 and P_u=0.05(0.05)0.9 such that $P_a > P_u$. Substituting these values in equation (3.1), then, p* is obtained. Table (1) gives the optimal sample-proportion minimizing AsVar($\hat{\beta}$) at the different values of both P_u and P_a. Table(2) shows the corresponding optimal $n(\frac{\alpha}{\beta})^2$ AsVar($\hat{\beta}$) multiplied by a factor 10^{-2}. On the other hand, the optimal sample-proportion minimizing GeAsVar($\hat{\beta},\hat{\theta}$) does not depend on P_u and P_a and equals to 0.5.

4. Numerical example

To illustrate how to use table (1), consider a sample size n=100 generating random number from two-parameter Weibull distribution, where $\beta = 2$, θ=4 and α=6, where the censoring time $\eta = 3.0$. Then, P_u and P_a can be obtained (see the appendix) and will be 0.16 and 0.9 respectively. Therefore, from table (1), using the interpolation , the optimal sample-proportion corresponding to them is 0.28. This means that sample size is divided where (0.28)x100 items are allocated to accelerated condition and (0.72)x100 items are allocated to use condition. The estimates of β and θ are easy to be obtained from equations (2.4) and (2.5). Therefore, from

$$p^* = \frac{1}{1 + \sqrt{\frac{P_a}{P_u}}} \qquad (3.1)$$

Therefore, the optimal $AsVar(\hat{\beta})$ will take the form $\frac{\beta^2}{n\alpha^2}\left(\frac{1}{\sqrt{P_u}} + \frac{1}{\sqrt{P_a}}\right)^2$.

b) On the other hand, the generalized asymptotic variance of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ which is the reciprocal of the determinant of Fisher-information matrix, is as follows:

$$GeAsVar(\hat{\beta}, \hat{\theta}) = \frac{\beta^2 \theta^2}{\alpha^4 n^2 p q P_a P_u} \qquad (3.2)$$

Therefore, the optimal sample-proportion $\tilde{p}$ which minimizes the generalized asymptotic variance of the parameters equals $\tilde{p} = 0.5$. Consequently, the optimal generalized asymptotic variance of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ is $\frac{4\beta^2 \theta^2}{n^2 \alpha^4 P_u P_a}$.

From (3.1), the optimal sample-proportion depends on the model parameters β and θ through the terms P_u and P_a. To obtain optimum design, one must know the values of β and θ which is an impossibility. Many authors [13,14,15,16] use pre-estimates of unknown parameters to overcome such

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial\beta\partial\theta}\right) = -\frac{\alpha^2}{\beta\theta} npP_a \tag{2.11}$$

where P_u is the probability that an item tested only at use condition failed by η and P_a is the probability that an item tested only at accelerated condition failed by η, (see the appendix). Therefore, the asymptotic variance-covariance matrix of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ is easily to obtain and takes the following form :

$$\text{AsVarCov}(\hat{\beta},\hat{\theta}) = \begin{bmatrix} \dfrac{\beta^2(pP_a + qP_u)}{\alpha^2 npq\, P_u P_a} & \dfrac{\beta\,\theta}{\alpha^2\, n\, q\, P_u} \\ \\ \dfrac{\beta\,\theta}{\alpha^2\, n\, q P_u} & \dfrac{\theta^2}{\alpha^2 nq\, P_u} \end{bmatrix} \tag{2.12}$$

3. Optimum Plan

The optimal sample-proportion allocated to accelerated condition can be obtained by either a) minimizing asymptotic variance of $\hat{\beta}$ or b) minimizing the generalized asymptotic variance of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ as follows:

a) the optimal sample-proportion p^* allocated to accelerated condition is the solution of the equation $\frac{\partial}{\partial p}\text{AsVar}(\hat{\beta})=0$ and p^* is given by :

Therefore, the asymptotic variance-covariance matrix of $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ is obtained by inverting the Fisher-information matrix, where its elements are the negative expectations of the second partial derivatives of the natural logarithm of likelihood function with respect to β and θ. From (2.3),

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2} = -\frac{\alpha}{\beta^2}\sum_{j=1}^{np}\delta_{aj} - \alpha(\alpha-1)\beta^{\alpha-2}\left[\sum_{j=1}^{np}\delta_{aj}\left(\frac{x_j}{\theta}\right)^{\alpha} + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^{\alpha}\sum_{j=1}^{np}\bar{\delta}_{aj}\right. \quad (2.6)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2} = \frac{\alpha}{\theta^2}\left(\sum_{i=1}^{nq}\delta_{ui} + \sum_{j=1}^{np}\delta_{aj}\right) - \frac{\alpha(\alpha+1)}{\theta^2}\left[\sum_{i=1}^{nq}\delta_{ui}\left(\frac{t_i}{\theta}\right)^{\alpha} + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^{\alpha}\sum_{i=1}^{nq}\bar{\delta}_{ui}\right.$$

$$\left. + \sum_{j=1}^{np}\delta_{aj}\left(\frac{x_j\beta}{\theta}\right)^{\alpha} + \left(\frac{\beta\eta}{\theta}\right)^{\alpha}\sum_{j=1}^{np}\bar{\delta}_{aj}\right] \quad (2.7)$$

$$\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta\, \partial \theta} = \frac{\alpha^2 \beta^{\alpha-1}}{\theta}\left[\sum_{j=1}^{np}\delta_{aj}\left(\frac{x_j}{\theta}\right)^{\alpha} + \left(\frac{\eta}{\theta}\right)^{\alpha}\sum_{j=1}^{np}\bar{\delta}_{aj}\right] \quad (2.8)$$

The elements of the Fisher-information matrix take the following forms:

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2}\right) = \frac{\alpha^2}{\beta^2} npP_a \quad (2.9)$$

$$E\left(-\frac{\partial^2 \ln L}{\partial \theta^2}\right) = \frac{\alpha^2}{\theta^2} n(qP_u + pP_a) \quad (2.10)$$

where the observed lifetimes at both use and accelerated conditions are independent. Assuming the shape parameter is known, the likelihood function will be :

$$L(\beta,\theta)=\prod_{i=1}^{qn}\left[\frac{\alpha}{\theta}\left(\frac{t_i}{\theta}\right)^{\alpha-1} e^{-\left(\frac{t_i}{\theta}\right)^{\alpha}}\right]^{\delta_{ui}}\left[e^{-\left(\frac{\eta}{\theta}\right)^{\alpha}}\right]^{\bar{\delta}_{ui}}$$

$$\cdot\prod_{j=1}^{pn}\left[\frac{\beta\alpha}{\theta}\left(\frac{\beta x_j}{\theta}\right)^{\alpha-1} e^{-\left(\frac{\beta x_j}{\theta}\right)^{\alpha}}\right]^{\delta_{aj}}\left[e^{-\left(\frac{\beta\eta}{\theta}\right)^{\alpha}}\right]^{\bar{\delta}_{aj}} \qquad (2.3)$$

where $\bar{\delta}_{ui}=1-\delta_{ui}$ and $\bar{\delta}_{aj}=1-\delta_{aj}$. The MLEs $\hat{\beta}$ and $\hat{\theta}$ of β and θ are the values of them which solve the equations obtained by letting the first partial derivatives of the natural logarithm of the likelihood function with respect to β and θ be zero and take the following form:

$$\hat{\beta}^{\alpha}=\frac{n_a\left[\sum_{i=1}^{qn}\delta_{ui}\, t_i^{\alpha}+\eta^{\alpha}\,(qn-n_u)\right]}{n_u\left[\sum_{j=1}^{pn}\delta_{aj}\, x_j^{\alpha}+\eta^{\alpha}\,(pn-n_a)\right]} \qquad (2.4)$$

and

$$\hat{\theta}^{\alpha}=\frac{\hat{\beta}^{\alpha}}{n_a}\left[\sum_{j=1}^{pn}\delta_{aj}\, x_j^{\alpha}+\eta^{\alpha}(pn-n_a)\right] \qquad (2.5)$$

where $p,q > 0$ and $p+q=1$. Denoting $t_i, i=1,\ldots,qn$, are the lifetimes of items allocated to use condition where they are identically distributed and the probability density function of an item at use condition follows the two-parameter Weibull distribution with scale and shape parameters θ and α respectively, and takes the form :

$$f(t) = \left(\frac{\alpha}{\theta}\right)\left(\frac{t}{\theta}\right)^{\alpha-1} e^{-\left(\frac{t}{\theta}\right)^{\alpha}} , \qquad t \geq 0 \qquad (2.1)$$

where θ and α are positive. Also, x_j ; $j=1,\ldots\ldots pn$, are the lifetimes of items allocated to accelerated condition, where $x = \beta^{-1} t$ and β is the acceleration factor. Considering the type-I censored data in constant PALT, each test item runs until censoring time η whether from use or accelerated condition. Then $t_{(1)} \leq \ldots\ldots \leq t_{(nu)} \leq \eta$ and $x_{(1)} \leq \ldots\ldots \leq x_{(na)} \leq \eta$ are the observed lifetimes at use and accelerated condition respectively, where n_u and n_a are the corresponding number of items failed at each of them.
Letting the indicator functions δ_{ui} and δ_{aj} be defined as follows:

$$\delta_{ui} = \begin{cases} 1 & \text{if } 0 < t_i < \eta \quad \forall\ i\ ; i = 1,\ldots,nq \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases}$$

$$\delta_{aj} = \begin{cases} 1 & \text{if } 0 < x_j < \eta \quad \forall\ j\ ; j = 1,\ldots,np \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases} \qquad (2.2)$$

which is the main aim of this work. In such test, each item runs under either use or accelerated condition only. This means that the number of test units is divided using a certain sample-proportion into two groups where some of them are allocated to use condition and the remaining items to accelerated condition. They studied both MLEs and optimal design of constant PALT in type-I censored data when the lifetime follows the exponential distribution. Also, Abdel-Ghani [12] obtained the MLEs of Weibull's parameters and acceleration factor of constant PALT using censored data.

The reason of considering the constant PALT is due to economic considerations. It is urgent to estimate the mean time to failure of a product without exposing all the test units at accelerated condition especially when the test unit is very expensive. Therefore, this paper considers the problem of optimally designing constant PALT for items having two-parameter Weibull distribution. The optimal sample-proportion allocated to accelerated condition for constant PALT is obtained by minimizing either a) the asymptotic variance of MLE of the acceleration factor or b) the generalized asymptotic variance of the Weibull parameters and the acceleration factor in case of type-I censored data; where the shape parameter is known.

2. The Constant PALT Model

In constant PALT, the sample size n of the test units is divided with certain sample-proportion q, such that qn items randomly chosen among n test items are allocated to use condition and the pn remaining items to accelerated condition,

which is a measure of the effectiveness of this injection. He mentioned that step PALT can also be applied in various problems where a job is interrupted if it takes too long to be done and by introducing some external factor, the remaining time to the completion of the job is changed by an unknown factor. He considered the estimation problem of the acceleration factor using both maximum likelihood and Bayesian methods in case of complete sampling for items having the exponential distribution and uniform distribution. DeGroot and Goel [4] used the Bayesian approch with different loss functions, to estimate the model's parameters of the exponential distribution and considered the optimal design of step PALT in complete sampling. Also, Bhattacharrya and Soejoeti [5] obtained the MLEs of the Weibull lifetime distribution's parameters and the acceleration factor in complete data. In type-I censoring, Bai and Chung [6] and Bai et al [7] obtained the MLEs and studied the optimal design of step PALT for items having the exponential lifetime distribution and lognormally lifetime distribution respectively. Also, Attia, Abdel-Ghaly and Abdel-Ghani [8] and Abdel-Ghani [9] obtained the MLEs of the parameters and the acceleration factor of step PALT using censored data; of both Weibull and log-logistic distribution respectively. Abdel-Ghaly, Attia and Abdel-Ghani [10] considered the Bayesian estimation of Weibull parameters in step PALT with censored data.

On the other hand, for the second type of PALT, Bai and Chung [11] introduced the concept of constant PALT

studied the concept of ALT. Such testing involves subjecting the test units to conditions that are more severe than normal and yields lives shorter than would be observed under use conditions.

To translate from accelerated data into data applying to use conditions, a function or a model is required. Therefore, the major assumption in ALT is that the mathematical model relating the lifetime of the unit to the stress must be known or can be assumed. But in some problems, this relationship is not known and can not be assumed. Therefore, a partially accelerated life test (PALT) is the most reasonable scheme to adopt when this relationship can no longer be assumed. There are two fundamentally different types of PALTs; step PALT and constant PALT. Goel [3] introduced the concept of step PALT. In such tests, a test unit is first run under use condition and, if it does not fail for a prespecified time, then it runs under accelerated condition until failure. This means that if the item has not failed by some prespecified time, the test is switched to the higher level of stress and it is continued until the item fails. The effect of this switch is to multiply the remaining lifetime of the item by the inverse of the acceleration factor β; where β is the ratio of the mean life at use condition to that at accelerated condition, and $\beta > 1$. He used this model in the problem in which the random variable denotes the labor duration of a woman, that is, the duration from the onset of labour (rupture of membrane) to delivery of the baby. After sometime from the onset of labor, if the baby has not yet been born, an injection is given to the patient to reduce the labor duration. It is assumed the injection reduces the remaining time to delivery by an unknown factor β^{-1}

Optimal Design of Constant Partially Accelerated Life Tests for The Weibull Distribution under Type I Censoring

Magda M. Abdel-Ghani*

This paper considers optimal designs of constant partially accelerated life tests (PALT) for items having two-parameter Weibull lifetime distribution in case of type-I censoring. Each item in constant PALT runs at either normal or accelerated conditions only. The optimal sample-proportion allocated to accelerated condition for the constant PALT is determined to minimize either a) the generalized asymptotic variance of maximum likelihood estimators (MLEs) or b) the asymptotic variance of MLE of the acceleration factor.

1. Introduction

In many problems of life testing, the lifetime of a product or material with high reliability at normal condition requires a long time to acquire the test data which makes the test impractical. For this reason, accelerated life test (ALT) is the reasonable procedure to be applied. It is used to quickly get information on the reliability of product's components and materials. Chernoff [1] and Bessler et al [2] introduced and

* Assistant Professor in Statistics at The National Center for Social and Criminological Research .

The National Review of Social Sciences, Volume 44, Number 2, May 2007.

The National Review of Social Sciences

VOLUME 44 MAY 2007

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 44 Number 2 May 2007

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo